



عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة

من أوسلو 1993 وحتى 2010

وتأثيرها على مفاوضات الحل الدائم

جمال موسى نمر حاج علي

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1433هـ - 2012م

الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة

من أوصلو 1993 وحتى 2010

وتأثيرها على مفاوضات الحل الدائم

إعداد

جمال موسى نمر حاج علي

بكالوريوس لغة عربية من جامعة القدس المفتوحة – فلسطين

إشراف الدكتور: محمود محارب

قَدِّمَتْ هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الدراسات الإسرائيلية – برنامج الدراسات الإقليمية

عمادة الدراسات العليا – جامعة القدس

1433هـ - 2012م

## الإهداء

إلى روح والدي - رحمه الله - الذي غرس فينا حبّ مدينة القدس  
إلى والدي الغالية أطل الله في عمرها وأنعم عليها بالرضى والعافية  
إلى الزوجة العزيزة الغالية مربية الأجيال التي واكبت لحظات هذا العمل  
إلى الأبناء نور وعبيدة وموسى وهبة ومحمد حفظهم الله جميعاً  
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء داعياً الله عز وجلّ أن يديمهم ذخراً  
إلى أبناء القدس الحبيبة ، القابضين على الجمر، المنغرسين كشجر  
الزيتون، الشامخين كقبة الصخرة المشرفة والصامدين في زمن  
الخدلان ...

إلى شهداء مدينة القدس وأسراها الأبطال .. الأحرار خلف القضبان أقدم  
هذا الجهد المتواضع راجياً من الله الرضى والقبول...

جمال موسى نمر حاج علي

## إقرار:

أقرّ أنا مقدم الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأنّ هذه الرسالة وأي جزء منها لم يقدم لنيل أي درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:.....

الاسم: جمال موسى نمر حاج علي

التاريخ:.....

## شكر وتقدير

الحمد لله من قبل ومن بعد صاحب الفضل والمنّة

لا يسعني في بداية الأمر إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير من الدكتور الفاضل محمود محمد محارب لتكريمه بالإشراف على هذه الدراسة، وعلى توجيهاته ورعايته، داعياً الله عز وجل أن يديمه عوناً وذخراً لفلسطين وتاجها القدس الشريف.

كما أتقدم بشكري لكل من قدّم عوناً لإتمام هذا البحث، وخاصة أهل بيتي الذين صبروا معي وتحملوا كل الظروف التي واكبت العمل في هذا البحث.

كما أتقدم بجزيل الشكر للأخ المحترم أمين مكتبة بلدية البيرة، عامر أحمد عوض الله، الذي لم يألُ من جهدٍ إلا وقدمه. وإلى الأخت الفاضلة جمانة جلال التي تحملت مشقات الطباعة والصف، وإلى الأستاذ الفاضل عمر مهدي لما بذله من جهد في الترجمة للغة الإنجليزية، كما وأتقدم بالشكر الجزيل من الأخ شكري غوينم " أبو حمزة " على حسن إرشاده وإدارته وتقديم كل ما يلزم من مساعدة إدارية نافعة.

## المخلص

بعد اتفاقية أوسلو 1993م وانتفاضة الأقصى 2000م مارست إسرائيل أقصى درجات تكريس الاحتلال لمدينة القدس، لفرض أمر واقع قبل الجلوس لأي مفاوضات للحل الدائم، متجاوزة بذلك ما تم الاتفاق عليه بينها وبين القيادة الفلسطينية؛ من عدم إحداث أي إجراءات أحادية تؤثر على مستقبل ما يتم التفاوض عليه.

لقد بحثت الدراسة؛ الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة من العام الذي وقّعت فيه اتفاقية أوسلو عام 1993م وحتى العام 2010م، حيث غطى البحث الفترة الواقعة بينهما. وقد تمّ من خلال البحث التعرض للإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس الشرقية عام 1967م، وذلك كمدخل للدراسة وتحقيقاً لأهداف البحث، والتي تتلخص في هدف رئيس واحد وهو: متابعة وتحليل السياسة والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس منذ اتفاقية أوسلو 1993م وحتى عام 2010م. ومجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتلخص في "بيان أثر هذه السياسة والإجراءات على هوية مدينة القدس كمدينة عربية محتلة. ومدى تأثير هذه السياسة والإجراءات الاحتلالية على فصل مدينة القدس المحتلة عن بقية الأراضي العربية الفلسطينية، وتأثير السياسة والإجراءات الاحتلالية على المواطن المقدسي وصموده في مدينته، وبيان كيفية معالجة ملف القدس في المفاوضات والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، وتأثير السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة على مفاوضات الحل الدائم.

ومن أهم الأسباب التي دفعت الباحث للكتابة في هذا الموضوع؛ تسارع الاحتلال في تكريس هيمنته على ما تبقى من القدس الشرقية، وذلك قبل الوصول لمفاوضات الوضع الدائم؛ بهدف خلق حقائق على أوسع نطاق على الأرض، لتكون جزءاً من مادة التفاوض.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أنّ الاحتلال الإسرائيلي فرض بالقوة إجراءات احتلالية على القدس الشرقية المحتلة وأعطى الشرعية لهذه الإجراءات من خلال قوانين سننتها حكومة الاحتلال، وهذا أمر مخالف للقوانين الدولية. كما بيّنت الدراسة أنّ حكومة الاحتلال سارعت من إجراءاتها الاحتلالية في القدس الشرقية المحتلة بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م، بدل أن

توقف هذه الإجراءات؛ كون أنّ القدس الشرقية المحتلة تعتبر إحدى الملفات التي تم تأجيل التفاوض بشأنها إلى المرحلة النهائية. وقد أظهرت الدراسة أن ملف القدس كموضوع للتفاوض كان سبباً في فشل مفاوضات كامب ديفد الثانية، وأنّه من المتوقع أن يكون عائقاً للوصول لأيّ تسوية نهائية وذلك للوصول إلى نتيجة مفادها الاحتلال غير مستعد للتنازل عن احتلال للقدس الشرقية المحتلة امتثالاً للقرارات الدولية ورغبة بإحقاق السلام.

كما أنّ الدراسة خرجت بمجموعة من التوصيات أهمّاً؛ أنه يتوجب على الدارسين لموضوع القدس التركيز في دراساتهم على الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد عام 2010 وبشكل شمولي. كذلك أن يتم التركيز في دراسة خطة وزير الدفاع ايهود باراك القاضية بالانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من الضفة الغربية ومدى تأثير وانعكاس هذا الانسحاب على موضوع القدس الشرقية المحتلة. كما أوصت الدراسة بمتابعة ودراسة المشاريع الإسرائيلية المتجددة المقترحة لتسوية موضوع القدس، والبحث في أبعادها وتأثيرها وأضرارها على مستقبل المدينة المحتلة.

وأوصت كذلك بوضع دراسات منفصلة حول الإجراءات التي يتعرض لها المواطن المقدسي، والبحث في كيفية دعمه وترسيخ صموده.

**Israeli actions in East Jerusalem, from Oslo agreement, 1993 to 2010  
and their effects on the final negotiations.**

**Prepared by: Jamal Mousa Nimer Haj Ali**

**Supervisor: Dr. Mahmmoud Mohammad Muhareb**

**Abstract:**

After Oslo agreement in 1993 and Al-Aqsa Intifada, 2000, Israel has carried out the most atrocious ways to occupy Jerusalem, to impose a fait accompli before sitting for any negotiations for a permanent settlement, Surpassing what had been agreed upon between them and the Palestinian leadership.

The study examined, Israeli actions in the occupied East Jerusalem from Oslo agreement in 1993 until 2010. The research shows the Israeli actions after occupying the east Jerusalem in 1967 as an introduction to this study, and to achieve the objectives of the research which can be summarized in one main objective, which is to follow-up and analyze the Israeli policy and the procedures which have been committed against the eastern Jerusalem from Oslo agreement in 1993 until 2010.

In addition to a set of sub-goals which are summarized in the affect of such policy and procedures on the identity of the city of Jerusalem, its effects on separating Jerusalem from other Palestinian lands and its effects on the Palestinians who live in Jerusalem. After that, the study attempts to know how this crisis is treated during the negotiations among Palestinian authority and Israeli occupation.

One of the main reasons that prompted the researcher to write on this subject is the acceleration of the occupation to devote its hegemony over the rest of East Jerusalem, and before arrival to the permanent solution in order to create facts be part of the negotiating material.

The study concluded a set of important results namely, Israeli occupation imposed by force occupying the East Jerusalem, And gave legitimacy to these actions through the laws enacted by the occupation government, and this is against the international laws. The study also demonstrated that the Israeli government has accelerated the occupation in East Jerusalem after the signing of the Oslo Agreement in 1993 instead of stopping these actions.



The study showed that the Jerusalem crisis as a subject for negotiation was the cause of the failure of the second Camp David negotiations, And it is expected to be as an obstacle to access to any compromise and in order to reach to the conclusion that the occupation is not willing to stop the occupation of East Jerusalem in compliance with the international resolutions and the desire of the fulfilling the peace.

The study also has plenty of recommendations, for those who are interested in Jerusalem crisis, It is very necessary to concentrate their study on the Israeli actions in East Jerusalem after 2010 holistically. Also to focus on the plan of the Defense Minister *Ehud Barak* which is to withdraw from one side of the West Bank. And what is the consequence of such withdrawal. It's also recommended to follow-up and study the Israeli renewable projects proposed for the solution of Jerusalem issue. and its affects and consequences on the future of this city. It's also recommended to study deeply what is happening to the Jerusalem citizens and how they are treated finding a way to support them and embed their withstand.

## الفصل الأول

---

### خلفية الدراسة

- 1.1 المقدمة
- 2.1 مشكلة الدراسة
- 3.1 أهداف الدراسة
- 4.1 أسئلة الدراسة
- 5.1 فرضية الدراسة
- 6.1 حدود الدراسة
- 7.1 أهمية الدراسة
- 8.1 منهجية الدراسة
- 9.1 إجراءات الدراسة
- 10.1 الأدبيات السابقة
- 11.1 مصطلحات الدراسة
- 12.1 فصول الدراسة

## 1.1 المقدمة

بعد احتلالها لمدينة القدس عام 1967م، سعت حكومات الاحتلال وبشكل متواصل؛ لإحكام السيطرة على مدينة القدس المحتلة، دون أن يمنعها عن ذلك أية اعتبارات، ولذلك فهي باشرت ومنذ اليوم الأول لاحتلال المدينة؛ بإجراءات احتلالية قاسية تجاه المدينة المحتلة، بدأتها بإصدار القوانين الاحتلالية التي ترسخ عملية الاحتلال، وبعدها قامت بإجراءات على الأرض لتغيير وجه المدينة العربي.

لقد أقامت حكومات الاحتلال خلال عشرات السنين بما يعتبر عزلاً تاماً لمدينة القدس الشرقية، فمن خلال بناء الأحياء الاستيطانية على الأراضي العربية المصادرة، استطاعت دولة الاحتلال أن تشكل طوقاً استيطانياً كاملاً حول المدينة المحتلة، وذلك بهدف عزلها عزلاً كاملاً عن محيطها العربي وصبغها بالطابع اليهودي. وهي قامت وما زالت تقوم بالكثير من الاعتداءات المتواصلة على التراث التاريخي العربي لمدينة القدس؛ ويدل على ذلك الحفريات التي تقوم بها سلطات الاحتلال والتي تقصد من ورائها إثبات تاريخ مصطنع في المدينة المحتلة. وما يشهد على ذلك هو المدينة التي تقوم بإنشائها سلطات الاحتلال والمسماة مدينة داوود، والتي تقام أسفل ومحيط المسجد الأقصى المبارك. هذا بالإضافة إلى الشوارع الالتفافية الضخمة وسكك الحديد والإنشاءات العمرانية الحديثة التي أفقدت المدينة المحتلة وجهها العربي.

وقد قامت حكومات الاحتلال زيادةً على الاستيطان بإجراءات احتلالية متعددة تمس الأرض والإنسان المقدسي، والتي من شأنها إغلاق آفاق العيش أمامه ليبحث له عن مكان آخر يسكنه، فقد لاحقت ضرائب الاحتلال المتنوعة التاجر المقدسي، وقيدت له المخالفات الجائرة المتنوعة مما أدى إلى إغلاق الكثير من المنشآت والمصالح التجارية المتنوعة. كما صعبت على المواطن المقدسي حصوله على الرخص المطلوبة للبناء على أرضه؛ وإن أعطته فهي تفرض عليه المبالغ الكبيرة للحصول على رخص البناء ويكون ذلك وفق شروط وقيود صعبة. هذا عدا عن إغلاق المؤسسات الاجتماعية والتربوية والرياضية التي تسهم في بناء المجتمع.

لقد أمل الفلسطينيون أن يعيدوا جزءاً من حقوقهم المسلوقة من خلال عملية التسوية التي بدأت في أوسلو عام 1993م، ويستردوا سيادتهم على مدينة القدس المحتلة، إلا أن تأجيل ملف القدس والذي أعطى للاحتلال مساحةً هامة من الزمن، جعل سلطات الاحتلال تسابق الريح في المضيّ قدماً

لإنجاز مشاريعها الإحتلالية في المدينة؛ لتخلق واقعاً يعيق عملية التسوية ويجعل مهمة المفاوضات الفلسطينية مستحيلة في ظل الواقع الحالي لمدينة القدس المحتلة، مما يجعل موضوع القدس عقبة لا يستطيع المفاوضات الفلسطيني تجاوزها إلا في حالة واحدة وهي التنازل عن الحق العربي فيها.

## 2.1 مشكلة الدراسة :-

❖ السياسة والإجراءات الإسرائيلية التي قامت بها حكومة الإحتلال في القدس الشرقية المحتلة منذ اتفاقية أوسلو عام 1993م وحتى عام 2010م ، ومدى التغيير الذي أحدثته هذه الإجراءات على واقع المدينة المحتلة، ومدى تأثير هذه السياسة والإجراءات الإحتلالية على مفاوضات الحل الدائم.

## 3.1 أهداف الدراسة :-

يوجد للدراسة هدف رئيس واحد وهو

1. متابعة وتحليل السياسة والإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس منذ اتفاقية أوسلو 1993م وحتى عام 2010 م.

ويوجد مجموعة من الأهداف الفرعية وهي كما يلي:

أ- بيان أثر هذه السياسة والإجراءات على هوية مدينة القدس كمدينة عربية محتلة.  
ب-مدى تأثير هذه السياسة والإجراءات الإحتلالية على فصل مدينة القدس المحتلة عن بقية الأراضي العربية الفلسطينية.

ت- تأثير السياسة والإجراءات الإحتلالية على المواطن المقدسي وصموده في مدينته.

ث- بيان كيفية معالجة ملف القدس في المفاوضات والاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية.

ج- تأثير السياسة والإجراءات الإسرائيلية على مفاوضات الحل الدائم.

ح- دراسة الموقف الأمريكي كراعي لعملية السلام من السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس المحتلة، ومدى حياديته التي يمكن أن تنعكس على عملية التفاوض.

#### 4.1 أسئلة الدراسة:-

- ❖ ما هي السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية منذ اتفاقية أوسلو وحتى عام 2010م ؟
- ❖ ما مدى تأثير هذه السياسة والإجراءات الاحتلالية على الشكل العربي لمدينة القدس ؟
- ❖ ما هو مدى تأثير هذه السياسة والإجراءات الاحتلالية على مفاوضات الحل الدائم؟
- ❖ ما مدى تأثير إلغاء الجنسية المقدسية من المواطنين الفلسطينيين على الوضع الديمغرافي في مدينة القدس؟
- ❖ ما التأثير الديمغرافي والإقتصادي الذي أحدثه بناء الجدار الفاصل على مدينة القدس؟
- ❖ ما التأثير الذي يحدثه هدم منازل المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة على ثباتهم وصمودهم في مدينتهم؟
- ❖ ما مدى تأثير إغلاق المؤسسات الفلسطينية المختلفة على حياة الفلسطينيين في القدس المحتلة؟
- ❖ كيف تعاملت المفاوضات والاتفاقيات الفلسطينية الاسرائيلية مع ملف مدينة القدس؟
- ❖ إلى أي مدى ستقود هذه السياسة الإجراءات الإدارية الأمريكية لاتخاذ خطوات من شأنها الضغط على إسرائيل لايقاف الإجراءات الأحادية لتسهيل عملية التسوية.

#### 5.1 فرضيات الدراسة :-

- 1) أثرت الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية على طابع المدينة العربي بشكل قد يفقدها هويتها العربية.
- 2) سوف تعيق الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية في كل مرحلة من المراحل من الوصول لحل دائم وتسوية سلمية شاملة، ولن يصل الفلسطينيون والإسرائيليون لأي حل دائم وشامل بدون تسوية لقضية القدس تعتمد على إرجاع الحقوق العربية والسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية .

3) الإجراءات الإسرائيلية وبناء وحدات استيطانية في القدس الشرقية سوف يجرى مع الوقت الإدارة الأمريكية، وسيؤدي إلى اتخاذ خطوات أمريكية ضاغطة، ولكن لن يكون من شأنها إجبار إسرائيل على إيقاف سياساتها وإجراءاتها في القدس الشرقية على المدى القريب.

### 6.1 حدود الدراسة :-

محددات هذه الدراسة هي كما يلي :

**الحدود الزمانية :** سيغطي البحث الفترة الزمانية الممتدة منذ اتفاقيات أوسلو عام 1993م وحتى عام 2010م، ولكن سيتم اللجوء للحديث عن السياسات والإجراءات الإسرائيلية بعد احتلال القدس عام 1967م وذلك بهدف إلقاء مزيد من الإيضاح عن الفترة المحددة في خطة الدراسة.

**الحدود المكانية :** الجزء الشرقي لمدينة القدس والذي تم احتلاله عام 1967م.

### 7.1 أهمية الدراسة :-

تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تسلط الضوء منذ اتفاقيات أوسلو على السياسة و الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس والتي يمكن أن يكون من شأنها تغيير وجه المدينة من خلال الاستيطان والتهويد المبرمج لصورة المدينة العربية وهويتها . كما تلقي الضوء على قضية القدس في المفاوضات الثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين ؛ وتستشرف الخيارات المطروحة أمام الطرفين في ظل سياسة الأمر الواقع التي فرضها الإحتلال في مدينة القدس ، وتبحث هذه الدراسة هل من علاقة بين الإجراءات التي حصلت في مدينة القدس ونجاح أي عملية تسوية أو حل سلمي بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، وتبحث في الموقف الأمريكي وإدارة أوباما من هذه السياسة والإجراءات .

## 8.1 منهج الدراسة:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة كمنهج رئيس فيها، إلا أنه تم اللجوء إلى استخدام المنهج التاريخي لتلبية حاجات البحث كالرجوع لتعقب حالات المصادر للأراضي والبناء الاستيطاني وغيره.

## 9.1 إجراءات الدراسة:-

سيتم اعتماد المنهج التاريخي الوصفي في هذه الدراسة، من أجل الوقوف على واقع الإجراءات الإسرائيلية في مدينة القدس، وذلك من خلال دراسة الوثائق والمراجع ذات الصلة بالموضوع، وتتبع الأدب المكتوب والإحصائيات المتوفرة والوثائق الرسمية للقرارات الإحتلالية التي تكرر الإجراءات أحادية الجانب، وتتبع اللقاءات الثنائية للمفاوضات وما نتج عنها بشأن مدينة القدس.

## 10.1 الأدبيات السابقة:

كثيرة هي الدراسات التي تناولت موضوع القدس، وكان لكل دراسة زاوية ما أو خصوصية معينة، فعند البحث والاستقصاء كانت هناك دراسات تناولت موضوع القدس من حيث الإجراءات الخاصة بالحقوق المدنية، وأخرى تناولت جانب الاستيطان في المدينة، وأخرى تناولت الإجراءات الإسرائيلية خلال فترة ما بعد عام 1967م وحتى 1993م. ولكن من المهم أن تكون بين يدي القارئ الفلسطيني والعربي دراسة أكثر شمولية للفترة التي أعقبت اتفاقية أوسلو، تشتمل على أهم الإجراءات الإسرائيلية الإحتلالية؛ التي غيرت وجه المدينة العربي. ويتم الحديث فيها عن موقع مدينة القدس في عملية التسوية وتأثرها بالواقع الإحتلالي الموجود والمكرس على الأرض.

من الدراسات التي تناولت موضوع الإجراءات الإسرائيلية في القدس المحتلة، كتاب " تهويد القدس، الخطوات الإسرائيلية للاستيلاء على القدس" ( ماجواير، 1981) حيث تضمنت الدراسة أربعة

أجزاء، تناولت الكاتبة في الجزء الأول، المزاعم الإسرائيلية بالسيادة على القدس، ومراجعة شرعية السيادة الإسرائيلية على القدس وحققها في ذلك بالأسلوب الذي اختارته للتغيير المادي والسكاني.

وتتعرض الكاتبة في الجزئين الثاني والثالث لنتائج الإدارة الإسرائيلية للقدس المحتلة بين عامي 1967-1977 وبين عامي 1977-1981م ، والإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس، حيث تحدثت عن محاصرة العرب في "جيتو" وتصفياتهم جماعياً من النواحي المادية والدينية والحضارية لتستولي إسرائيل على القدس ويقوم المجتمع العربي الفلسطيني بالتكفير عن الذنوب السياسية لروسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

وتتحدث الكاتبة في الجزء الرابع عن الآثار المترتبة على الموقف في القدس المحتلة بالنسبة لاحتمالات السلام في الشرق الوسط. كما وتشير الكاتبة لاتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل وعن إهمال الجانب العربي في عرض قضية القدس في المفاوضات ، وتشير إلى أن القدس كقضية كانت تشكل عقبة قبل استمرار المباحثات حول انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء ، وقد ساد الاعتقاد أن النجاح في تحقيق الانسحاب سيفسح المجال أمام الخطوة التالية نحو السلام، وتشير إلى إدراك الطرفين الكامل - إسرائيل ومصر - بأن إسرائيل لم تعتبر القدس جزء من الضفة الغربية.

ومن الدراسات التي تناولت وضع القدس بعد اتفاقيات السلام كتاب "نقد السياسة العملية ، العرب ومعركة السلام " (غليون،1999) ، ويرى الكاتب أن مسألة مفاوضات السلام العربية ، هي قضية أساسية وراهنة وذلك لأن مصير المشرق العربي يكاد يكون مرتين في مسألة الصراع العربي الإسرائيلي، ويرى أن السلام من وجهة نظر العرب علق جدول أعمال العالم العربي.

كما ويرى الكاتب أن العرب يتحملون مسؤولية كبرى في إيصال مفاوضات السلام إلى طريق مسدود وذلك بسبب أدائهم الهزيل وتفارق كلمتهم والتخلي عن الخيارات العسكرية وتسابقهم على قطف ثمار السلام قبل أن يتحقق ، وهذا الضعف والتمزق شجع الإسرائيليين على التراجع عن الالتزامات المنوطة بهم.

وقد انعكس تراجع الإسرائيليين في سلوكيات على الأرض أهمها الاستيطان وتوسيع المستوطنات والسعي لابتلاع القدس كاملة، التي يرى الكاتب، أن على العرب أن يفعلوا شيئاً للحفاظ على ما تبقى منا لأهميتها الدينية والقومية.

وفي دراسة أخرى بعنوان " القدس من العهدة العمرية إلى كامب ديفيد الثانية " (الخالدي،2001) ، يتحدث الكاتب عن القدس منذ أن فتحها عمر بن الخطاب إلى ما آلت إليه من وقوعها تحت الإحتلال الإسرائيلي مروراً بالاتفاقيات العربية الإسرائيلية .



يشير الكاتب في دراسته إلى احتلال إسرائيل للقدس بالقوة عام 1948م متجاوزة قرار التقسيم، وإلى احتلال القدس الشرقية عام 1967م وتغيير الوضع القائم في المدينة، وضمها للقدس الغربية كعاصمة موحدة للدولة العبرية غير أبهة بالقرارات الدولية.

ويتحدث الخالدي كذلك في دراسته عن الاستيطان في القدس الشرقية وعن خنق الأحياء العربية بالاستيطان وتغيير معالم المدينة العربية.

وأخيراً يشير الكاتب إلى ما حدث في مفاوضات كامب ديفيد الثانية وعن السقف الإسرائيلي المرتفع في مطالبه وخاصة في الحرم القدسي الشريف ، في مقابل عرض سيادة محدودة للفلسطينيين على الحي المسيحي والإسلامي وهذا أقصى ما يمكن أن يعطيه الإسرائيليون في ذلك الوقت.

هذا جزء من الدراسات التي تمّ الاطلاع عليها، وغيرها كثير سيتم ذكره في هذه الدراسة.

### 11.1 مصطلحات الدراسة:

- القدس الشرقية المحتلة: هي الجزء الذي كان تحت السيادة الأردنية قبل عام 1967م، وبعد هذا التاريخ أصبحت تحت سلطة الاحتلال.
- الاستيطان: هو ما تمّ بناؤه من تجمعات استيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد العام 1967م بما فيها القدس الشرقية المحتلة.
- بطاقة الهوية الزرقاء: هي البطاقة التي منحتها حكومة الاحتلال للمواطنين المقدسين بعد احتلال مدينة القدس الشرقية لفلسطينيين الذين كانوا يقيمون فيها قبل الاحتلال، حيث تعني هذه البطاقة لمن يحملها، أنه مقيم في القدس الشرقية وليس مواطن يحمل الجنسية الاسرائيلية وله كامل الحقوق.
- مركز الحياة: هو المكان الذي يثبت فيه المواطن المقدسي مكان إقامته.

## 12.1 فصول الدراسة

أمّا فصولها فقد جاءت كما يلي:

### الفصل الأول: خلفية الدراسة

المقدمة ومشكلة الدراسة وأهدافها ومبرراته وأسئلتها، وحدود الدراسة وأهميتها ومنهجيتها والأدبيات السابقة.

**الفصل الثاني:** الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد عام 1967م. وتم الحديث فيه بشكل مختصر عن الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة قبل العام 1993م، والقوانين الإسرائيلية التي تعمق وتشرعن الاحتلال في المدينة المحتلة. وعن السياسة التي اتبعتها سلطات الاحتلال تجاه القدس ومواطنيها العرب.

**الفصل الثالث:** الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي في أوسلو عام 1993م. وتم الحديث فيه عن أهم الإجراءات الإسرائيلية بعد بدء عملية التسوية السلمية في أوسلو، وعن حجم هذه الإجراءات التي غيرت بصورة واضحة الشكل العربي للمدينة المحتلة، ليتضح حجم ما تشكله هذه الإجراءات من اعتداء على الحق العربي الأصيل في هذه المدينة.

**الفصل الرابع:** القدس في المفاوضات والاتفاقيات الثنائية. وفي هذا الفصل تم الحديث عن مدينة القدس في المفاوضات والاتفاقيات الثنائية بين الفلسطينيين وسلطات الإحتلال، وعن الحيز المحدود الذي شكلته قضية القدس في المفاوضات والاتفاقيات.

**الفصل الخامس:** تأثير السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية على مستقبل التسوية. وناقش هذا الفصل تأثير الإجراءات الإسرائيلية في القدس على مستقبل التسوية السلمية، وتحدث عن الحدود التي يمكن أن يقبل بها الشعب الفلسطيني من خلال قيادته السياسية في موضوع القدس، حيث من المتوقع أن لا يتم الوصول لتسوية سلمية شاملة في ظل استمرار الإحتلال في تكريس واقع احتلال قاسي لا يمكن لفلسطيني ان يقبل به.

الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية قبل عام 1993م

1.2 احتلال القدس عام 1967م.

2.2 سياسة إسرائيل تجاه القدس المحتلة.

3.2 القوانين الإسرائيلية الصادرة بشأن القدس المحتلة

4.2 قوانين إسرائيل بعد احتلال القدس عام 1967م

5.2 القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي

6.2 الإجراءات الإسرائيلية بين عامي 1967م-1993م

## 1.2 احتلال القدس عام 1967:

اكملت اسرائيل احتلال ما تبقى من أرض فلسطين في 5 حزيران، حيث شنت حربا على جبهات متعددة احتلت فيها الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وسيناء والجولان السوري.

لقد توسعت حدود اسرائيل اضعافا عما كانت عليه قبل 5 حزيران. ولكن اهم ما حصلت عليه اسرائيل هو احتلالها للقدس الشرقية لتكمل بذلك سيطرتها على كافة ارجاء القدس ولتحقق بذلك أهدافها في ضم القدس الشرقية المحتلة.

كانت القدس الشرقية بما تضمه من تاريخ هي أهم الغنائم التي وقعت تحت سيطرة الإحتلال الإسرائيلي، امتلكت اسرائيل بعد الحرب ؛ القدرة على تحقيق مشروعها الخاص بالحفاظ على القدس الشرقية في ظل السيادة الاسرائيلية الدائمة، علما أن هذه السيادة غير معترف بها من المجتمع الدولي، لقد احتلت إسرائيل القدس الشرقية وفي غير حساباتها التراجع عنها مهما كانت الدوافع، بل هي عملت وبكل جهدها قبيل المعركة على ضمان البقاء فيما تحتله من اراضٍ بالتنسيق مع الولايات المتحدة التي أمدتها بالعون السياسي والمادي، وهي اي الولايات المتحدة مدركة تماما بكل أهداف العدوان الاسرائيلي ولذلك فقد أوجدت له التغطية الكاملة<sup>(1)</sup>.

وعند هذا المعنى عبّر قادة اسرائيل عن تمسكهم باستمرار احتلال القدس وعدم الإنسحاب منها، فلقد وقف موشيه ديّان عند الحائط الغربي للمسجد الأقصى وقال والمعركة لا تزال مستعرة : (يا أورشليم لن نتركك بعد الآن أبدا)<sup>(2)</sup>.

## 2.2 سياسة اسرائيل تجاه القدس المحتلة :

منذ ان احتلت اسرائيل القدس عام 1967م وبعد أن هدأت جبهات الحرب أو بالأحرى الأعمال القتالية الاسرائيلية، بدأت سلطات الإحتلال بتطبيق سياستها التي تركز الإحتلال في مدينة القدس. وقد اتجهت سياسة اسرائيل في القدس نحو مجموعة من القضايا التي تحقق الهدف الأساسي من احتلال المدينة ويمكن اجمال هذه القضايا في نقاط كالآتي:

(1) هيكل، محمد، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل ، القاهرة: دار الشروق ، ط1 ، (1996)، ص84.

(2) اورسون، جيفري ، ترجمة حسني زينة، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1. (1990)، ص77.

- ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل:-
- المباشرة بالإستيطان اليهودي في القدس لتحقيق أغلبية يهودية فيها.
- البدء بتهويد المدينة وتغيير طابعها العربي .
- منع أي شكل من أشكال السيادة غير الإسرائيلية على القدس.

بالإمكان القول أن كل الاجراءات الاسرائيلية التي اتبعتها اسرائيل بعد احتلال المدينة، والتي سنتحدث عنها لاحقا تصب في تحقيق هذه الأهداف والتي تعتبر هي سياسة اسرائيل تجاه القدس.

وان كانت لإسرائيل سياسة نظرية مبنية على الايدولوجيات او غير ذلك، فإن الأهم هي سياسة اسرائيل المبنية على فرض الأمر الواقع من خلال القوة.

لقد قامت اسرائيل بإجراءات قوية وثابتة في القدس بعد احتلالها، وشملت هذه الاجراءات المواطنين العرب والمقدسات والأرض والممتلكات والمؤسسات الفلسطينية، ووظفت كل شئ يمكن أن تحقق فيه أهدافها.

### 3.2 القوانين الاسرائيلية الصادرة بشأن القدس:

نشأت دولة اسرائيل وقامت على انقاض الشعب الفلسطيني. وهي على مدى تاريخها تسعى لابتلاع الحق الفلسطيني، وكون اسرائيل لا تستند في اجراءاتها الإحتلالية على دستور محدد يلزمها ويقيدها في سلوكها الإحتلالي ، فهي تنتهج سياسة سنّ القوانين التي تبتكرها للحالة الإسرائيلية الفريدة من نوعها وهذا يسهل عليها الإقدام على مشاريع احتلالية جديدة، تكون بحاجة الى اجماع اسرائيلي داخلي، وتؤدي القوانين الاسرائيلية هدفاً واضحاً يؤدي إلى تحقيق الإجماع الإسرائيلي من جانب ، ومن الجانب الاخر تؤدي الى صعوبة التراجع عن الخطوات والإجراءات التي تُقدم عليها، إلا بقانون جديد وإجماع جديد.

وفيما يخص القدس فإن الاجماع الاسرائيلي يكون أسهل بكثير، فحول القدس يمكن تحقيق الوحدة بين الاسرائيليين، كما إن سياسة الأحزاب الإسرائيلية تجاه القدس، لا تخرج عن السياسات العامة المتفق عليها حول المدينة المقدسة المحتلة.

استطاعت الكنيسة الاسرائيلية سن قوانين تعمق احتلال القدس، والسيطرة عليها، مما أوصلها الى ما وصلت إليه ، ولقيت هذه القوانين إجماعاً بين الأحزاب الاسرائيلية التي تمثل الشعب الإسرائيلي

وإن كان هناك خلاف على هذه القوانين عند تشريعها فهو خلاف على الشكل وليس على جوهر القانون.

وفي هذه الدراسة سيتم استعراض هذه القوانين لتشكيل خلفية عن المنطلقات والقواعد التي ارتكزت عليها واحتتمت بها الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية. مع الإشارة إلى أن إسرائيل استغلت قوانين وأنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة 1945، التي سنها الاحتلال البريطاني، والتي بموجبها تجيز هذه القوانين والتشريعات للحكومة أو وزراء معينين أو قادة عسكريين بمصادرة أراضٍ أو عقارات أو محال تجارية لأسباب أمنية أو عسكرية بموجب أنظمة الطوارئ<sup>(1)</sup>.

## 4.2 قوانين إسرائيل بعد احتلال القدس عام 1967:

### 1.4.2. قانون ضم القدس اداريا وقضائيا:

في 1967/6/27 أصدرت (الكنيست) الإسرائيلي قراراً على شكل إضافة الفقرة (11ب) للقانون المعدل إلى قانون إسرائيلي اسمه (قانون الإدارة والنظام لسنة 1948م) وقد حولت تلك الفقرة حكومة "إسرائيل" ضم القدس إليها . وفي اليوم التالي أصدر سكرتير حكومة "إسرائيل" أمراً أطلق عليه (أمر القانون والنظام رقم واحد لسنة 1967م)، أعلن فيه أن مساحة ارض "إسرائيل" المشمولة في الجدول - الملحق بالأمر - هي خاضعة لقانون قضاء إدارة الدولة الإسرائيلية، ويضم هذا الجدول منطقة تنظيم أمانة مدينة القدس التي تقع تحت الحكم الإداري العربي، وهي تقع ما بين المطار وقرى الطور والعيصوية وعناتا والرام شرقاً ويقطنها حوالي مائة ألف من السكان العرب<sup>(2)</sup>.

لقد تم التعديل على ( قانون الادارة والقضاء لسنة 1948 ) وتخول الفقرة المعدلة للقانون حكومة اسرائيل بتطبيق ذلك القانون على أية مساحة من الارض؛ ترى الحكومة الإسرائيلية ضمها إلى أرض إسرائيل<sup>3</sup>. ووفقاً لمرسوم أنظمة السلطة والقضاء بسطت سلطات الاحتلال الإسرائيلي ولايتها القضائية والإدارية على المناطق التي كانت تحت الحكم الأردني وقد شملت مناطق الضم البلديات

(1) عناب، محمد رشيد، الاستيطان الصهيوني في القدس (1987-1993)، القدس: بيت المقدس للنشر والتوزيع ، ط1، (2001)، ص84.

(2) ابو جابر، ابراهيم، مستقبل القدس وسبل انقاذها من التهويد، ام الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، (1997)، ص19.

(3) أبو السعود، خلدون، أثر الاحتلال الاسرائيلي واقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، رام الله: وزارة الثقافة، ط1، (2001)، ص127.

التالية التابعة للقدس (مناطق البلدة القديمة ، صور باهر، الشيخ جراح ، مطار قلنديا ، جبل المكبر ، شعفاط ، وادي الجوز ، بيت حنينا ، الطور ، بيت صفافا ، شرفات)<sup>(1)</sup>.

وقد قدرت مساحة ما تم ضمه لحدود بلدية القدس من خلال هذا القانون ما مساحته (99.69) كيلومتر مربع، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف مساحة القدس السابقة<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة للمواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس، فقد اعتبرتهم إسرائيل سكان مقيمين دائمين فيها وليسوا مواطنين، فلم يصحب ضم المدينة ضم للسكان ليكونوا مواطني الدولة التي ضمت لها القدس، حيث أبقّت إسرائيل على الجوازات الأردنية التي يحملها السكان ثم منحتهم الهوية الإسرائيلية كمؤشر للإقامة الدائمة في إسرائيل<sup>(3)</sup>.

لقد شرّح قانون ضم القدس للاحتلال القيام بإجراءات كثيرة. وابتعد هذا القرار، القيود الداخلية التي يمكن أن تعيق ما يمكن أن يفعله الاحتلال داخل هذه المدينة، كما وإن كان ضم القدس الشرقية لدولة الاحتلال، عليه ما عليه من الحساسية الدولية كمدينة مقدسة لكل الأديان ، وعلى الرغم من ذلك أقيمت عليه دولة الإحتلال ، دون أن تأخذ في حساباتها أية ضغوط . فالإحتلال يعلم أن ضم مدينة القدس ذات الحساسية سيسهل عليه عملية احتلال الضفة والقطاع . وستكون الأمور أقل حساسية ، ولن تكون عليه ردة فعل دولية تساوي ردة الفعل التي يفترض أن تكون على احتلالها للقدس ذاتها.

عقب صدور قرار الضم وبتاريخ 1967/6/29م أصدرت سلطات الاحتلال الاسرائيلي امرا بحل مجلس امانة القدس العربي المنتخب من سكان المدينة ، وقامت بإقصاء أمين القدس عن عمله. وألحقت موظفي وعمال امانة القدس ببلدية القسم الغربي من المدينة<sup>(4)</sup>.

## 2.4.2. تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء 1967:

حرصت إسرائيل أن تغلف إجراءاتها بسلوك قانوني بغض النظر عن القوة القانونية التي تغطي ذلك السلوك، علما أن الأساس الذي تبني إسرائيل عليه إجراءاتها هو أساس غير قانوني، والمقصود

(1) 42 عاما على الاحتلال، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس (2009)، ص.6.

(2) عناب، محمد ، مصدر سابق، ص70.

(3) حليبي، أسامة، 2008، *المكانة القانونية لسكان القدس*، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس .

(4) القرعي، أحمد يوسف، القدس من بن غوريون الى نتنياهو، باريس: مركز الدراسات الاوروبي، ط1، (1997)، ص.25.

بذلك هو الاحتلال نفسه، فلم تجز أي شرعية دولية احتلال أرض الغير بالقوة، وقد صدرت القرارات الدولية التي تدين الاحتلال، ولهذا فإن القوانين الصادرة باتجاه أي شئ على أرض محتلة، يفترض به أنه موجه فقط لداخل دولة الاحتلال ومواطنيها ومؤسساتها، وليس للخارج.

ولكي تكتمل عملية ضم القدس المحتلة وتصبح خاضعة للحكم المحلي (البلدي). وتصبح القدس الشرقية تابعة لبلدية القدس الغربية بإدارتها اليهودية، وتكون لها فقط المسؤولية المباشرة الادارية ، فقد أقرّ الكنيست جنبا الى جنب مع تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء، تعديلا لقانون البلديات هو تعديل رقم (6) لسنة (1967) وبموجب هذا التعديل فتح وزير الداخلية صلاحية الاعلان عن توسيع نطاق بلدية ما بضم مناطق جديدة إليها تحدد في مرسوم صادر وفق المادة (11) من قانون أنظمة السلطة والقضاء. وقد جاء في مرسوم وزير الداخلية " يوسع نطاق بلدية القدس بحيث يشمل المنطقة المبينة في الذيل "(1).

وذيل هذا المرسوم مطابق لما جاء في ذيل مرسوم السلطة والقضاء رقم (1) لسنة (1967).

بعد هذا المرسوم تم ازالة الحدود بين القدس الشرقية والقدس الغربية ، وصدر في ذات اليوم قرار يقضي بحل المجلس البلدي العربي.

### 3.4.2. قانون التنظيمات القانونية والادارية لسنة 1968:

لكي يستطيع الاحتلال في القدس فرض قيود على المواطنين الفلسطينيين والسيطرة على النشاط العربي في المدينة ضمن صفة قانونية ، قام بسن قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1968 . والذي يقتضي بأن يحصل كل عربي صاحب عمل أو مهنة ويمارسها حسب رخصة أردنية، عليه أن يتقدم من سلطات الاحتلال في القدس ليحصل على رخصة مزاولة مهنة جديدة. وبموجب هذا القانون؛ وخلال ستة أشهر انتهت في 1968/2/22. وقد كانت الفئات المتضررة من هذا القانون

(1) حليبي، اسامة، آثار "ضم القدس الى اسرائيل" على حقوق ووضع سكانها العرب، القدس: الجمعية الفلسطينية الأكاديمية، ط1، (1990)، ص8.



تراوح الخمسة آلاف مواطن فلسطيني مقدسي من أصحاب المهن والحرف والشركات والجمعيات... الخ<sup>(1)</sup>.

#### 4.4.2. قانون الاشراف على المدارس لسنة 1969:

منذ اللحظة الاولى للاحتلال لمدينة القدس، كان التعليم هدفا مهما لينال منه ويحول طابعه وادارته العربية لإدارة التعليم الاسرائيلي.

فقد اصدر الاحتلال منذ البداية بعض القوانين العسكرية التي تمس التعليم، مثل إغلاق بعض المدارس، أو منع تدريس بعض الكتب في شتى الموضوعات.<sup>2</sup>

في بداية الاحتلال رفض العرب التابعيين لجهاز التربية والتعليم الاردني التعاطي مع الاحتلال. وأغلقت بعض المدارس. وكان الأمر على شكل مواجهة اتخذت طابعا أشبه بالعصيان، حيث فسر العرب التعاطي بالتعامل مع برامج التعليم الاسرائيلية، قبولاً بضم القدس، مما جعل سلطات الاحتلال تصدر أوامر اعتقال لمدير التربية والتعليم ومساعدته، وأصدر أوامر لفتح المدارس والضغط على أجهزة التعليم وأولياء الأمور.

كما اضطر عدد كبير من العرب بإرسال أبنائهم للمدارس الخاصة الأهلية، مما دفع سلطات الاحتلال في القدس الى اصدار قانون جديد المسمى بـ "قانون الاشراف على المدارس لسنة 1978"<sup>(3)</sup>.

وقد هدفت إسرائيل من خلال سن هذا القانون:

1. الإشراف الكامل على المدارس الأهلية الخاصة والحكومية.
2. إجبار جميع المدارس الأهلية الإسلامية والمسيحية من الحصول على تراخيص مهنة إسرائيلية تجيز لهم ممارسة المهنة وفتح مدارسهم.
3. السيطرة التامة على جميع المناهج التي يتم تدريسها في المدارس الأهلية والحكومية.

(1) الخطيب، روجي، تهويد القدس، عمان، جمعية عمال المطابع، ط1 (1970) صفحة 24.

(2) عناب، محمد، مصدر سابق، ص72.

(3) الخطيب، روجي، مصدر سابق، ص16.

## 5.2 القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي :

استخدمت اسرائيل كل ما كانت يدها تصل إليه من قوانين وتشريعات . حتى تتمكن من مصادرة أراضي الفلسطينيين. وبذلك فقد استخدمت قوانين قديمة بريطانية وأردنية وأضافت وعدلت عليه ما يناسب مصلحتها ومن ذلك (قانون المصادرة للأغراض العامة لسنة 1943) و(قوانين أنظمة الطوارئ والأمن العام لسنة 1945). وأصدرت قوانين جديدة تسهل عليها اجراءاتها في هذه المدينة.

وسيُستعرض في هذا القسم القوانين التي صدرت بعد عام 1967. بخصوص مصادرة الأراضي:

### 1.5.2. قانون أملاك الغائبين :

أصدرت اسرائيل بتاريخ 14 آذار 1950 قانون املاك الغائبين وفصلت فيه أمور كثيرة، كتعريف الملكية، والغائب، والممتلكات، والممتلكات المكتسبة، وغير ذلك من الأمور لتسهيل عملية مصادرة الأراضي والممتلكات الفلسطينية. وبعد عام 1967 وبتاريخ 23 تموز قامت السلطات الاسرائيلية بتشريع قانون جديد اطلق عليه قانون املاك الغائبين.

كان القانون الجديد اوسع من القانون القديم الذي تم إقراره في آذار من عام 1950، والقانون الجديد، يعتبر كل من كان موجودا خارج الضفة بغض النظر عن مكان وجوده، غائبا. وشمل هذا القانون املاك الغائبين سواء كانت منقولة ام غير منقولة، وعيّن حارسا على املاك الغائبين<sup>(1)</sup>.

قامت اسرائيل بعد هذا القانون بعمل مهم جدا وهو إحصاء من تبقى من سكان القدس، واعتبرت كل من لم يسجل اسمه من الغائبين، وحولت ممتلكاتهم لحارس املاك الغائبين.الذي بدوره وكما يجيز له القانون بتأجيرها او ان يشتريها ويقوم ببيعها وهو بالعادة يبيعها لأغراض الإستيطان.

(1) عناب، مصدر سابق، ص75.

## 2.5.2. قانون التعويضات 1973:

يعتبر هذا القانون مكملاً لقانون املاك الغائبين، ويطلق عليه قانون املاك الغائبين (تعويضات رقم 5733) لسنة (1973) يهدف هذا القانون لتصفية املاك الغائبين التي سيطرت عليها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ولكن بشكل مشرّع وقانوني. وذلك لمنع الانتقادات الدولية لمصادرة املاك الغائبين، وحتى يتوافق هذا القرار مع قرارات الأمم المتحدة في عودة وتعويض العرب عن ممتلكاتهم<sup>(1)</sup>.

لقد جاء القانون الجديد ليعوض سكان القدس العرب الغائبين عنها عن حقوقهم في تلك الأملاك ويحول ملكيتها قانونياً لإسرائيل. وقد نصت المادة (2) من القانون على أن يمنع حق المطالبة بالتعويض عن مال ... لمن كان مقيماً عند سريان هذا التشريع في إسرائيل او ممن أقام بعد سريان هذا التشريع. ويعطي حق المطالبة بالتعويض للمالك او زوجته او ورثته او حتى للمستأجر<sup>2</sup>.

وبذلك عندما تدفع إسرائيل اي تعويض خلال الفترة التي منحتها لاي شخص له علاقة بالشئ المصادر فهي عند ذلك تعفي نفسها قانونياً. علماً ان هذه التعويضات وان حصلت فهي قليلة جداً ولا يستحق ذكرها.

فقد فصل القانون كمية التعويضات حسب الأملاك والفترة الزمنية التي يجب أن يقدم بها طلب التعويض، والفترة الزمنية التي يجب أن تدفع هذه التعويضات فيها<sup>(3)</sup>.

## 3.5.2. قانون أراضي الدولة المسجلة:

قامت سلطات الاحتلال بموجب الامر رقم (59) لعام 1967 بالاستيلاء على جميع الأراضي التي كانت مسجلة بإسم الحكومة الاردنية او بإسم الملك، واعتبرت أنها أراضي حكومية<sup>(4)</sup>.

(1) المصدر السابق.

(2) جريس، صبري، القوانين الاسرائيلية لضم القدس، مجلة شؤون فلسطينية، (1980)، ص21.

(3) المصدر نفسه.

(4) عناب، محمد، مصدر سابق.

#### 4.5.2. قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم 1968:

بعد حرب عام 1948، انشأت الحكومة الأردنية دائرة تسمى (حارس املاك العدو) وذلك للمحافظة على أملاك اليهود وإدارتها. وبعد حرب عام 1967، لم يكن من سلطات الاحتلال إلا أن ترجع هذه الأملاك. ولكن من خلال قانون شرعته بتاريخ 1968/8/24، بحيث يمكن هذا القانون من استرجاع اليهود لممتلكاتهم والتي أصبحت بعد الحرب بيد سلطات الاحتلال<sup>(1)</sup>.

#### 5.5.2. إعلان أراضي غير مسجلة على أنها أراضي دولة:

بعد عام 1948 بدأت الحكومة الاردنية بتسجيل الاراضي وبشكل بطيء ولذا فهي لم تسجل أكثر من ثلث الأراضي، وبالتالي فقد سقط الجزء الأكبر من هذه الاراضي بيد سلطات الاحتلال واعتبرتها اراضي حكومية<sup>(2)</sup>.

وتنوعت بذلك الأراضي التي انضمت تحت هذا القانون وشملت:

1. اراضي الموات الصخرية.

2. الاراضي الميري.

3. الاراضي المتروكة.

#### 6.5.2. قانون أساس القدس عاصمة اسرائيل 1980:

بعد اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل والذي بموجبه تسلمت مصر سيناء، تحرك اليمين الاسرائيلي خوفا من ان يجر هذا الانسحاب انسحابات أخرى في أراضي قد احتلتها اسرائيل؛ من خلال أي

(1) أبو جابر، ابراهيم، مستقبل القدس وسبل انقاذها من التهويد، ام الفحم: جمعية الأقصى لرعاية الاوقاف الاسلامية، ط1، (1997)، ص22.

(2) عناب، محمد، مصدر سابق، ص77.

عملية تسوية، وقامت حركة يمينية تقودها النائبة غيثولا كوهين بتقديم مشروع قانون عرف بـ (قانون اساسي: القدس عاصمة اسرائيل)، والذي تم اقراره بتاريخ 3 تموز 1980<sup>(1)</sup>.

واهم بنود هذا القانون كما يلي<sup>(2)</sup>:

- 1- القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة اسرائيل.
- 2- القدس هي مقر رئيس الدولة، الكنيسة، الحكومة والمحكمة العليا.
- 3- حماية الاماكن المقدسة من اي تدنيس او انتهاك، وان لا تنتهك حرية وصول أعضاء الديانات المختلفة الى الاماكن المقدسة لهم أو مشاعرهم تجاه تلك الأماكن.
- 4- أ. يجب على الحكومة توفير التنمية والازدهار في القدس، ورفاه سكانها عن طريق تخصيص صناديق خاصة، بما في ذلك منحة سنوية خاصة للبلدية (منحة العاصمة) مع موافقة اللجنة المالية للكنيسة.

ب. تعطى القدس أولوية خاصة في الأنشطة التي تضطلع بها سلطات الدولة وذلك لمزيد من التطوير في المسائل الاقتصادية وغيرها.

ج. تقوم الحكومة بإنشاء هيئة خاصة أو هيئات خاصة لتنفيذ هذا القسم.

## 6.2 الإجراءات الإسرائيلية بين عامي 1967-1993:

بعد احتلال مدينة القدس العربية، شرع الاحتلال ومن اللحظة الأولى بتنفيذ إجراءاته الاحتلالية لترسيخ وتقوية سيطرته عليها، وليمكن من تحقيق الأهداف التي من اجلها قام باحتلال هذه المدينة المقدسة، لقد وضع الاحتلال نصب عينيه ومن اللحظة الأولى توحيد شطري المدينة، ليبدأ بعد ذلك بتنفيذ مخططات تمكنه من السيطرة التامة على شؤونها وحياتها اليومية، ومن بعد ذلك تهويدها وتغيير طابعها العربي، وليفرض أمراً واقعاً على الأرض.

لقد قام الاحتلال الإسرائيلي بإجراءات عديدة سنتحدث عنها في هذه الخلفية التاريخية وعن أهمها وأبرزها والتي كان من شأنه التأثير المباشر على الأرض والسكان.

(1) جريس، صيري، مصدر سابق، ص17.

(2) موقع الكنيسة على شبكة الانترنت 2010/11/1 (www.knesset.org.11)

## 1.6.2. مصادرة الأراضي:

لقد تعددت اساليب الاستيلاء على الأرض من اجل السيطرة التامة عليها، ولقد حرصت اسرائيل على تبرير استيلائها على الأراضي العربية. حتى وان كان هذا التبرير ضعيفا . لقد غيرت اسرائيل من أساليبها وفقا لمصلحتها، وحسب مقتضى الحال الذي يواجهها.

كان استيلاء اسرائيل على الأرض في بداية الاحتلال عام 1967 يبرر بمصادرتها لأغراض عسكرية، ولكن عندما قام بعض الأهالي ملاك الأراضي برفع دعاوى لمحكمة العدل العليا، واقرت المحكمة بطلان المصادرة لأغراض عسكرية ومن ثم استخدامها للاستيطان. بدأت اسرائيل تستولي على الارض بإعلانها أراضٍ حكومية، وأصدرت بذلك الأوامر والمراسيم<sup>(1)</sup>. وبين الفينة والآخرى كانت اسرائيل تصادر الأراضي بحجج أنها (متروكة) أو (مغلقة لأغراض عسكرية) أو (مستلمة للمقاصد العامة).

كما أن اسرائيل وظفت كافة القوانين ذات الصلة لتسهيل المصادرة. لقد قامت اسرائيل بمصادرة الاراضي لبناء المستوطنات داخل القدس الشرقية واسكان المستوطنين الذين لم يكن منهم قبل عام 1967م أحد. وقد كانت الأراضي المصادرة حسب عدة مصادر كمال يلي:

بلغت الأراضي المصادرة عام 1968م، ما يقارب 4711 دونم وهي موزعة على أراضي (البلدة القديمة، الشيخ جراح، شعفاط، لفتا، بيت حنينا، جبل المشارف، حزما)<sup>(2)</sup>.

وقد صدر بتاريخ 1970/8/30 أمراً مديلاً بتوقيع من وزير المالية الاسرائيلي تحت بند استملاك للمصلحة العامة وذلك بموجب المادتين الخامسة والسابعة من قانون الأراضي لعام 1943. وبلغت مساحة الاراضي المصادرة في هذا القرار 12280 دونم، وقد شملت هذه المصادرة أراضي البلدات العربية التالية:

(حزما، بيت حنينا، لفتا، بيت اكسا، الشيخ سعد، أبو الطور، صور باهر، بيت جالا، شرفات، بيت صفافا، الرام، قلنديا، وادي الربابة، حيّ الشماعة)<sup>(3)</sup>.

(1) شحادة ورجا، قانون المحتل اسرائيل والضفة الغربية، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (1990)، ص33.

(2) التفكجي، خليل، المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية، القدس: جمعية الدراسات العربية، ط1، 1994.

(3) التفكجي، خليل، مصدر سابق.

وفي عام 1980م ، بلغت مساحة الأراضي المصادرة حوالي 8411 دونم موزعة على البلدات التالية:

(حزما، بيت حنينا، شعفاط، قلنديا، بيت ساحور، ام طوبا).

لقد بلغت المساحة الكلية للأراضي المصادرة بين عامي 1967-1993 ما يقارب 25000 دونم<sup>(1)</sup>.

## 2.6.2. الاستيطان بين عامي 1967-1993:

صادرت اسرائيل الأراضي العربية في القدس المحتلة وكان الهدف الأهم لديها هو بناء المستوطنات واسكان اليهود المستوطنين.

لقد هدفت اسرائيل منذ البداية ومن خلال خططها المختلفة الخاصة بمدينة القدس، الى رفع عدد المستوطنين اليهود داخل القدس الشرقية، بحيث يصبح المستوطنون القاطنون فيها اكثر عددا من المواطنين العرب؛ وذلك لإقامة واقع جغرافي وديمغرافي واحداث خلخلة سكانية في القدس الشرقية بعد ان كان المواطنون الفلسطينيون يشكلون مئة بالمئة من السكان قبل عام 1967<sup>(2)</sup>.

وقد قامت اسرائيل ببناء المجموعات الاستيطانية على شكل أطواق تحيط بمدينة القدس لتتمكن من عزلها عن محيطها العربي، من القرى والأحياء العربية ليسهل السيطرة عليها من النواحي الأمنية والديمغرافية<sup>(3)</sup>.

ويتشكل البناء الاستيطاني في القدس الشرقية من المستوطنات التالية :

### 1- الحي اليهودي في القدس القديمة:

بدأت إقامة هذا الحي عام 1968 داخل أسوار القدس القديمة، حيث تم مصادرة 116 دونم من الأحياء العربية لإقامة هذا الحي الذي يعتبر باكورة الاستيطان في القدس. كما عملت سلطات الاحتلال على توسيع الحي بإخلاء ما تبقى من السكان العرب من هذه المنطقة، بحيث أصبحت مساحته 180 دونم<sup>(4)</sup>.

(1) عناب، محمد، مصدر سابق ص98،99.

(2) أبو جابر، ابراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الاولى، عمان 2002.

(3) المصدر السابق.

(4) التفكجي، مصدر سابق، ص31، وابو جابر مصدر سابق، صفحة 116.

## 2- راموت:

أقيمت هذه المستوطنة على أراضي قرى لفتا وبيت اكسا وشعفاط، والتي تم مصادرتها عام 1970 وقد بدأ الاستيطان بهذه المستوطنة عام 1973، وبقيت تتوسع الى ان وصل عدد وحداتها السكنية 8000 وحدة سكنية يقطنها ما يقرب من 37200 مستوطن حتى عام 1993<sup>(1)</sup>.

## 3- التلة الفرنسية 1968:

من أوائل المستوطنات التي أقيمت في القدس عام 1968 وقد تم انشاؤها على أراضي قريتي لفتا وشعفاط<sup>2</sup>، وجزء من الأراضي التي اقيمت عليها هذه المستوطنة تعود لفلسطينيين، ولدير اللاتين واراضي حكومية تابعة للحكومة الأردنية، وبلغت مساحة هذه المستوطنة عام 1993 حوالي 961 دونم، وحوالي (5000) وحدة سكنية وعدد سكانها حوالي (6500) مستوطن<sup>(3)</sup>.

## 4- الجامعة العبرية:

أقيمت الجامعة العبرية على أراضي قرية العيسوية عام 1924 وبقيت على حالها حتى عام 1948، ولكن بعد الحرب فصلت عن القدس الغربية، وكانت تصلها الامدادات والمؤن والمستلزمات في العهد الاردني كل اسبوعين<sup>(4)</sup>.

بعد حرب عام 1967، قامت سلطات الاحتلال بمصادرة مساحات واسعة من جبل المشارف، وكانت هذه الاراضي منزوعة السلاح قبل الحرب.

وهدفت هذه المصادرة اضافة مرافق كبيرة وواسعة للجامعة، وتوسيع مستشفى هداسا الجامعي. وقد بلغت مساحة هذه الكتلة الاستيطانية 1190 دونم تشتمل على حيّ سكني يقطنه حوالي 2500 مستوطن<sup>(5)</sup>.

## 5- مامبلا (كفار دافيد):

تقع هذه المنطقة غرب سور البلدة القديمة، قامت سلطات الاحتلال بمصادرتها عام 1970، حيث بلغت مساحتها آنذاك 130 دونم.

<sup>1</sup> التفكجي، مصدر سابق، ص 29.

<sup>2</sup> التفكجي، مصدر سابق، ص 33.

<sup>3</sup> عناب، مصدر سابق، ص 102.

<sup>4</sup> التفكجي، مصدر سابق، ص 32.

<sup>(5)</sup> عناب، مصدر سابق، ص 103.



هدف هذا المشروع الاستيطاني الى ربط البلدة القديمة بالقدس الغربية، وقد طورت سلطات الاحتلال هذا المشروع الاستيطاني أكثر من مرة، وشملت هذه البقعة الاستيطانية على شقق سكنية ومحال تجارية ومواقف سيارات وقد بلغت المساحة الاجمالية عام 1993 لمنطقة مامبلا حوالي 116 دونم<sup>(1)</sup>.

#### 6- رامات اشكول و جفعات همفتار:

يعتبر هذا الحي الاستيطاني مع جفعات همفتار من النقاط الإستيطانية المهمة في مدينة القدس حيث أنها تربط بين القدس الشرقية والغربية، كما أنها تشكل جزءا مهما من الطوق الاستيطاني شمال شرق القدس الشرقية<sup>(2)</sup>.

بدا البناء في هذه المستوطنة عام 1969، وقد أضيف عليها من الأبنية والمساكن عدة مرات، بحيث بلغت مساحتها عام 1993م حوالي 1039دونم، وعدد وحداتها السكنية حوالي 2200 وحدة سكنية، وعدد سكانها حوالي 6600 مستوطن<sup>(3)</sup>.

#### 7- معلوت دفنا، 1973:

بدأ إنشاء هذه المستوطنة على أراضي شعفاط وقرية لفتا المصادرة في العام 1973م، وشكلت هذه المستوطنة جزءا من الطوق الاستيطاني شمال مدينة القدس<sup>(4)</sup>.

في العام 1993 بلغ عدد سكانها 4700 نسمة وعدد الشقق السكنية 2400 وحدة، ومساحتها 389 دونما<sup>(5)</sup>.

#### 8- نفي يعقوب 1972:

بدأ إنشاء هذه المستوطنة عام 1972 على أراضي قريتي حزما وبيت حنينا، التي تم مصادرتها سابقا<sup>(6)</sup>، تطور البناء في هذه المستوطنة في فترات عدة.

(1) عناب، مصدر سابق، ص104.

(2) التفكجي، مصدر سابق، ص33.

(3) عناب، مصدر سابق، ص151.

(4) التفكجي، مصدر سابق، ص30-31.

(5) عناب، مصدر سابق ص108.

(6) التفكجي، مصدر سابق، ص28.

بلغ عدد سكانها عام 1993م حوالي 18800 نسمة وعدد الشقق السكنية 4200 شقة، وبلغت مساحة المستوطنة حوالي 1795 دونم<sup>(1)</sup>.

#### 9- تل بيوت الشرقية 1973:

تقع هذه المستوطنة جنوب شرقي القدس على أراضٍ صودرت من قرية صور باهر. وتشكل هذه المستوطنة مع مستوطنة جيلو الحزام الجنوبي الشرقي من أحزمة الطوق حول القدس. وقد بُدئ في تأسيس هذه المستوطنة عام 1973م<sup>(2)</sup>، بلغ عدد سكان هذه المستوطنة عام 1993م (15000) ألف مستوطن. وعدد وحداتها السكنية 5000 وحدة على مساحة أرض تقدر بحوالي (1071) دونم<sup>(3)</sup>.

#### 10- جيلو 1971:

تعتبر مستوطنة جيلو كبرى المستوطنات في الجزء الجنوبي الغربي لمدينة القدس. وقد بدأ تأسيس هذه المستوطنة عام 1971، على أراضي مصادرة لمنطقة بيت جالا وقرية بيت صفافا، وشرفات<sup>4</sup>. بلغ عدد سكانها عام 1993 حوالي (30200) مستوطن وعدد وحداتها السكنية (10000) وحدة سكنية وتقدر مساحتها بحوالي (2743) دونم<sup>(5)</sup>.

#### 11- بسغات زئيف:

أقيمت هذه المستوطنة على أراضي قريتي حزما وبيت حنينا، وقد بدأ انشاء هذه المستوطنة عام 1982م بوحدات استيطانية بقدر عددها بحوالي 3815 وحدة سكنية على مساحة 1150 دونم<sup>(6)</sup>.

(1) عناب، مصدر سابق، ص 106-107.

(2) التفكجي، مصدر سابق، ص 30.

(3) عناب، مصدر سابق، ص 115.

(4) التفكجي، مصدر سابق، ص 29.

(5) عناب، مصدر سابق، ص 108.

(6) عناب، مصدر سابق، ص 111.

## 12- بسغات عومر:

بدأ انشاء هذه المستوطنة عام 1985م بموجب خطة تقتضي ببناء (4746) وحدة سكنية على مساحة تقدر بحوالي (1700) دونم، وبلغ عدد سكان مستوطنتي بسغات زئيف وبسغات عومر عام 1993م حوالي (2900) نسمة. وعدد الوحدات السكنية القائمة (8480) وحدة ومساحة تقدر بحوالي (5518) دونم<sup>(1)</sup>.

## 13- جبعات همتوس:

أقيمت هذه المستوطنة عام 1991م على أراضي قرية بيت صفافا وبيت جالا، كانت قد تم مصادرتها لاقامة حيّ استيطاني عليها<sup>(2)</sup>، وبموجب المخططات الاسرائيلية كان من المقرر انشاء (3000) وحدة سكنية على مساحة (1062) دونم<sup>(3)</sup>.

## 14- هارحوما (جبل ابو غنيم):

بدأ العمل في اقامة البنية التحتية في هذه المستوطنة عام 1992م وذلك بعد أن صادرت سلطات الاحتلال 1850 دونم من أراضي قرية ام طوبا ومدينة بيت ساحور، علما ان السلطات الاسرائيلية قامت بتشجير هذه المنطقة بعد عام 1967، وجعلها مناطق خضراء. لم يبدأ البناء في هذه المستوطنة قبل عام 1993، حيث أنه لم يكن لدى سلطات الاحتلال خطة هيكلية للبناء وذلك بسبب رفع أصحاب الأراضي اعتراضات لدى محكمة العدل العليا، والتي من جانبها لم تردّ عليها حتى عام 1995م<sup>(4)</sup>.

## 15- عطروت (منطقة صناعية):

هي منطقة خالية من السكان، فقد أقيم عليها بعد عام 1967م منطقة صناعية، وانتقلت إليها كثير من المصانع من غربي القدس، وأصبحت تشمل مطار قلنديا والمنطقة الصناعية والتجارية، وبلغت

(1) عناب، مصدر سابق، ص112.

(2) التفكجي، مصدر سابق، ص35.

(3) عناب، مصدر سابق، ص114.

(4) عناب مصدر سابق، ص114.

مساحة الاراضي المصادرة من قرى قلنديا والرام وبيت حنينا المقامة عليها هذه المستوطنة عام 1993، حوالي 3315 دونم<sup>(1)</sup>.

### 3.6.2. البناء وإصدار الرخص

حرصت إسرائيل على تقييد الوجود العربي في القدس، ولتحقيق هذا الهدف؛ عمدت وبشكل مباشر إلى وضع عثرات أمام المواطنين العرب المقدسيين في قضية البناء. واتجهت لتحقيق ذلك إلى استخدام أسلوبين مهمين ومؤثرين تأثيراً بالغاً في سبيل تحقيق السياسة الإسرائيلية المكرّسة للإحتلال في القدس، وهذين الأسلوبين هما ، أولاً: عدم منح المواطنين الفلسطينيين من سكان القدس رخص بناء جديدة ما أمكنها ذلك والأمر الثاني وهو قيام سلطات الاحتلال بهدم كل بناء مخالف مبني من دون الحصول على رخصة بناء من سلطات الاحتلال.

منذ البداية حرمت سلطات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين المقدسيين من استعمال حوالي 88% من أراضيهم تحت حجج وذرائع مختلفة<sup>(2)</sup>.

لقد قامت إسرائيل بخطوات عديدة لمنع البناء العربي وتقييده، فقد أعلنت سلطات الاحتلال أنّ غالبية أراضي مدينة القدس المحتلة مناطق خضراء أو مناطق أثرية يمنع البناء عليها، ولكن سلطات الاحتلال وضمن مخططاتها للسيطرة على المدينة المقدسة ، تقوم بمصادرة هذه المناطق الخضراء حسب ما تطلق عليها ويتم استخدامها للنشاط الاستيطاني ، وذلك كما حدث في منطقة جبل أبو غنيم.

ومن ناحية أخرى فقد منعت حكومة الاحتلال في القدس ، المواطنين الفلسطينيين من التوسع العمودي ، بحيث لم تسمح لهم بالبناء أكثر من طابقين ، في حين أنها تسمح للمستوطنين اليهود ببناء ثمانية طوابق. وعندما تسمح السلطات المختصة بمنح رخصة بناء فإن ذلك سيكون ضمن تعقيدات مختلفة ،وعندها يجب على المواطن العربي أن يدفع مبالغ مالية كبيرة لإتمام رخصة البناء، يعجز الكثير من المواطنين عن دفعها ويقوم بعد ذلك بالبناء الغير مرخص والذي يكون

(1) عناب ، مصدر سابق ص105-107.

(2) عودة، يعقوب ،الحق في السكن، القدس: جمعية الدراسات العربية، الطبعة الأولى،(2008) ص.

مهتداً بالهدم في أية لحظة، أو دفع غرامات مالية كبيرة لإتمام هذا البناء، فيقع الفلسطيني بين أمرين كلاهما أصعب من الآخر<sup>(1)</sup>.

وقد أورد الباحث يعقوب عودة في مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية، أن كلفة رخصة البناء التي يتم إصدارها من بلدية القدس تحتاج لمبالغ مالية كبيرة تصل لآلاف الدولارات<sup>(2)</sup>.

وفي المقابل فإن التراخيص الممنوحة للمستوطنين في مدينة القدس، تفوق مرات عديدة ما منح للفلسطينيين المقدسيين. فقد منحت سلطات الاحتلال وبلدياتها تراخيص بناء لنحو 64 ألف وحدة سكنية في القدس المحتلة، وذلك ما بين عامي 1967-1993م. في حين أنها منحت المواطنين الفلسطينيين تراخيص لحوالي تسعة آلاف وحدة سكنية وذلك في نفس الفترة<sup>(3)</sup>.

إن سياسة الاحتلال تجاه البناء في القدس المحتلة، دفعت الآلاف من الفلسطينيين لتترك السكن في القدس والتوجه لأحياء ومناطق سكنية بعيدة عن مركز مدينة القدس أو لمناطق في الضفة الغربية قريبة من القدس ولكن السكن فيها أسهل على المقدسي ولكنه يهدده بفقدان هويته المقدسية أو حقوقه المدنية.

لقد أدت سياسة الاحتلال تجاه البناء العربي في القدس الشرقية إلى حالة من الاكتظاظ السكاني في البناء الموجود، حيث أن التكاثر السكاني الطبيعي للمقدسيين، لا يجد له ما يسد حاجته، فحسب دراسة أوردتها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان "المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة - لواء القدس" أن 34.5% من سكان القدس يعيشون في بيت لعائلة واحدة، في حين أن 32.5% يعيشون في بيت لعائلتين وأن 26.1% يعيشون في بيت لثلاث عائلات أو أكثر. كما أوردت الدراسة أن 27.4% من الفلسطينيين في القدس يعيشون في بيوت مستأجرة. وأوردت

(1) الرويضي، أحمد، تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس، القدس: مركز القدس للنساء، (1993)، ص46.

(2) عودة، يعقوب، الحق في السكن، مصدر سابق.

(3) منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون القدس، ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران (1967-2009)، (2010)، ص51.

الدراسة تحت عنوان الكثافة السكانية داخل المسكن الواحد، أنّ أكثر من 15% يعيشون كل ثلاثة أفراد فأكثر في غرفة واحدة.<sup>(1)</sup>

لقد اتبعت سلطات الاحتلال منذ البداية في مدينة القدس؛ سياسة تمييز واضحة تجاه المواطنين الفلسطينيين فيما يخص البناء والتوسع العمراني، فعلى سبيل المثال لا يستطيع الفلسطيني في بلدة العيسوية أن يبني بناءً يرتفع أكثر من طابقين اثنين، في حين يستطيع المستوطنون اليهود في التلة الفرنسية المبنية على أرضٍ صادرة من بلدة العيسوية والمجاورة لها أن يقيموا أبنية من ثماني طبقات.<sup>(2)</sup>

لقد هدفت سياسة الاحتلال وبشكل أساسي من خلال ممارساتها فيما يخص البناء في القدس إلى إفراغ المدينة بشكل ما من الوجود العربي من جانب، ومن الجانب الآخر زيادة عدد المستوطنين اليهود فيها، وهذا ما يبرره أنّ بلدية الاحتلال والسلطات المختصة في القدس، لم تصادق على مخطط هيكلي واحد في هذه المدينة المحتلة يخص المواطنين العرب. لذلك اندفع المقدسيون ونتيجة شدة الإجراءات الإسرائيلية وقسوتها؛ نحو البناء الغير مرخص لتلبية حاجاتهم العمرانية والسكانية المتنامية، والتي تزيد عن 1500 سكن سنوي، متجاوزين بذلك الرسوم الباهظة للرخص والتي قد يستحيل استصدارها في بعض مناطق القدس، في ظل القيود التعجيزية التي تفرضها عليهم بلدية الاحتلال وفي ظل إجراءات إدارية معقدة<sup>(3)</sup>.

إنّ هذه الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال داخل القدس تتدرج تحت شعار واضح "البناء ممنوع والهدم مسموح" وهو برنامج عمل يومي ممنهج ترسمه تشريعات وإجراءات. ومن الواضح أنّ الاحتلال يرى في الفلسطينيين من سكان القدس، أنهم ليس مرغوباً فيهم فحسب! بل يرى أنهم مشكلة لا بدّ من التخلص منها بشتى السبل.

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الديمغرافي، (1996) صفحات 35-38-73.

(2) هالبر، جف القدس في المخططات الإسرائيلية، حوليات القدس، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2003)، ص 88.

(3) 43 عام من الإحتلال، الإنتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 2010. صفحة 36.

## 4.6.2 . واقع التعليم في القدس المحتلة بعد عام 1967

### 1.4.6.2 . سياسة الإحتلال تجاه التعليم في القدس المحتلة

بعد أن احتلت اسرائيل القدس الشرقية عام 1967م ، وفي اطار سعيها لتهويد المدينة وطمس هويتها العربية ؛ التاريخية والجغرافية والحضارية ، اهتمت وبشكل واضح بقطاع التعليم ، والذي يعتبر ركيزة مهمة وأداة ضرورية لتنفيذ السياسة الإسرائيلية الإحتلالية للسيطرة على المدينة وتهويدها. وكانت عين اسرائيل تتجه للأجيال التي ستنشأ تحت عين الإحتلال والتي ستري بأمر أعينها الواقع الجديد. ولهذا كان بالنسبة لإسرائيل من غير المعقول أن تربي جيلاً في مدارس هي تشرف عليها وتمولها بما يتناقض مع سياستها.

ولهذا قامت سلطات الإحتلال ومنذ اللحظة الأولى باتخاذ اجراءات للسيطرة على قطاع التعليم والتحكم به في مدينة القدس . فبعد شهرين من سيطرة سلطات الإحتلال على مدينة القدس ، قامت باتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات تجاه التعليم في القدس ، وكان من أهم وأخطر هذه القرارات:-

1- **إلغاء المنهاج الأردني :** والذي كان متداولاً في مدينة القدس ، واستبداله بالبرامج التعليمية المطبقة في المدارس العربية في الأراضي المحتلة عام 1948م<sup>(1)</sup> .  
علماً أن البرامج التعليمية المطبقة في الأراضي المحتلة عام 1948، لم يتم تطبيقها على الضفة الغربية، وإنما اقتصر تطبيقها على القدس الشرقية إلى أن تم تغيير ذلك فيما بعد، وهذا بحد ذاته يدل على النوايا الإحتلالية تجاه المدينة المحتلة. والتي تفرق فيه وبشكل متعمد ضد مدينة القدس عن باقي مدن الضفة الغربية.

وبالنظر للمناهج التعليمية التي تدرس في الأراضي العربية المحتلة عام 1948م، وهي مناهج معدة لتتفق مع السياسة التربوية الإسرائيلية، والتي تعتمد على ترسيخ النظرة الصهيونية للصراع العربي الإسرائيلي. فكما يرى الدكتور خالد أبو عصابة أن جهاز التعليم في اسرائيل خضع لأسس أيديولوجية ترتكز وبشكل أساسي على المعتقد الصهيوني، والذي تم التعبير عنه من خلال اتجاهين أساسيين هما:-

(1) القدس تاريخ المستقبل تحرير عصام نصار ، ، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (2010)، ص444.

- اعتبار التعليم أداة مادية وركيزة للتطوير التكنولوجي والرأسمالية.
- إعتبار التعليم أداة روحية وركيزة لبناء الهوية الجماعية للطالب عبر الأيديولوجية الصهيونية وما انبثق عنها من معتقدات اجتماعية بواسطة غرسها بشكل انتقائي في كافة مناهج ومضامين التعليم، وعلى وجه الخصوص في تلك المناهج والمضامين ذات الصلة بتشكيل الهوية الثقافية والذاكرة الجماعية مثل التاريخ والجغرافيا والموطن والمدنيات<sup>(1)</sup>.

ولتففيذ سياسة اسرائيل في التعليم أوكلت مهمة وضع المناهج للمدارس العربية لخبراء، بحيث وضعوا وبعناية فائقة فلسفة التعليم التي سيجري استناداً إليها وضع المنهاج لمدارس الطلبة العرب والكتب التي تؤول لتدريسها، وخاصة كتب الأدبيات كالتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية التي اقتصر تأليفها على مؤلفين يهود يتقنون اللغة العربية أو تترجم كتبهم للعربية<sup>(2)</sup>.

لقد أدى هذا الإجراء والذي اعتبره الفلسطينيون إجراءً تعسفياً، إلى إرباك كبير في العملية التعليمية، وأدى إلى تعطيل أيام دراسية، فقد رفض عدد من المديرين والمدرسين القيام بتدريس المنهاج الإسرائيلي. لقد ووجهت الإجراءات الإسرائيلية في قضايا التعليم وبالذات تطبيق المنهاج الإسرائيلي؛ بمقاومة شديدة من المقدسيين سواءً المواطنين أو الجهاز التعليمي العربي، وقامت سلطات الاحتلال باعتقال عدد من المدرسين والمدراء وقامت بإغلاق مكتب التربية والتعليم واعتقال مدير التربية ومساعدته. ورفض معظم المعلمين من العمل في المدارس التابعة لوزارة المعارف وتوجهوا للمدارس الأهلية التي ظلت تطبق المنهاج الأردني<sup>(3)</sup>.

كان لهذه الإجراءات من قبل الجهاز التعليمي العربي في القدس بالإضافة لدور الأهالي؛ أثر بالغ في ثني سلطات الاحتلال من الاستمرار في تدريس المنهاج الإسرائيلي، حيث أصبحت المدارس التي تشرف عليها المعارف الإسرائيلية شبه فارغة، فالغالبية من الطلاب توجهت للمدارس الوطنية التابعة للأوقاف أو الأديرة والكنائس، مما جعل سلطات الاحتلال تتراجع عن قرار تطبيق المناهج الإسرائيلية ولكن على مراحل وبدءاً من المرحلة الثانوية في عام 1973-1974م ثم المرحلة الإعدادية في سنة 1978-1979م وأخيراً المرحلة الابتدائية في سنة 1980-1981م، مع الإلتزام

<sup>(1)</sup> أبو عصبية، خالد، جهاز التعليم في اسرائيل، رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، (2006)، ص61.

<sup>(2)</sup> النمرى، طاهر، واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس، القدس: الملتقى الفكري العربي، (2001)، ص15.

<sup>3</sup> عصام نصار، (2010)، مصدر سابق، ص445.



بشرط تعليم اللغة العبرية وشروط كثير أخرى، مثل طمس اسم فلسطين واستبداله بإسرائيل، والقدس بأورشليم، والضفة الغربية بيهودا والسامرة<sup>(1)</sup>.

ويؤكد الباحث تشديد سلطات الإحتلال في هذه القضايا، حيث عمل مدرساً في ضواحي القدس عام 1986م، وفي زيارة تفقدية لمسؤول اسرائيلي لمدرسة قلنديا الابتدائية، طلب مشاهدة الخرائط وعندما وقع نظره على اسم فلسطين، قال أن هذه دولة اسرائيل فإمّا أن تعاد الخارطة للمكتبة التي تم شراء الخارطة منها أو شطب اسم فلسطين من على الخارطة، فاجتهد الباحث في تعبئة خارطة فلسطين باللون الأحمر كاملة مما يغطي الاسم ولكن يعطي علامة واضحة لخارطة فلسطين، وعندما كانت تعرض الخارطة أمام الطلاب يظهر اللون الأحمر عليها جلياً فيقول الباحث الذي كان مدرساً آنذاك أن الشكل المعلم باللون الأحمر هو خارطة فلسطين.

## 2- قانون الإشراف على المدارس الخاصة رقم 564 لعام 1969م:-

ويقضي هذا القانون بوضع جميع المدارس الخاصة والأهلية تحت إشراف وزارة المعارف الإسرائيلية ومراقبة أنشطتها والتدخل في شؤونها ومناهجها. والذي دفع سلطات الإحتلال لاتخاذ مثل هذا القرار أنه بعد صدور قرار إلغاء المناهج العربية الأردنية واستبداله بالمناهج الإسرائيلية، هو ردّ قطاع التعليم العربي وموقف الأهالي من رفضهم التعامل مع وزارة المعارف الإسرائيلية، وإيجاد بدائل للمحافظة على عروبة التعليم العربي في القدس. لقد ظهرت فكرة المدارس البديلة عن ما هو تحت سلطات الإحتلال، وهي مدارس أنشأها القطاع العربي تحت رعاية جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية من حيث التمويل، وقد عمل بها المعلمون والمعلمات المستكفون عن العمل في مدارس المعارف الإسرائيلية، وقد طبق في هذه المدارس المنهاج الأردني. وزيادة على ذلك فإن المدارس الخاصة والأهلية والتابعة للأوقاف الإسلامية والمسيحية؛ أصرت جميعها على تطبيق المنهاج العربي الأردني وعدم الرضوخ والاستجابة لتوجيهات المعارف الإسرائيلية رغم الإغراءات المادية التي قدمت لها<sup>(2)</sup>.

فكان هذا الإصرار العربي بتطبيق المنهاج العربي الأردني دافعاً لاتخاذ قرار الإشراف على المدارس من خلال إصدار قانون الإشراف على المدارس رقم (564) لعام 1969م والتدخل في مناهجها وشؤونها ومراقبة أنشطتها إذا كان ذلك ضرورياً<sup>(3)</sup>.

(1) طاهر النمري، (2001)، مصدر سابق، ص19.

(2) النمري، طاهر، (2001)، مصدر سابق، ص14.

(3) سفيان كمال وسليم غريغوري، احتياجات القدس عام 2000 في مجال التربية والتعليم، القدس: جمعية الدراسات العربية، (1996)، ط1، ص19.

وما صدر هذا القانون إلا ليدل على الإصرار المبيت لدى سلطات الإحتلال لتهويد التعليم في مدينة القدس، وذلك لتحقيق الأهداف الصهيونية العامة، وطمس الهوية العربية، وإنشاء أجيال ممسوخة من تاريخها وتراثها غير مرتبطة بماضيها، ويرى الباحث أن هذه السياسة وإن فشلت في مجملها العام إلا أنها قد حققت ولو بشكل جزئي بعض أهدافها.

بالإضافة إلى قانون إلغاء المنهاج العربي الأردني وقانون الإشراف على المدارس، شهدت الفترة الممتدة من عام 1967-1993م ممارسات وإجراءات أخرى كان من أهمها فصل المعلمين بشكل أممي وعدم توظيف أي من المعلمين قبل القيام بموافقة الجهات الأمنية على ذلك.

#### 2.4.6.2. مشكلات التعليم في القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967م

عانى التعليم في القدس الشرقية المحتلة من صعوبات ومشاكل، نتجت عن انتقال الجهاز التعليمي العربي من جهة إلى جهة أخرى مختلفة تماماً في السياسة والإستراتيجيات. كما أنها لم تأبه بالنظر إلى التخلخل الذي حدث في جهاز التعليم العربي في القدس الشرقية، فهي إن لم تكن راغبة في ذلك فهي راضية بواقعه المضطرب.

وقد نشأت عقب الإحتلال لمدينة القدس مشكلات جمّة انعكست على واقع التعليم بالتردي وتدني المستوى. ومن هذه المشكلات:-

#### 1- عدم وجود جهة عربية مشرفة على قطاع التعليم:-

بعد احتلال مدينة القدس بفترة وجيزة، قامت سلطات الإحتلال بإغلاق مكتب التربية والتعليم التابع لمدينة القدس المحتلة، حتى وصل الحال إلى اعتقال مدير التربية والتعليم المرحوم الأستاذ حسني الأشهب ونائبه المرحوم الأستاذ فوزي جابر وعدد من المعلمين، وذلك بحجة تحريضهم على التدريس في المدارس الحكومية<sup>(1)</sup>.

ومن المعلوم أن العملية التربوية هي عملية متكاملة ومتراصة، إذ تعتبر الجهة المشرفة عليها؛ حلقة من الحلقات المهمة في إنجاح العملية التربوية، وذلك لمتابعة تنفيذ الخطط والإستراتيجيات التربوية، والقيام بعمليات التقييم والتقويم لإنجاح هذه المهمة، فكيف الحال وقد فرضت مناهج معدة أصلاً لتغيير العقيدة القومية العربية الإسلامية لدى المواطن المقدسي بهدف سلخه عن جذوره وربطه

(1)النمري، طاهر (2001)، مصدر سابق، ص16.

بالعالم الجديد عالم الاحتلال. ثم يكون بعد ذلك الافتقار إلى قيادة إدارية تربوية موحدة لها نظرة شمولية تجاه عملية التعليم قادرة على التخطيط والمراقبة والتقييم<sup>(1)</sup>.

لقد أصرت سلطات الاحتلال على إغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، فعندما تكونت لجنة برئاسة نهاد أبو غربية رئيس الكلية الإبراهيمية في القدس، وعضوية كل من المرحوم محمد أبو شلباية وآخرين، وقد قامت هذه اللجنة بإجراء مفاوضات مع مدير المعارف الإسرائيلية، وأكدوا على أهمية افتتاح مكتب التربية والتعليم والتراجع عن إلغاء المناهج العربية الأردنية، وقد استمرت هذه المفاوضات مع المعنيين الإسرائيليين، إلا أن ردهم كان واضحاً بأن قضية المناهج قابلة للبحث والنظر فيها، إلا أن أمر إغلاق مكتب التربية والتعليم لمحافظة القدس هو أمر سياسي وإغلاقه يتعلق بالقيادة السياسية<sup>(2)</sup>.

من الملاحظ فيما مضى أن القيادة الإدارية العربية للتربية والتعليم في القدس، أصبحت عبارة عن جهود فردية ومبادرات نابعة من الحرص العربي على قضية التعليم، ولكنها لم ترق إلى مستوى السلطة المشرفة على هذا الأمر. وهذا لا يقلل من الإخلاص والحرص لدى أصحاب هذه المبادرات سواء كانوا لجنة المعلمين السرية أو اللجان المكونة من إداريين أو سياسيين مقدسيين اهتموا وتابعوا الأمر.

## 2- تعدد جهات الإشراف على المدارس في القدس الشرقية:-

من الواضح تماماً أنّ هذه المشكلة الإستراتيجية، نتجت عن واقع سلخ التعليم العربي عن قيادته، وإغلاق مكتب التربية والتعليم في القدس، وسبق ذلك إنهاء الحكم الأردني بشك كامل عن القدس، أربك العملية التعليمية، وبالتالي وُجد من المعلمين من التحق بمدارس المعارف، ومنهم رفض ذلك والتحق بالتدريس بالمدارس البديلة، وكذلك الأمر بالنسبة لأولياء الأمور، فمنهم من امتنع عن إرسال أبنائه للمدارس التي أصبحت تشرف عليها سلطات الاحتلال، وقام بإرسالهم إلى المدارس التي تشرف عليها هيئات عربية أو مدارس وكالة الغوث<sup>(3)</sup>؛ وذلك احتجاجاً ورفضاً لسيطرة إسرائيل على عملية التعليم، وقد قُدّر عدد الطلاب الذين التحقوا بمدارس خاصة غير حكومية عام 1979-1980 حوالي 45% من الطلاب في الوقت الذي كان هذا العدد لا يتجاوز 24% قبل الاحتلال، وارتفعت هذه النسبة عام 1990-1991 إلى حوالي 55%.<sup>(4)</sup>

(1) سفيان كمال وسليم غريغوري، (1996م)، مصدر سابق، ص76.

(2) النمري، طاهر (2001)، مصدر سابق، ص18.

(3) أبو جابر وآخرون، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، مصدر سابق، ص97.

(4) المصدر السابق، ص97.

ومن هنا تعددت السلطات المشرفة على التعليم في القدس المحتلة و التي كانت تشرف حتى عام 1993 على حوالي (44) ألف طالب يدرسون في أكثر من (90) مدرسة<sup>(1)</sup>.

وهذه السلطات هي :

#### 1- مدارس البلدية و المعارف :-

وهي المدارس التي كانت تتبع الإدارة الأردنية ، وتمت السيطرة عليها بعد احتلال مدينة القدس عام 1967 من قبل سلطات الاحتلال ويقوم على إدارتها بلدية الاحتلال في القدس وإدارة المعارف .

#### 2- مدارس الأوقاف :-

وقد نشأت هذه المدارس بعد عام 1967 ، وعرفت لفترة زمنية باسم مدارس حسني الأشهب ،وقد نشأت هذه المدارس رداً على استيلاء الاحتلال على مدارس القدس ومحاولة فرضه المنهاج الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

#### 3-المدارس الخاصة والأهلية :-

هذه المدارس نوعان ، منها ما يتبع شخص بعينه ومنها ما يتبع مؤسسة أو جمعية أهلية مثل مدارس الأقصى ودار الطفل. والنوع الثاني هو النوع الذي تشرف عليه أوقافاً مسيحية، مثل مدرسة ترانسةطة (دير اللاتين) ومدرسة شميدت للبنات (الكنيسة الألمانية)<sup>(3)</sup>.

#### 4- مدارس وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين :-

وقد أسست هذه المدارس بعد نكبة فلسطين عام 1948، وقد رفضت هذه المدارس تطبيق المنهاج الإسرائيلي في المدارس العربية في القدس ،التي صنفت أنها محتلة<sup>(1)</sup> .

(1) المصدر السابق، ص98.

(2) جبريل ، سمير ،تعدد مرجعيات التعليم في القدس واقع وتحديات، القدس:الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، ط1،

(2008)، ص4.

(3) النمري ، واقع واحتياجات القدس، مصدر سابق،ص32.

إن مشكلة تعدد مرجعيات التعليم في القدس العربية المحتلة، هي مشكلة ناتجة وبشكل واضح عن سيطرة إسرائيل على جهاز التعليم العربي، وأن جميع المشكلات التي نتجت فيما بعد وانعكست على التعليم العربي، كانت نتيجة حتمية للإجراءات الاحتلالية تجاه التعليم في القدس المحتلة.

لقد تأثر التعليم العربي في القدس المحتلة نتيجة تعدد الجهات المشرفة إيجاباً وسلباً. فمن الناحية الإيجابية كانت مدارس الأوقاف والمدارس الخاصة متنفساً للأهالي للهروب من مدارس المعارف التي تحرص كل الحرص على سلخ التعليم العربي عن هويته الوطنية والقومية، ولكن من الناحية السلبية، فقد تأثر التعليم من حيث تعدد الأنظمة التعليمية القائمة في القدس، وتتصف هذه التعددية بتدخلها بمؤثرات القوى السياسية لحكومة الاحتلال وحكومة الأردن، ومنظمة التحرير والسلطات الطائفية، وبعض القوى السياسية الأجنبية<sup>(2)</sup>.

### 3- مشكلات تتعلق بالجانب الكمي :-

تعاني مدارس القدس المحتلة من مشكلة ازدحام الغرف الصفية، سواء ضيق الغرف أو ازدياد أعداد الطلبة في الغرفة الواحدة.

وفي مقارنة تبين درجة الازدحام في الصفوف بين عامي 85-86 / 93-94 في المدارس الخاصة في شرقي القدس بينت هذه الدراسة أن مشكلة الازدحام ارتفعت في العام 1993-1994 عن العام الدراسي 1985-1986 حيث بلغت في المرحلة الأساسية في العام الدراسي 1985-1986 معدل 33 طالب في الشعبة الواحدة، ثم ازدادت هذه النسبة في عامي 1993-1994 إلى 37 طالب في الشعبة الواحدة. وفي المرحلة الثانوية بلغت عامي 1985-1986، 25 طالب في الشعبة الواحدة، ثم ارتفعت في العام الدراسي 1993-1994 إلى 26 طالب في الشعبة الواحدة<sup>(3)</sup>.

وهذا الحال ينطبق من حيث الازدحام على مدارس المعارف التي تشرف عليها سلطات الاحتلال، فهذه المدارس من الناحية النظرية يجب أن تكون ظروفها مهياً أفضل تهيئة للتعليم قياساً بمدارس

(1) جبريل، سمير، تعدد مرجعيات التعليم في القدس واقع وتحديات، مصدر سابق، ص8.

(2) النمري، واقع و احتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس، مصدر سابق، ص36.

(3) سفيان كمال وسليم غريغوري، احتياجات القدس عام 2000، مصدر سابق، ص35.

القدس الغربية التي تشرف عليها نفس الهيئة، ولكن الحال الذي انطبق على مدارس القدس الشرقية ، بعد احتلالها كان مغايراً تماماً. فلم يكن التوسع في هذه المدارس يتناسب مع الزيادة السكانية العربية والتي بلغت (34 بالألف) . حيث لم يتبق في هذه المدينة سوى مدارس قليلة بعد احتلال المدينة ، لا تفي بحل مشكلة الاستيعاب الطلابي المتزايد ، ويجدر الإشارة إلى أن الكثير من الأهالي قاموا بنقل أبنائهم من المدارس الخاصة إلى هذه المدارس بسبب الوضع الاقتصادي المتردي وارتفاع أقساط المدارس الخاصة ، وأيضاً بسبب عدم تطور المدارس الخاصة وقدرتها على التمويل المؤهل لتعليم جيد.

ومن هنا نشأ الازدحام في هذه المدارس ، ولم يقابل من جهة السلطات المختصة بعمل يوازي هذا الإقبال وهذا النمو<sup>(1)</sup>.

## 5.6.2. التجارة والاقتصاد

اتخذت إسرائيل عقب احتلالها لمدينة القدس إجراءات وسياسات هدفت بشكل رئيس للسيطرة على المدينة ، وإخضاعها بشكل كامل تحت سلطتها الاحتلالية ، ومن القضايا الهامة التي نظرت إليها إسرائيل بعين احتلالية ، هي قضايا الاقتصاد والتجارة، لما لها من أهمية في إخضاع الإنسان الفلسطيني المقدسي.

فمن المعروف أن مدينة القدس شكلت قلب الضفة الغربية النابض، وذلك لأهميتها القومية والدينية للشعب الفلسطيني ، ولأهميتها الاقتصادية لسكانها المقدسيين الذين تمكنوا من العيش فيها عبر الأزمنة المتعددة والعهود الماضية منتزعين لقمة عيشهم من خيرات هذه المدينة، عندئذ بدأت سلطات الاحتلال بتضييق الخناق على سكان المدينة ، فمنذ اللحظة الأولى للاحتلال قامت إسرائيل بسن القوانين التي تضيق على الفلسطينيين شؤون حياتهم، وقد كان على رأس هذه القوانين قانون التنظيمات الإدارية والقانونية رقم (5728) لعام 1968 م<sup>(2)</sup>.

(1) النمري، واقع احتجاجات التعليم ، مصدر سابق ، ص30-31.

(2) الخطيب ،روحي تهويد القدس ، مصدر سابق.

واستوجب هذا القانون إعادة تسجيل الهيئات والشركات العربية، كمؤسسات إسرائيلية خلال مدة ستة أشهر، إذا كان مركز هذه الهيئات والشركات في مدينة القدس، أما الفروع فقد أُتيح لها أن تسوي وضعها وتصبح مستقلة خلال المدة المشار إليها<sup>(1)</sup>.

وقد لوحظ آنذاك في طيات هذا القرار، أنه حقق لسلطات الاحتلال اليد العليا في تسجيل أو إعادة تسجيل من تشاء من الشركات والمؤسسات الاقتصادية المقدسية ذات الترخيص الأردني، وقد أصبحت هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية عشرين شركة وجمعية بعد أن كانت مئة وعشر جمعيات وستمئة محل تجاري<sup>(2)</sup>، وقد ظهر جلياً أنّ السبب الأساسي في تخفيض عدد هذه المؤسسات هو تشريع هذا القانون الجائر.

لقد هدفت سلطات الاحتلال في سياستها الاقتصادية تجاه القدس الشرقية، إلى خنق الإنسان المقدسي في تحصيل لقمة عيشه، حيث عاملت سلطات الاحتلال المواطنين الفلسطينيين المقدسيين، معاملة غير عادلة مليئة بالتمييز؛ ويظهر ذلك من خلال سياسة التمييز في المعاملة بين الفلسطينيين والمستوطنين؛ ما تقدمه سلطات الاحتلال للمستوطنين من التسهيلات الكبيرة، ومن هنا فقد غزت الصناعات الإسرائيلية مدينة القدس وحلت محل الصناعات المحلية الفلسطينية، فقد جعل الاحتلال مدينة القدس منطقة للتنمية الصناعية والتطوير، وذلك ليشجع المستوطنين بالسكن والاستيطان فيها، وذلك عن طريق تقديم امتيازات وإعفاءات مالية وقروض لرجال الصناعة الإسرائيلية الذين سينقلون صناعتهم إليها<sup>(3)</sup>.

## 1.5.6.2 الضرائب التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي

تعتبر الضرائب التي يدفعها المقدسيون من أكبر المشاكل التي يعاني منها المواطنون في مدينة القدس، حيث يواجه الفلسطينيون في مدينة القدس سياسة ضرائبية إسرائيلية قاسية، إضافة إلى كونها مخالفة لقرارات الشرعية الدولية، باعتبار القدس أراضٍ محتلة لا يجوز للمحتل جباية الضرائب فيها، ومع ذلك فإنّ الحكومة الإسرائيلية تقوم بجباية الضرائب في القدس بنفس المستوى

(1) السعدني، نيرمين، البعد الاقتصادي لقضية القدس، مجلة رؤية، 2008/10/28، www.alquds.online

(2) المصدر السابق.

(3) السعدني، نيرمين، مجلة رؤية، المصدر السابق.

الذي تجببه من الإسرائيليين، علماً أن الخدمات التي يتلقاها الفلسطينيون لا تقارن بما يحصل عليه الإسرائيليين، هذا بالإضافة إلى الفرق في مستويات الدخل المختلفة والمستوى الإقتصادي أو الاجتماعي المختلف.

ويمكن إجمال الضرائب التي يدفعها المقدسيون على النحو التالي:

### 1- ضريبة الدخل :

يدفعها التجار والصناعيون الفلسطينيون وأصحاب المهن الصغيرة والكبيرة، حيث يتم جبايتها بنسب مرتفعة جداً لا تتناسب إطلاقاً مع الدخل الذي يجنيه صاحب الدخل، بالإضافة إلى أمر مهم وهو إذا وقع صاحب العمل في خلل ضرائبي يُسجل كمخالفة ، يدفع الفلسطيني عندئذ مخالفات بمبالغ كبيرة جداً قد يصعب تسويتها ما يؤدي بصاحبها إلى السجن.

### 2- ضريبة رسوم التأمين الوطني :

وهي رسوم تفرض على أرباب العمل الفلسطينيين؛ حيث يتم دفع مبالغ ضريبية عن الموظفين والعمال الذين يعملون في محالهم ومؤسساتهم التجارية.

### 3- ضريبة الأملاك:

وهي ضريبة تفرض على المتر الواحد حيث تُجبي بنسب مختلفة تصل أحياناً إلى 25% ويتم تحديدها حسب قطعة الأرض، وهي تفرض على العقارات التي تجري النسب عليها، وفي حال قرر صاحب العقار البناء فعليه دفع ضريبة التحسين وضريبة المجاري ، وقد تصل ضريبة الأملاك أحياناً إلى عشرات الآلاف الشواكل، يضاف إليها تكلفة تراخيص البناء.



#### 4- ضريبة القيمة المضافة:

وهي ضريبة يتم دفعها عن كل ما يمتلكه المواطن من عود ثقاب وحتى أحدث جهاز كهربائي، كالتلفزيون والراديو. وتجبي بمعدل مرتفع سنويا عن كل جهاز تلفزيون أو راديو، وتفرض هذه الضريبة سلطة البث ، وفي حال تخلف المواطن عن دفع هذه الضريبة؛ تزداد القيمة المطلوبة، ويكون ذلك قبل اتخاذ خطوات الجباية والمصادرة التي تتم بالتنسيق مع الشرطة وتحت حمايتها ، حيث احتجرت وصادرت ممتلكات مختلفة من البيوت لتسديد الديون.

ويعاني المواطن المقدسي من مشكلة هامة وهي عدم تصديق الجهات المختصة بالكشوفات التي يقدمها ، فهي تقوم بتقدير دخله حسب مثيله من التجار في القدس الغربية. ومن هنا يتم البحث والتفتيش وتبدأ المشاكل مع التاجر المقدسي<sup>(1)</sup>.

#### 5- ضريبة الأرنونا :

وهي ضريبة يدفعها المواطن والتاجر في مدينة القدس على المسقفات. وهي تدفع عن كل متر مربع للبيت أو المتجر، ويبلغ مستواها أحيانا ضعفين أو ثلاثة أضعاف الأيجار؛ حسب تصنيف الموقع<sup>(2)</sup>. وهذه الضريبة تفرضها بلدية الاحتلال سنوياً على المقدسيين المفروض مقابل الخدمات المقدمة لهم، وهذه الضريبة تفرض على المباني السكنية والتجارية، بشكل سنوي وهي ليست ثابتة بل متحركة وتزداد عاماً بعد عام، وعدا عن أنها مفروضة على المقدسيين بغير وجه حق، ومخالفة للقوانين والأعراف الدولية، فهي من جهة أخرى مرتفعة جداً، وتقديراتها تزيد كثيراً عن حجم دخول المواطنين المقدسيين، بحيث يعجز الكثير من المقدسيين عن دفعها، وخصوصاً أصحاب المحال التجارية<sup>(3)</sup>.

والذي يهمنا هنا هو ضريبة الأرنونا التي تفرض على المحال التجارية. فكما سبق تفرض هذه الضريبة حسب حجم المحل وليس حسب حجم الدخل والنشاط الإقتصادي، والقدس هي المدينة الوحيدة في إسرائيل التي تدفع فيها ضريبة موحدة من الأرنونا لكل متر مربع للمكاتب والخدمات

(1) اسكافي، ابتسام، القدس الهوية، والاقتلاع، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات ، (2005) ، ص150.

(2) المصدر السابق.

(3) المقدسيون وضريبة الأرنونا، جريدة القدس الفلسطينية، العدد (15177) 2011/11/16م.

والتجارة؛ ولهذا فإن الحد الأدنى لضريبة الأرنونا في القدس الشرقية أعلى من بقية المدن الإسرائيلية، مما يضع أعباء مالية كبيرة على أصحاب المحال التجارية الصغيرة مقارنة بالشركات الكبيرة.

وأظهرت الدراسات؛ أن معدل الدخل الشهري للمحال الخاصة في القدس الغربية، أعلى بكثير من تلك الواقعة في القدس الشرقية. ولهذا فإن المشاكل المتعلقة بالأرنونا في القدس الشرقية كثيرة ولها تأثيرات سلبية على الحياة اليومية للمواطنين، وعلى قدرتهم على تأمين معيشتهم والحفاظ على وجودهم في المدينة، وقد تعرّض العديد من المواطنين الفلسطينيين لإجراءات عقابية لعدم قدرتهم على دفع الضرائب الباهظة مثل السجن والحجز على الممتلكات، وفي حالة عدم قدرة المالك للعقار أو المحل التجاري على الدفع تقوم بلدية الإحتلال برفع قضية ضده، والتي تؤدي في النهاية إلى إغلاق محله وبيع العقار بالمزاد العلني لصالح المستوطنين<sup>(1)</sup>.

## خلاصة:

لقد قامت سلطات الإحتلال ومنذ اللحظة الأولى لاحتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة، بإجراءات من شأنها تمكين الإحتلال من السيطرة على مدينة القدس، فكما تم ذكره أن الإحتلال ومنذ بداية عدوانه في حرب حزيران، كانت مدينة القدس على رأس أولوياته من حيث إحكام سيطرته عليها وعلى الأماكن المقدسة فيها ، ولهذا لم يكن يخطر في بال الإحتلال ولا في نيته أن ينسحب من هذه المدينة ، عندئذٍ شرعت سلطاته باتخاذ الإجراءات وسن القوانين التي تساعد في سيطرته على المدينة المقدسة ، ومن ثم بدأ بتغيير معالمها وتغيير الصورة العربية للمدينة.

كما اتجهت إجراءاته نحو الإنسان العربي المقدسي، وأخذت تضيق عليه الخناق من خلال مصادرة أرضه وإعاقته في البناء، وطمس هويته العربية والتأثير على ثقافته القومية من خلال التحكم في التعليم، وبث ما من شأنه أن يخرج أجيال عربية في القدس لا تعرف كثيرا عن ماضيها.

<sup>(1)</sup> مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ضريبة الأرنونا، 2009/5/29 ، www.jcser.org

ومن الناحية الاقتصادية فرضت سلطات الإحتلال قيودها على الإقتصاد الفلسطيني، لتصبح الحياة صعبة على المواطن المقدسي، وليبحث له عن أرض وسكن خارج هذه المدينة، أو ليبقى عاجزاً عن تدبير سبل عيشه فيها.

### الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد اتفاقية أوسلو

- 1.3 المشاريع الاستيطانية
- 2.3 الجمعيات الاستيطانية العاملة في القدس المحتلة
- 3.3 دور سلطات الاحتلال في دعم الجمعيات الاستيطانية
- 4.3 الاستيطان
- 5.3 الحفريات
- 6.3 هدم المنازل
- 7.3 الجدار العازل
- 8.3 سحب الهويات
- 9.3 إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة
- 10.3 مشروع القطار الخفيف والشوارع الاستيطانية في القدس الشرقية المحتلة

## تمهيد

لم يستطع المفاوض الفلسطيني أن ينتزع مدينة القدس من الإحتلال من خلال اتفاقيات أوسلو حيث تم تأجيل البحث فيما يتعلق بمدينة القدس إلى المرحلة النهائية، وجاء في اتفاقية أوسلو فيما يخص القدس أن وضع القدس النهائي سيبحث عام 1996 وينتهي عام 1999 ولا يحق لأي من الجانبين أن يقوم بعمل من شأنه التغيير في وضع المدينة النهائي، استباقاً للمفاوضات من أجل خلق حقائق جديدة، هذه الحقائق عبّرت عن عدم التزام إسرائيل بها من خلال سياسة الاستيطان والتهجير لسكانها العرب.

لقد واصلت إسرائيل اجراءاتها في القدس الشرقية المحتلة سواء تجاه الأرض أو الإنسان، معتبرة أن الاتفاقيات المبرمة لم تحظر الاستيطان في القدس الشرقية. علماً أن إجراءات إسرائيل تجاه القدس الشرقية تسارعت بشكل محموم ، بعد انطلاق انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 ، وسيتم في هذا الجزء من الدراسة استعراض الإجراءات التي قامت بها إسرائيل في القدس الشرقية بعد اتفاقية أوسلو عام 1993.

### 1.3 المشاريع الاستيطانية

بعد احتلال مدينة القدس عام 1967م. اعتمدت الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة سياسة من شأنها التقليل من حجم السكان العرب في المدينة المقدسة، وتكثيف المستوطنين داخل المدينة ، وقد سعت سلطات الاحتلال سعياً حثيثاً متواصلاً باتجاه مصادرة الأراضي واستثمارها للاستيطان من جهة، وخلق أي تطور للمواطنين المقدسيين، سواء من ناحية البناء أو أي جانب يخص حياتهم.

لقد لاحظت سلطات الاحتلال الزيادة السكانية المتواصلة للعرب؛ رغم كل الإجراءات التعسفية التي تنتهجها نحوهم، ورغم كل خطط الاستيطان التي اتبعتها في محاربة المقدسيين. لقد أقرت سلطات

الاحتلال وخلال فترات مختلفة، عدّة خطط ومشاريع استيطانية باتجاه مدينة القدس وبمسميات مختلفة، نذكر منها ما يلي:

### 1.1.3. مشروع القدس الكبرى:

شكّلت الزيادة السكانية العربية في القدس المحتلة، همّاً وكابوساً لدى سلطات الاحتلال، حيث كانت هذه الزيادة مفصلاً ودافعاً أساسياً في رسم خطوط مشروع القدس الكبرى، فقد بدأ التخطيط لهذا المشروع عام 1993م في عهد رئيس الوزراء اسحق رابين، الذي قام بدوره بدعم المشروع، والذي حمل لواءه آنذاك وزير الإسكان بنيامين بن اليعازر<sup>(1)</sup>، وقد سعى بذلك لتحقيق عدة أهداف منها:

- خلق تواصل واضح للمستوطنين اليهود.
- تقليص التقارب والاحتكاك مع العرب.
- الحفاظ على تعزيز مكانة القدس الخاصة، كعاصمة لدولة الإحتلال وكمدينة عالمية.
- ربط المستوطنات خارج حدود بلدية الاحتلال في مدينة القدس مع مثيلاتها داخل حدود البلدية من خلال ممرات يتم القيام بها.
- تحقيق أغلبية يهودية في مدينة القدس الشرقية المحتلة مما ينعكس ذلك على القدس بشقيها<sup>(2)</sup>.

ومن شأن هذه الخطة أن تحدث تغييراً ديموغرافياً هاماً لمصلحة إسرائيل، حيث أنه يمكن لهذه الخطة أن تجعل العرب 12%، بحيث تصبح أقلية بعد أن كانت حوالي 35% وترفع الوجود اليهودي إلى 88%، وتهدف هذه الخطة وذلك حسب رؤية رئيس بلدية الاحتلال آنذاك ايهود اولمرت، إلى ضم الكتل الاستيطانية الواقعة خارج حدود البلدية، وإخراج التجمعات العربية، وفصل المناطق الفلسطينية بعضها عن بعض، وتقسيم الضفة إلى مناطق معزولة (شمال ووسط وجنوب)، وإحكام السيطرة على أجزاء كبيرة من الضفة الغربية، ومنع أي جهد فلسطيني إلى ممارسة السيادة الفلسطينية على الأرض، وتدمير أي نمط اقتصادي مستقل، ومنع قيام عاصمة فلسطينية في القدس<sup>(3)</sup>.

(1) التفكجي، خليل القدس تاريخ المستقبل، تحرير عصام نصّار، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، (2010)، ص276.

(2) القدس تهديدات ومخاطر، الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله: (2007)، ص24.

(3) التفكجي، خليل، القدس تاريخ المستقبل، تحرير عصام نصّار، مصدر سابق، ص276.

وحسب هذه الخطة فإن أقل تقدير لمساحة القدس الكبرى سيمتد على أكثر من 600 كم مربع (10% من مساحة الضفة الغربية) لتمتد من بيت شيمش غرباً حتى أريحا والبحر الميت شرقاً ومن مستوطنة كفارعتسيون جنوباً (الحدود الشمالية لمحافظة الخليل)، وحتى قرية دورا القرع شمال مدينة رام الله، وحسب هذه الخطة فإن المستوطنات التي ستكون ضمن مخطط القدس الكبرى، ستشكل حزامين؛ سيكون الحزام الأول حزام داخلي في القدس الشرقية وعدد مستوطناته 16 مستوطنة، وسيكون الثاني حزام خارجي، خارج حدود القدس الشرقية وعدد مستوطناته 18 مستوطنة، وتحتل المستوطنات ما مساحته 38 كم مربع. كما وأنه وحسب قاعدة البيانات في مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية، فقد تم إنشاء 18 موقع استيطاني عشوائي خلال الفترات من 1996-2005م في حدود بلدية القدس<sup>(1)</sup>.

لقد تقدمت إسرائيل في مشروع القدس الكبرى خطوات ليست بالقليلة، حيث نفذت سلطات الاحتلال وفق مشروع القدس الكبرى؛ طرقاً التفاضية عزلت بها المدينة المحتلة، عن محيطها الفلسطيني.

كما أن قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل، وبنائها الآف الوحدات الاستيطانية؛ منها أحياء استيطانية كاملة داخل الأحياء الفلسطينية، سواء في رأس العامود أو الشيخ جراح، أو بناء مستوطنة كاملة كما حدث على جبل أبو غنيم المحتل؛ وذلك ببناء مستوطنة (هارحوماة)، كل ذلك كان جزءاً من تنفيذ مخطط القدس الكبرى، وما تبعه من ضم لمستوطنات خارج حدود القدس، لتصبح جزءاً تابعاً لها وتحت سلطة بلديتها الموسعة.

لقد أسهمت هذه الإجراءات ضمن مشروع القدس الكبرى؛ إلى زيادة أعداد المستوطنين داخل المدينة، ليصل حتى نهاية عام 2010 إلى ما يزيد عن مائتي ألف مستوطن.

تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ إجراءاتها ضمن مشروع القدس الكبرى، لتحقيق أغلبية يهودية في المدينة المقدسة، لتصل لنحو مليون نسمة بشقي القدس الغربية والشرقية المحتلة؛ وذلك على الرغم من أنها لم تستطع إلى هذه اللحظة من تحقيق كامل مخططاتها في هذا المشروع، كما أن أعداد العرب المقدسيين في المدينة ازداد على طول الفترة التي تنفذ فيه دولة الاحتلال هذا المشروع.

(1) القدس تحت الاحتلال، مركز أبحاث الأراضي، القدس: جمعية الدراسات العربية، (2010)، ص11.

### 2.1.3. مشروع القدس 2020:

شكلت المخططات الهيكلية التي تمت المصادقة عليها من قبل سلطات الاحتلال، ضمن سياسة مدروسة في الضبط السكاني، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف؛ أهمها تقليص النمو السكاني العربي، لقد وضعت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون القدس عام 1973م، سياسة موجهة تهدف إلى تحجيم النمو السكاني الفلسطيني في القدس الشرقية، بحيث وضعت اللجنة الوزارية آنذاك؛ تصوراً لا يتجاوز في عدد السكان الفلسطينيين 22% من المجموع العام لسكان القدس.

لقد كانت سياسة التخطيط لمستقبل مدينة القدس عمرانياً وسكانياً؛ إحدى هذه الضوابط، وذلك من خلال تقليص مساحات الأراضي المخصصة للتطوير السكني، إن الهدف من وضع هذه المخططات، وضع من أجل أهداف ديموغرافية وجيوسياسية؛ لمنع الفلسطينيين من تشكيل أغلبية أو زيادة نسبتهم عن ثلث سكان القدس، وعلى الرغم من السياسة الإسرائيلية التي تسعى لتقليص عدد المواطنين العرب في القدس، إلا أن الزيادة السكانية في المدينة زادت عن ما هو مسموح به وفق المخططات لدى حكومة الاحتلال.

لقد أظهرت الدراسات الإسرائيلية الصادرة عن مراكز الأبحاث الإسرائيلية، بأن المواطنين الفلسطينيين سترتفع أعدادهم عام 2020م؛ بحيث يصبحون حوالي 45% من المجموع العام للسكان في القدس بشقيها، وفي عام 2040م ستبلغ أعدادهم 55% من السكان، ما يعني بأن المدينة أصبحت ثنائية القومية ورئيسها عربي، الأمر الذي يهدم ركناً أساسياً من السياسة الإسرائيلية التي تعتبر أن القدس عاصمة أبدية للدولة العبرية بأكثرية يهودية وأقلية عربية، وعلى ضوء هذه الدراسة استغلت إسرائيل قضية الجدار في إخراج بلدات عربية وقعت ضمن حدود بلدية القدس، وتم إخراج حوالي 125 ألف فلسطيني بدون ضجيج إعلامي أو أي ردود فعل دولية أو عربية. ومن هذه البلدات على سبيل المثال (أبو ديس، العيزرية، الزعيم، قلنديا وكفر عقب، عناتا وحزما، قرى شمال غربي القدس، بدو وقطنة وبيت عنان وبيت سوريك وبيت اكسا... الخ).

عندئذٍ بدأت موجة هجرة عربية من خلف الجدار، إلى أماكن داخلية للمحافظة على حقوقهم وهويتهم المقدسية، فأدت هذه الهجرة إلى ارتفاع الكثافة السكانية على الوحدة السكنية الواحدة لدى المواطنين العرب، وقد بلغ الأمر ونتيجة لحرمان الفلسطينيين من البناء، إلى لجوء المقدسيين لطرق



متعددة لفتح المجال للسكن واستيعاب العائدين من خلف الجدار، مثل تحويل بعض المراكز التجارية أو استصلاح أبنية لم تكن صالحة للسكن وتحويلها لمناطق سكنية، بغض النظر عن ظروفها الصحية السيئة.

في هذه الظروف ظهر مخطط القدس 2020م، حيث نشرت أول ترجمة بالعربية والانجليزية له في أيلول من عام 2004 حينما كان يرأس بلدية الإحتلال آنذاك إيهود أولمرت<sup>(1)</sup>.

جاء مخطط 2020م بعد أن وصل عدد السكان العرب إلى 35% من المجموع العام للسكان، فقد شكّلت الحكومة الإسرائيلية طاقماً توجيهاً مكوناً من 40 مخططاً في مجالات متعددة، وضم 31 ممثلاً عن بلدية القدس، لوضع خريطة هيكلية لمدينة القدس، بهدف تطوير المدينة وتقوية مركزها، والعناية بالمباني العامة ومباني المؤسسات القومية لدولة الإحتلال، وتعزيز قوة جذب المدينة بعد أن ظهرت في السنوات السابقة كمدينة طرد سكاني، وخلق احتياطي من الأراضي للبناء السكني، وهو ما يعني أن محاولة إسرائيل السيطرة على المدينة اتخذت منحى جديد هو الصراع الديموغرافي.

تشير الخطة بشكل واضح إلى الحدّ من النمو السكاني العربي، أما من ناحية السيطرة على أراضٍ جديدة لتنفيذ الخطة؛ فإن التوسع باتجاه الغرب أمر صعب، وذلك لعدم وجود مساحات وأراضٍ من جانب، ولوجود الاكتظاظ العمراني في القدس الغربية من جانب آخر، ولوجود المخططات والسياسات الاستيطانية التي تهدف إلى السيطرة على الأراضي العربية من جهة ثالثة. فلا يبقى سوى التوجه لشرق مدينة القدس لتنفيذ المخططات الاستيطانية، وليخصص بعد ذلك فائض الوحدات السكنية ومساحات التطوير لمصلحة الاستيطان والمستوطنين؛ بهدف جذب سكان جدد ومنع الهجرة العربية المضادة من ضواحي القدس المحتلة خارج الجدار إلى داخلها، أما ما يتعلق من المخطط 2020 بالفلسطينيين فهو جاء لاستيعاب الزيادة السكانية العربية عن طريق منح حق بناء طبقات جديدة تضاف إلى المباني القائمة، فحسب الخطة سيتم تخصيص 2500 دونم لبناء 26 ألف وحدة سكنية للعرب، وطبعاً بأموالهم وإرادتهم، ولكن الواقع يمنع ذلك بسبب ملكية الأراضي وقضية المشاع وعدم وجود بنية تحتية بالإضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية لهذا البناء.

في حين أن المخطط خصص 9500 دونم لبناء 47 ألف وحدة سكنية للمستوطنين أراضٍ محتلة في القدس الشرقية، وإمكانات هذه الوحدات ميسرة، فالحكومة الإسرائيلية وشركات البناء الإسرائيلية لها

(1) سلسلة النشرات التوعوية، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، القدس: (2010) العدد 4.

نظامها الخاص في البناء وبيع الشقق، وهو ما يعني أن الجانب المتعلق بالاستيطان في هذا المخطط سيتم تنفيذه وفقاً للخطة<sup>(1)</sup>.

ومن الملاحظات الهامة على هذا المخطط<sup>(2)</sup>:

أ. أن هذا المخطط يتجاهل بشكل كامل الاحتياجات التنموية الفلسطينية حتى عام 2020 ، حيث لم تخصص أية مساحة من الأراضي للتمنية الصناعية أو التجارية أو السياحية. في حين أنها تتحدث عن مشاريع تنموية للاستيطان، تشمل مشاريع للتقنية العالية، وجامعات ومستشفيات وغيرها.

ب. تطرح الخطة حل مشاكل نقص البناء العربي عن طريق استغلال الأراضي في المناطق السكنية العربية بنسبة 100% مما يحولها إلى مناطق مكتظة سكانياً وغير قابلة للتطور.

ت. تركز هذه الخطة البناء اليهودي في جنوب وشمال المدينة على حساب أراضي الضفة الغربية وتخفيفه في الوسط والغرب.

ث. ستفصل هذه الخطة المناطق الفلسطينية عن بعضها البعض، وعن مركز المدينة في داخل وحول القدس القديمة وربطها بشكل أكبر بالجزء الغربي من المدينة.

ج. ستحاط المناطق الفلسطينية بالمستوطنات والطرق السريعة والمناطق الخضراء والمناطق المفتوحة. وستعمل هذه الخطة على ربط المناطق الاستيطانية، بشبكة من الطرق مع القدس الغربية لخنق المناطق الفلسطينية.

ح. ستشجع هذه الخطة الأزواج الشابة اليهودية الى القدوم للمدينة، وسيُجبر الاكتظاظ والظروف الاجتماعية الشباب الفلسطيني على النزوح من المدينة.

خ. تهدف الخطة إلى تحقيق تعداد سكاني ليلغ 950 ألفاً بنسبة 70% يهود و 30% عرب حتى عام 2020.

د. سيتم بموجب هذه الخطة هدم جميع المنازل والمباني التي لا فائدة من ترميمها داخل البلدة القديمة أو التي تمس بطبيعة المدينة وذلك حسب التعبير الإسرائيلي.

ذ. تتحدث الخطة عن أهمية تقليل الاكتظاظ في البلدة القديمة بمساعدة المؤسسات الحكومية والرسمية وذلك على حساب طرد المواطنين العرب منها!!

(1) خليل التفكجي، القدس تاريخ المستقبل، تحرير عصام نصار، مصدر سابق ، ص278.

(2) القدس تحت الإحتلال، مركز أبحاث الأراضي، مصدر سابق، ص13.

### 3.1.3 المشروع الاستيطاني E1<sup>(1)</sup>:

لقد تم الإعلان عن هذا المشروع الاستيطاني عام 1994، على مساحة تبلغ 12443 دونماً تمت مصادرتها من أراضي قرى ( الطور، عناتا، العيزرية، أبو ديس ). وقد تمت المصادقة على هذا المخطط عام 1997م، من قبل وزير الجيش الإسرائيلي آنذاك، اسحق مردخاي.

يهدف هذا المشروع إلى إقامة منطقة صناعية على مساحة كيلومتر مربع واحد ، وإقامة 4000 وحدة سكنية، وإقامة 10 فنادق بسعة 2152 غرفة، وذلك في الأراضي الواقعة بالقرب من مستوطنة معاليه أدوميم.

ويعتبر هذا المشروع جزء من مخطط القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، بالإضافة إلى إقامة أحزمة من الشوارع السريعة والأنفاق لربط هذه المستوطنات خارج وداخل حدود بلدية الاحتلال والقرى العربية<sup>(2)</sup>.

ويهدف هذا المشروع إلى توسيع مستوطنة معاليه أدوميم التي يبلغ عدد سكانها الآن ( 40000 ) مستوطن، وضمان اتصالها بمدينة القدس عمرانياً من جهة الشرق. ويعتبر هذا المخطط من أخطر المخططات التي يجري تنفيذها وذلك حسب خبير الاستيطان خليل التفكجي، الذي يبين المخاطر المتوقعة لهذا المشروع للأسباب التالية<sup>(3)</sup>:

1. يغلق هذا المشروع المنطقة الشرقية من منطقة القدس بشكل كامل ويطوق المناطق، عناتا والطور وحزما، ولا يبقى أي مكان للتوسع المستقبلي باتجاه الشرق.
2. يمنع إقامة القدس الشرقية كعاصمة لفلسطين وإمكان تطويرها باتجاه الشرق.
3. يربط جميع المستوطنات الواقعة في المنطقة الشرقية وخارج حدود بلدية القدس، وبالتالي يحول القرى العربية إلى معازل محاصرة بالمستوطنات.

(1) ملحق رقم (1).

(2) دراسات وتقارير مختارة ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت: 2010/4/7م [www.alzaytouna.net](http://www.alzaytouna.net)

(3) التفكجي، خليل، القدس تاريخ المستقبل، تحرير عصام نصار، مصدر سابق، ص277.

4. يقيم القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، بما يعادل 10% من مساحة الضفة الغربية، ويحدث تغييراً في قضية الديموغرافيا الفلسطينية لمصلحة إسرائيل.

في عام 2008 وضمن مشروع E1، انتهت حكومة الاحتلال من بناء مخفر للشرطة، في الأراضي المصادرة لمصلحة المشروع. بحيث يرى المسافر باتجاه بلدة ابو ديس، هذا البناء الكبير على قمة جبل.

وفي 7 أيلول من عام 2009، احتفل الإسرائيليون بتدشين بناء مستعمرة (مفسيرت أدوميم)، وذلك ضمن هذا المشروع، حيث انتهت سلطات الاحتلال من بناء 450 وحدة سكنية، وذلك ضمن المرحلة الأولى من البناء بتمويل حكومي<sup>(1)</sup>.

### 2.3 الجمعيات الاستيطانية العاملة في القدس :-

عند تتبع النشاط الاستيطاني في القدس الشرقية يلاحظ النشاط الواضح للجمعيات الاستيطانية والدور البالغ الأهمية التي تقوم به هذه الجمعيات. والتي يعتبر أشهرها:

1.2.3. عطيرت كوهانيم، تاج الكهنة، والتي تأسست عام 1978 تحت شعار البحث عن هيكل سليمان، وهي جمعية يمينية متطرفة وإحدى أذرع حركة غوش إيمونيم الاستيطانية المتطرفة، وتعتبر جمعية عطيرت كوهانيم أشهر جمعية يمينية تعمل في القدس، حيث لم تقتصر نشاطاتها الاستيطانية في البلدة القديمة فحسب، ولكنها طالت معظم أنحاء وضواحي القدس.

وتتضمن هذه الحركة في صفوفها حراساً مسلحين؛ عادة ما يقوم هؤلاء بالاستيلاء على المباني والعقارات بالقوة. وتلقى هذه الجمعية الدعم المالي والسياسي من كبار السياسيين في الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة، ومن وزارتي الإسكان والزراعة، ويمتد نفوذها الى مجموعة من الأحزاب السياسية اليمينية مثل (المفدال، أغودات اسرائيل، ويهودات هتوارة)<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> وزراء وأعضاء الكنيست الإسرائيليون يحتفلون ببدء تنفيذ مشروع E1 الاستيطاني، مركز أبحاث الأراضي، 2009/9/27

www.pocia.org

<sup>(2)</sup> مصاروة، إيمان، الإستيطنان في البلدة القديمة، مصدر سابق، ص87..

2.2.3. تواراة كوهانيم : تأسست هذه الحركة في العام 1978 حيث انبعثت عن المدرسة الدينية التي أسسها منتياهو هكومي، وهي قريبة في عقائدها من عطيرت كوهانيم، وتسعى لتحقيق نفس الأهداف وهي اقامة حلقات دراسية دينية، وقد سيطرت هذه الحركة على عدة منازل عقبة الخالدية وخان الزيت ، كما استولت على عدة منازل في سلوان.

3.2.3. عطيرت ليوشناه: أسست بعد عام 1967، وهي جمعية تهدف إلى إعادة تجديد الاستيطان في البلدة القديمة، وقد وضعت نصب أعينها الاستيلاء على العقارات العربية في القدس وإحلال مؤسسات توارتية خيرية وعائلات يهودية فيها. وتعتبر هذه الجمعية من أهم الجمعيات التي تحققت بواسطتها أهداف إسرائيل الديموغرافية في البلدة القديمة. تتلقى هذه الجمعية الدعم من عدة مؤسسات رسمية على رأسها وزارة الإسكان ودائرة أراضي إسرائيل، عميدار، حارس أملاك الغائبين، القيم العام، الصندوق القومي الإسرائيلي، وشركة تطوير وترميم القدس. كما اشتهرت هذه الجمعية بتزوير أوراق ملكية المنازل لإثبات بطلان ملكية العرب أمام المحاكم الإسرائيلية<sup>(1)</sup>.

4.2.3. العاد : وهي تعني ( أولياء مدينة داوود) وقد تأسست في أواخر السبعينيات وهي الذراع التنفيذي لعطيرت كوهانيم، وهذه الجمعية متخصصة بالاستيلاء على المنازل والعقارات في سلوان جنوب شرق سور القدس، وعلى الأطراف الشمالية الشرقية من بلدة سلوان. وتركز هذه الجمعية على شراء المنازل والعقارات من خلال السماسرة، حيث تقوم هذه الجمعية بتزوير أوراق الملكية وعقود البيع ، وتحظى هذه الجمعية بدعم حكومي واسع تمويلاً وحمايةً.

هذه أهم الجمعيات التي تقوم بتنفيذ الاستيطان داخل مدينة القدس، وبشكل أساسي داخل أسوار البلدة القديمة ، علماً أنه يوجد هناك جمعيات أقل شهرة ودوراً من هذه الجمعيات، إلا أنها جميعاً تقوم بدور يتوافق مع السياسة الاستيطانية الرسمية بحكومة الاحتلال، ومن هذه الجمعيات حركة أبناء جبل الهيكل، ومدرسة (شوفونيم)<sup>(2)</sup>.

(1) المصدر السابق، ص89.

(2) منظمة التحرير الفلسطينية ، دائرة شؤون القدس، [www.gateway.edu](http://www.gateway.edu).

### 3.3 دور سلطات الاحتلال في دعم الجمعيات الاستيطانية:

هذه الجمعيات والحركات الاستيطانية، لا يمكن لها أن تنجح لو أنها لا تلاقي الدعم والتشجيع من سلطات الاحتلال، فقد نشرت صحيفة الرسالة الفلسطينية، في موقعها على شبكة الانترنت، تقريراً قامت بنشره صحيفة هآرتس بتاريخ 2011/10/10، وتدور فحواه عن الدعم والمساعدة التي تقدمها سلطات الاحتلال للجمعيات الاستيطانية لتسهيل عملها وإحكام السيطرة على العقارات الفلسطينية وخاصة في البلدة القديمة وسلوان.

وقالت الصحيفة إن قانون أملاك الغائبين، الذي تتبعه الجمعيات الاستيطانية في سرقة أملاك الفلسطينيين تعزيره الكثير من الخلافات، حيث تنقل ما تسمى (بدائرة أراضي إسرائيل) العقارات المستولى عليها إلى جمعيتي (العاد و عطيرت كوهانيم) الاستيطانيتين المتطرفتين بدون إجراء أي عطاءات، وبأسعار متدنية، ويعمل مسجل الجمعيات والشركات على إعطاء الجمعيات الاستيطانية حصانات تمكن من تدفق عشرات ملايين الشواكل إليها بدون الكشف عن هوية المتبرعين وأوضحت الصحيفة أن وزارة الاسكان توفر بدل حراسة للاستيطان داخل الأسوار في مدينة القدس مبلغاً من المال يقدر بـ 54 مليون شيكل سنوياً. وبيّنت الصحيفة أن تلك الجمعيات ما زالت تعمل وبدعم مؤسسات حكومية وشبكة شركات خارجية.

وأوضحت الصحيفة أيضاً أن جمعية العاد الاستيطانية تسيطر حتى اليوم على حوالي 15 عقاراً في سلوان يقطن فيها حوالي 500 مستوطن من غلاة المتطرفين، وأن جمعية عطيرت كوهانيم الاستيطانية، الناشطة خصوصاً في البلدة القديمة بصورة عامة وفي الحي الإسلامي على وجه التحديد تمكنت من نقل 60 عائلة استيطانية إلى البلدة القديمة وعدة مئات من طلبة المدارس الدينية. فيما نقلت الدولة للجمعيتين ومن خلال هذه الأساليب عشرات من العقارات بدون أي عطاءات. وأضافت الصحيفة أن ما تسمى (بدائرة أراضي إسرائيل) نقلت في إطار أحد عشر صفقة، مبانٍ وعقارات للجمعيتين الاستيطانيتين خمسة منها لـ (العاد) وستة لـ (عطيرت كوهانيم) سواء كان ذلك بيعاً أو استئجاراً بمبالغ زهيدة. وحسب الصحيفة ووفقاً لتقديرات نشطاء اليسار الإسرائيلي، فإن مجموع الصفقات التي عقدت بين الدولة والجمعيات الاستيطانية يفوق كثيراً الأحد عشر وهو يقارب الـ 80 صفقة، ونقلت الصحيفة عن دافيد بنيري مؤسس جمعية العاد المتطرفة شرحة عن إحدى

طرق الاستيلاء على الأملاك العربية في المنطقة، فيقول أنه تم شراء الأملاك من العرب بواسطة شخص يدعي أنه أحد عناصر حزب الله، وبعد شرائها يقوم ببيعها للجمعية<sup>(1)</sup>.

وحول هذا الدعم الحكومي للجمعيات الحكومية، والذي أصبح أمراً معروفاً في الأوساط السياسية ، فقد قدم النائب العربي عن القائمة العربية الموحدة والعربية للتغيير، النائب مسعود غنايم استجابةً شفويةً لوزير الإسكان الإسرائيلي أرئيل أطيّاس بتاريخ 2010/11/10، حول الدعم والتسهيلات التي تحظى به جمعيات استيطانية متطرفة مثل جمعية عطيرت كوهانيم والعاد، من قبل الحكومة الإسرائيلية ووزارة الإسكان لامتلاك مساكن وعقارات في القدس الشرقية، وجاء في الاستجابة ( إن التقارير الصحفية تتحدث عن ملايين الشواكل التي تقدمها وزارة الإسكان لجمعيات استيطانية متطرفة، وعن ارتكاب خروقات وتحايل على القوانين المختلفة، وذلك بهدف مساعدة هذه الجمعيات في تهويد القدس وفرض أمر واقع جديد) وفي ردّه على الاستجابة، أنكر وزير الإسكان بعضاً مما ورد في التقارير الصحفية التي نشرت حول الموضوع، لكنه لم يخف حقيقة التسهيلات والحراسة التي تحظى به هذه الجمعيات، مدعيّاً أن كل ذلك يجري وفقاً لقانون حماية المقيمين في هذه المساكن وأضاف الوزير في ردّه ( إن القدس هي عاصمة إسرائيل ومن حقنا شراء وبناء ما نريد في كل بقعة وناحية من نواحي القدس)<sup>(2)</sup>.

وفي تقرير خاص لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية بعنوان (القدس الشرقية مخاوف رئيسية إزاء الأوضاع الإنسانية) (East Jerusalem Key Humanitarian Concerns)

حيث يشير التقرير إلى دعم الدولة للنشاط الاستيطاني في القدس، فقد ورد في التقرير " وعلى الرغم من دعم الدولة للنشاط الاستيطاني، إلا أن منظمات استيطانية هي التي تقود هذا النشاط في المناطق الفلسطينية خاصة منظمة عطيرت كوهانيم في الحي الإسلامي في البلدة القديمة" وذكر التقرير منظمات أخرى مدعومة من الدولة تنشط داخل وخارج أسوار البلدة القديمة. كما يشير التقرير إلى دعم الدولة لهذه المنظمات والجمعيات الاستيطانية من خلال مشروع المساحات المفتوحة الذي اعتمده مجلس الوزراء لدولة الاحتلال في آب، أغسطس 2005 ، بعنوان (تحديد الأولويات، تعزيز مدينة القدس ) والذي ستديره سلطة تطوير القدس، وذلك لتعزيز وضع القدس

(1) هآرتس تكشف عمل الجمعيات الاستيطانية بالقدس، 2011/10/10 ، [www.alresalah.ps](http://www.alresalah.ps) .

(2) غنايم يستجوب حول دعم الحكومة الاسرائيلية لجمعيات استيطانية، 2010/11/10 ، [www.bokra.net](http://www.bokra.net) .

باعتبارها عاصمة دولة إسرائيل - وذلك حسب القرار الإسرائيلي- بحيث أوضحت الخطة الإسرائيلية دور الجمعيات الاستيطانية وخاصة جمعية العاد، في تنفيذ مخطط المساحات المفتوحة ، ويتبنى المشروع دور هذه الجمعيات بما في ذلك خطة إنشاء مركز معلومات في جبل الزيتون، وهو موجود بالفعل وتديره منظمة العاد، وإنشاء منطقة أثرية في منتزه وادي تسوريم الذي يشبه مركز التنقيب التابع لمنظمة العاد والذي يعمل بالفعل في ذلك الموقع<sup>(1)</sup>.

### 4.3 الاستيطان:

#### 1.4.3. مواصلة الاستيطان في البلدة القديمة :

استمراراً لسياستها قامت السلطات الإسرائيلية بمواصلة نشاطاتها الاحتلالية الاستيطانية في البلدة القديمة والتي تطلق عليها ( الحوض المقدس).

وقد ركزت سلطات الاحتلال على مصادرة العقارات والأماكن داخل البلدة القديمة؛ والتي تعود ملكيتها للفلسطينيين الذين يقيمون خارج حدود المدينة، أو خارج البلاد والذين لا يحملون هوية القدس. زيادة على الممتلكات التي يتم بيعها بطرق ملتوية لليهود، وتقوم بتسليمها وتأجيرها إلى المجموعات اليهودية المتطرفة.

لم تمنع الاتفاقيات وأجواء السلام، سلطات الاحتلال من وقف سياستها الاحتلالية تجاه مدينة القدس، بل على العكس تماماً ، فمنذ توقيع اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993 ازدادت الوحدات السكنية في المستوطنات الإسرائيلية، في الضفة الغربية والقدس المحتلة كما اشتدت وتيرة الاستيلاء على البيوت والمحال التجارية داخل البلدة القديمة وخاصة في الحي الإسلامي.

<sup>(1)</sup> East Jerusalem- Key Humanitarian Concerns, united nations office for the coordination Humanitarian affairs – 2011 , page 53-58



ففي عام 1996 م وحسب المصادر الإسرائيلية فقد تم بناء 19 وحدة استيطانية في الحي اليهودي<sup>(1)</sup>. لقد كشفت مجلة (كول هزمان) الإسرائيلية منتصف العام 2001 عن موازنة وصلت الى (364 مليون دولار)، يتم إنفاقها خلال ثلاث سنوات بهدف تغيير الواقع الجغرافي في القدس وداخل البلدة القديمة تحديداً، ومن ذلك تغيير ساحة البراق وإنشاء تواصل بين الحي اليهودي في المدينة ومنطقة المسجد الأقصى، واشتملت الخطة على إقامة طريق جديد للوصول إلى الحي اليهودي وحائط البراق، عبر شق نفق بتكلفة مائة مليون دولار، وحسب ما جاء في الخطة، فإنه سيقيم مئات الوحدات السكنية للمستوطنين، مع مواقف للسيارات تحت الأرض، وإقامة مراكز تجارية وفندق وكنيس يهودي، إضافة للعديد من المشاريع المقترحة<sup>(2)</sup>.

يكشف هذا المخطط استمرار الهجمة الاستيطانية نحو القدس القديمة، التي وضعتها حكومة الاحتلال بالتعاون مع المجموعات الاستيطانية والشركات الاستيطانية، وقد استغلت إسرائيل فشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000م، كفرصة لتسريع ما تقوم به من إجراءات استيطانية داخل القدس المحتلة.

إن من يراقب النشاط الاستيطاني داخل القدس القديمة فإنه يصل إلى نتيجة مفادها؛ أن قمة تسارع هذا النشاط سُجلت في السنوات التي أعقبت اتفاقيات أوسلو، ويعبر عن هذا النشاط واتساعه؛ عدد العقارات التي تم الاستيلاء عليها في أجزاء البلدة القديمة المختلفة، وإن كان قد تركز بشكل أوضح في محيط الحي اليهودي الموسع<sup>(3)</sup>.

ومع المصادقة على إقامة حي استيطاني في باب الساهرة المتاخمة لمنطقة برج اللقلق، لن يكون الوجود الاستيطاني مقتصرًا على حارة اليهود، فقد صرّح دان مرجليت نائب رئيس حركة ميرتس اليسارية؛ عضو بلدية القدس المعروف بمناهضة الاحتلال والاستيطان، وكان ذلك خلال لقاء صحفي بتاريخ 2008/11/7م " بأن هناك مخططاً استيطانياً ومحاولات خطيرة للمستوطنين كان يجري الإعداد لها في القدس الشرقية للمرحلة المقبلة، وأضاف بأن هناك مخططاً لبناء حي استيطاني جديد مكون من 23 وحدة استيطانية " وعن المشروع... قال رئيس حركة ميرتس خلال

(1) خضر، سامي ونجوى رزق، الاستيطان والترميم داخل البلدة القديمة، حوليات القدس، رام الله: (2004)، ص86.

(2) مصاروة، إيمان الاستيطان في القدس القديمة، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، ط1، القدس: 2004، ص46.

(3) المصدر السابق ص47.

اللقاء الصحفي في الأمريكان كولوني " لقد حصلت على تفاصيل المشروع والذي يقتضي ببناء كنيس يهودي كبير ومرتفع أعلى من أسوار البلدة القديمة وكل ذلك يتعارض مع قوانين البناء في القدس<sup>(1)</sup>.

إضافة إلى ذلك فإن البؤر الاستيطانية المنتشرة داخل البلدة القديمة تشكل تحدياً استيطانياً قوياً لسكان البلدة القديمة ، فقد بلغ عدد هذه البؤر الموزعة في شوارع وزقاق البلدة القديمة حتى تموز 2009م ما يقارب 70 بؤرة استيطانية يقطنها حوالي ألف مستوطن وذلك حسب التجمع الوطني المسيحي الذي نظم ندوة بتاريخ 2009/7/8م ، أعقبها جولة للبؤر الاستيطانية في البلدة القديمة، مصطحبا خمسة وعشرين متطوعاً أجنيا من الذين يقدمون خدمات لأهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة<sup>(2)</sup>.

يسكن في البؤر الاستيطانية المنتشرة داخل أسوار البلدة القديمة، عشرات من عائلات المستوطنين، إضافة إلى المئات من طلبة المدارس التلمودية، والذين يحظون بامتيازات حكومية واسعة سواء فيما يتعلق بأجرة السكن في هذه البؤر، والتي لا تزيد عن 1200 شيكل سنوياً، وإعفاء كامل من ضريبة الأرنونا ( المسققات). فيما تصل النفقات الحكومية المخصصة لحماية هذه البؤر الاستيطانية إلى 54 مليون شيكل سنوياً، تشمل مصاريف المئات من أفراد شركات الحراسة الخاصة وآلات المراقبة الالكترونية الدقيقة، وتسيطر جمعية ( عطيرت كوهانيم ) على 67 بؤرة من هذه البؤر داخل أسوار البلدة القديمة<sup>(3)</sup>.

وتؤكد وزارة الإسكان الإسرائيلية على مقاربة الأعداد السابقة للمستوطنين والبؤر الاستيطانية، فقد نشر تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية ، نقلاً عن وزارة الإسكان الإسرائيلية، أنّ ما يقارب من 75 عائلة صهيونية وستمائة طالب معهد ديني موجودون في جيوب استيطانية في البلدة القديمة خارج الحي اليهودي، وأضاف التقرير أيضاً أن هناك مخططاً لبناء مستوطنة جديدة كبيرة داخل الحي الإسلامي تتكون من 35 وحدة سكنية، وأنه تم تدشين كنيس جديد

(1) شبكة فلسطين الاخبارية 2009/9/10 [www.pnn.ps](http://www.pnn.ps)

(2) شبكة فلسطين الاخبارية، 2010/1/8 [www.pnn.ps](http://www.pnn.ps)

(3) محمود، خالد، القدس، 2011/11/16 [www.silwannet.net](http://www.silwannet.net)

ملاصق لمنطقة الحرم الشريف في تشرين أول أكتوبر 2008 م. كما أضاف التقرير عن نشاطات المستوطنين فيما يخص البلدة القديمة ، من أنه ثمة خطة لإيجاد تواصل جغرافي بين طوق المستوطنات الداخلي حول القدس وبين البلدة القديمة<sup>(1)</sup>.

وحول الإحصائيات النهائية لأعداد المستوطنين والبؤر الاستيطانية داخل البلدة القديمة حتى نهاية عام 2010م، فقد نشرت وحدة البحث والتوثيق في مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، المعطيات الديموغرافية التالية:-

- حوالي (4000) مستوطن يستوطنون داخل أسوار البلدة القديمة، حتى نهاية عام 2010م. يقطن منهم حوالي (3000) مستوطن الحيّ الاستيطاني المقام على أنقاض حارة الشرف الفلسطينية.
- (1000) مستوطن موزعون على حوالي (70) بؤرة استيطانية، منتشرة في زقاق الحسين الإسلامي والمسيحي داخل البلدة القديمة.
- في حين بلغت أعداد الفلسطينيين في نفس الفترة ، وذلك حسب المصدر نفسه حوالي (36) ألفاً مسجلين بذلك زيادة ملحوظة؛ بسبب انتقال عشرات العائلات المقدسية للسكن داخل أسوار الجدار العازل، جزءً منهم سكن داخل أسوار البلدة القديمة.

### 2.4.3. الاستيطان خارج أسوار البلدة القديمة<sup>(2)</sup> :

أقرت إسرائيل من خلال اتفاقيات أوسلو والقاهرة، الموقعتين بينها وبين منظمة التحرير الفلسطينية في 13 / 9 / 1993 م و 1 / 5 / 1994 م ، بأن الضفة الغربية وقطاع غزة هي أراضٍ محتلة، واللذان تتصان على " أن الأرض التي شملتها الاتفاقيات هي أرض محتلة ، وتظل خاضعة للحكم العسكري الإسرائيلي على الرغم من انسحاب قيادته العسكرية إلى داخل إسرائيل"<sup>(3)</sup>.

إن ما حدث من نشاط استيطاني عقب اتفاقيات أوسلو أثبت أن الحركة الاستيطانية لم تتوقف ، ولو حتى بغرض ذر الرماد في العيون ، وقد نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية بتاريخ 19/2/1996 م،

(1) تقرير رؤساء بعثات الاتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ترجمة موسى خوري، (2009) ،ص5.

(2) ملحق رقم (2).

(3) أبو السعود، خلدون، موقف القانون الدولي من الحفريات الإسرائيلية، مؤتمر يوم القدس التاسع، جامعة النجاح الوطنية، ط1، (2007)م، ص

أن مرشح الليكود لرئاسة الحكومة بنيامين نتنياهو أعلن " أن الانتخابات سوف تكون عبارة عن استفتاء شعبي حول مستقبل القدس" (1).

وقد كشفت تقارير إسرائيلية النقاب عن أن الاستيطان تضاعف ثلاث مرات بعد توقيع اتفاق أوسلو في عام 1993 ، حيث ذكر تقرير منظمة بيتسيلم؛ أن الحكومة الإسرائيلية مازالت تشجع المستوطنين بقوة ، وأنها زادت عددهم منذ اتفاقيات أوسلو بثلاث مرات (2).

لقد اتجه الاستيطان في مدينة القدس بعد اتفاقيات أوسلو باتجاهين ، الاتجاه الأول بناء أحياء كاملة والذي تمثّل بشكل واضح ببناء مستوطنات كاملة مثل مستوطنة ( هارحوماه ) على جبل أبو غنيم المحتل من أراضٍ عربية ، والاتجاه الآخر هو التوسعة داخل المستوطنات القائمة والذي يُعلن عن عطاءات بناء فيها بشكل دائم.

#### 1.2.4.3 . مستوطنة جبل أبو غنيم ( هارحوماه ) :

يقع جبل أبو غنيم على بعد كيلومترين إلى الشمال من مدينة بيت لحم لحدود بلدية القدس ، حيث تقع ملكية أراضي جبل أبو غنيم بين عدة بلدات فلسطينية، وهي بيت لحم وبيت ساحور وأم طوبى وصور باهر . وتبلغ مساحته حوالي 2000 دونم . وقد اعتبرته سلطات الاحتلال من المناطق الخضراء التي يمنع البناء عليها من قبل الفلسطينيين المالكين للأرض . وفي عام 1967 م وبعد العدوان مباشرة قررت الحكومة العسكرية الإسرائيلية ، فصل الجبل عن بيت لحم ، معتبرةً إياه امتداداً لبلدية القدس (3).

وقد كشفت صحيفة يدعوت أحرونوت ، أن أول قرار أُتخذ بإقامة الحي اليهودي في جبل أبو غنيم ، في نيسان عام 1991 م حيث امتنعت الحكومات الإسرائيلية آنذاك عن تنفيذه لاعتبارات سياسية ، وكان الهدف من هذا المشروع الاستيطاني هو خلق تواصل استيطاني يهودي في جنوب شرقي القدس (4).

(1) خليفة ، أمل، الاستيطان وتغيير المعالم الحضارية لمدينة القدس، صامد الاقتصادي ، العدد 157 ، (2009) م، ص 193 .

(2) [www.falstiny.com](http://www.falstiny.com) 12 / 27 / 2011 م .

(3) عليان ، نور الدين، رصد لردود الفعل حول قرار البناء في أبو غنيم، صامد الاقتصادي ، العدد 110 ، (1997) م ، ص 176 .

(4) صلاحات ، محمد الاستيطان في جبل أبو غنيم ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد الرابع عشر، 1997 م ص 165 .

وقد كان وزير المالية الإسرائيلي آنذاك إسحاق مودعاي، قد أصدر أمراً بمصادرة 1850 دونماً من أراضي المنطقة لأغراض عامة. وفي 26 / 2 / 1997 م صادقت اللجنة الوزارية على خطة بناء مستوطنة جبل أبو غنيم، وتشمل الخطة المكونة من ثلاث مراحل على بناء 6500 وحدة سكنية على أرض مساحتها 1992 دونماً ، وأن معظم المساحة المقدره ب 1800 دونم هي أراضٍ مصادرة من المواطنين الفلسطينيين ، وقد شملت خطة البناء على جبل أبو غنيم في المرحلة الأولى 2245 وحدة سكنية، بالإضافة إلى مؤسسات عامة على مساحة 266 دونم ، ومنها مناطق أعمال وتجارة مساحتها 100 دونم<sup>(1)</sup>.

واشتملت الخطة الاستيطانية الإسرائيلية لجبل أبو غنيم على إقامة وحدات سكنية عالية التقنية ، بكل مقومات البنى التحتية من طرقات ومدارس وشوارع وحوانيت وفنادق وقرى سياحية ، بل ومناطق صناعية، وقد خُطِّط لهذه المستوطنة أن تستوعب من ثلاثين إلى أربعين ألف مستوطن<sup>(2)</sup> .

وقد أورد الكاتب الإسرائيلي مائير مارجلت في كتابه إسرائيل والقدس الشرقية ، أن مساحة مستوطنة جبل أبو غنيم بلغت عام 2010 حوالي ( 2523 ) دونماً، وأن عدد سكانها بلغ في نفس الفترة ( 4308 ) مستوطن<sup>(3)</sup>.

### 2.2.4.3. مواصلة الاستيطان في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية<sup>(4)</sup> :

لم تكن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سلطات الاحتلال عن عزمها مواصلة الاستيطان وفي القدس الشرقية بالذات، وهذا ما أظهرته الوقائع فقد، واصالت سلطات الاحتلال الاستيطان بوتيرة كبيرة؛ أرادت من خلالها أن تُثبَّت وقائع على الأرض قبل الوصول لاتفاقات الحل الدائم. فبعد توقيع اتفاقيات "غزة أريحا أولاً" في واشنطن ، أصدرت محكمة العدل العليا الإسرائيلية قراراً يقضي بملكية إسرائيل الدائمة لمنطقة الحرم القدسي الشريف<sup>(5)</sup>.

(1) ابو صالح ، محمد ذياب ، الاستيطان اليهودي في القدس. الخليل،(2009)،ص409.

(2) عليان، نور الدين ، صامد الإقتصادي ، مصدر سابق ، ص 177 .

(3) مارجلت، مائير ، اسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد ، ترجمة مازن الحسيني، مركز القدس للحقوق الاقتصادية والاجتماعية،

القدس: (2011)، ص 45 .

(4) ملحق رقم (3).

(5) صالح ، بلال محمد ، الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس: 2010

ص،99 .

وبخصوص الالتزام بعدم بناء المستوطنات، استخدمت إسرائيل أسلوب الحيلة في المرحلة الأولى، وكان ذلك قبل أن تتفجر شرارة انتفاضة الأقصى في أيلول عام 2000 م ، بحيث ادعت أنها ملتزمة بالاتفاقيات، وأن البناء الاستيطاني هو فقط للزيادة الطبيعية في عدد السكان، وأنه لا يوجد بناء استيطاني جديد. في حين كانت التصريحات الليكودية أشد وضوحا بشأن القدس دون أن يكون هناك اعتبار لأوسلو وما نجم عنه من اتفاقيات وتفاهات، فقد ذكرت صحيفة معاريف في 16 / 3 / 1997 م تصريحاً لنتنياهو قال فيه : " إن معركة القدس قد بدأت ونحن في أوج المعركة ولا أعتزم أن أخسرهما " . وأردف قائلاً : " إذا تراجعنا الآن فإننا سنخسر كل شيء ، فهذه المرة لا يدور الحديث عن الخليل ولا عن مسائل هامشية وإنما عن القدس ، ومن أجل هذا فزت في الانتخابات ... وأنا مؤمن بهذا الطريق بكل كياني وروحي ، لا أعتزم التنازل إطلاقاً"<sup>(1)</sup>.

لقد استنتت السلطات الإسرائيلية في بداية توقيع اتفاقيات أوسلو ، تجميد الاستيطان في القدس ، وأبقت عليه لفترة من الزمن في الضفة الغربية، وبالتالي كان الاستيطان يتزايد في القدس يوماً بعد يوم، لقد أثبتت الوقائع على الأرض أن الاستيطان في القدس المحتلة، تزايدت وتيرته بعد اتفاقيات أوسلو ، وكانت أشد شراسة بعد انطلاق شرارة انتفاضة الأقصى ، فقد نشرت مجلة أوراق فلسطينية عام 2008 م ، أن أعداد المستوطنين اليهود داخل القدس الشرقية وعقب اتفاقيات أوسلو قد بلغ ما يقارب 165 ألف مستوطن يهودي ، وعدد الوحدات السكنية قد بلغ في نفس الفترة 38534 وحدة سكنية<sup>(2)</sup>. في حين نشرت منظمة بيتسليم إحصائية حتى نهاية عام 2009 م تشير إلى أن أعداد المستوطنين قد تزايد ما بين عام 1993 - 2009 م ، حيث بلغ عدد اليهود في القدس 497000 يهودي ، منهم 186700 مستوطن في القدس الشرقية<sup>(3)</sup>.

وتشير تقارير منظمة بيتسليم ، حول بدء البناء الاستيطاني، إلى أن أعداد الوحدات السكنية الاستيطانية التي تم بناؤها في القدس الشرقية المحتلة بين عامي 2000-2010م قد بلغت آلاف الوحدات السكنية، وذلك حسب الجداول التالية<sup>(4)</sup>:-

(1) صلاحات ، محمد فياض، مجلة السياسة الفلسطينية ، مصدر سابق ،صفحة 166 - 167 .  
(2) التفكجي ، خليل ، الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج ، مجلة أوراق فلسطين ،(2008) ، العدد الأول ، ص 152 .  
(3) [www.btselem.org](http://www.btselem.org) ، تقارير ، 5 / 10 / 2010 م .  
(4) [www.btselem.org](http://www.btselem.org) ، معطيات وإحصائيات حول بدء بناء الوحدات السكنية في القدس الشرقية 2010/11/30 .

جدول (1.2): معطيات حول بدء البناء داخل المستوطنات في القدس الشرقية (2005-2000)<sup>(1)</sup>

2005	2004	2003	2002	2001	2000	الحي
13	16	4	90	53.5	1766	جفعات همفتير، رمات اشكول، معلوت دفناه، كريات ارياه، رمات شلومو
0	0	0	0	0	0	الحي اليهودي
60	39	0	11.5	1.5	0	رموت ايلون
1	3	47	85.5	88	233	بسجات زئيف
795	108	417	0	0	100	جبل ابو غنيم وجفعات همطوس
2	1	0	0	0	0	النبي يعقوب
460	72	59	0	19	0	الثلة الفرنسية ومساكن الطلاب
0	159	0	0	22	13	شرقي تلبوت
036	2	0	0	0	0	جيلو
1367	400	527	187	184	2112	المجموع

جدول (2.2): معطيات حول بدء البناء داخل المستوطنات في القدس الشرقية (2010-2006)<sup>(2)</sup>

2010	2009	2008	2007	2006	الحي
19	9	7	18	23	جفعات همفتير، رمات اشكول، معلوت دفناه، كريات ارياه، رمات شلومو
0	0	0	0	0	الحي اليهودي
0	37	15	1	64	رموت ايلون
68	0	1	0	3	بسجات زئيف
245	416	511	463	429	جبل ابو غنيم وجفعات همطوس
2	0	16	3	0	النبي يعقوب
0	0	1	0	4	الثلة الفرنسية ومساكن الطلاب
123	0	0	0	0	شرقي تلبوت
60	123	0	0	1	جيلو
517	585	551	485	524	المجموع

(1) معطيات وأرقام [www.btselem.org](http://www.btselem.org) مصدر المعطيات: التقارير السنوية لمعهد Studies Israel for Institute Jerusalem.

(2) المصدر السابق

جدول(3.2): معطيات حول بدء بناء الوحدات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

(1)(2004-2000)

2004	2003	2002	2001	2000	الحي
0	0	0	0	0	حارة النصارى
0	0	0	0	0	حارة الأرمن
0	0	0	0	0	حارة المسلمين
210	96	44	27	52	كفر عقب، عطروت، بيت حنيئا، نوسابا ، شعفاط ، راس خميس
108	103	0	219	87	العيسوية ، الطور ، وادي الجوز ، الصوانة
24	30	29	43	23	الشيخ جراح ، طريق نابلس ، شارع بكود مركز ، باب الزاهرة ، المستعمرة الامريكية
41	38	67	61	58	عيردفيد(سلوان) <sup>(2)</sup> سلوان ، هرهمشحيث،راس العامود،(وادي قدوم، الثوري،خربة بيت ساحور)وجبل المكبر حتى عام 1997
106	203	173	255	110	عرب السواخرة، أم الغصون، صور باهر، أم طوبا ، بيت صفافا ، غرب شرفات ، الزهوز ، كريمزان ، جبل المكبر، وجبل المكبر ابتداء من 1997
489	470	313	605	330	المجموع

(1) [www.btselem.org](http://www.btselem.org) ، معطيات وأرقام ، مصدر المعطيات: التقارير السنوية لمعهد Studies Israel for Institute Jerusalem.

(2) هي المدينة الاستيطانية التي يقوم بانشائها المستوطنون وبلدية الإحتلال أسفل أراضي بلدة سلوان والمسجد الأقصى .



جدول(4.2): معطيات حول بدء بناء الوحدات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

(1)(2007-2005)

2007	2005	2004	الحي
0	0	0	حارة النصارى
0	0	0	حارة الأرمن
0	0	0	حارة المسلمين
162	321	197	كفر عقب، عطروت، بيت حنينا، نوسابا ، شعفاط ، راس خميس
16	26	114	العيسوية ، الطور ، وادي الجوز ، الصوانة
4	18	26	الشيخ جراح ، طريق نابلس ، شارع بكود مركز ، باب الزاهرة ، المستعمرة الامريكية
11	55	31	عيردفيد(سلوان) سلوان ، هر همشحيث،راس العامود،(وادي قدوم، الثوري،خربة بيت ساحور)وجبل المكبر حتى عام 1997
182	215	67	عرب السواحره،أم الغصون، صور باهر، أم طوبا ، بيت صفافا ، غرب شرفات ، الزهوز ، كريمزان ، جبل المكبر، وجبل المكبر ابتداء من 1997
375	635	435	المجموع

جدول(5.2): معطيات حول بدء بناء الوحدات الاستيطانية في الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية

(1)(2010-2008)

2010	2009	2008	الحي
0	0	34	حارة النصارى
0	0	0	حارة الأرمن
0	0	1	حارة المسلمين
154	70	100	كفر عقب، عطروت، بيت حنينا، نوسابا ، شعفاط ، راس خميس
97	32	59	العيسوية ، الطور ، الشيخ جراح ، وادي الجوز
165	123	179	صور باهر، ام طوبا ، السواحة الغربية ، بيت صفافا
26	33	60	سلوان ، أبو طور، راس العامود
442	635	433	المجموع

ويؤكد تقرير رؤساء الاتحاد الأوروبي ، ما جاء في تقارير منظمة بيتسيلم، حيث يشير التقرير إلى أن بناء المستوطنات داخل القدس الشرقية وحولها مستمر وبوتيرة سريعة ، ويسير بعكس الالتزامات التي قطعتها إسرائيل على نفسها بحسب القانون الدولي، وبعكس بنود خريطة الطريق التي تم التأكيد عليها في مؤتمر أنابوليس، فيشير التقرير أنه في عام 2008 م تضاعفت عدد مناقصات البناء في القدس الشرقية نحو أربعين مرة مقارنة بعام 2007 م ، ومن مجموع ما يقارب 470000 مستوطن في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م، يوجد 190000 مستوطن ( 40 % ) يعيشون داخل منطقة القدس الشرقية ، بالإضافة إلى 96000 مستوطن

(1) معطيات وأرقام [www.btselem.org](http://www.btselem.org) مصدر المعطيات: التقارير السنوية لمعهد Studies Israel for Institute Jerusalem.

يعيشون في مستوطنات حول مدينة القدس ، أغلبهم يعيشون في مستوطنات كبيرة مثل غفعات زئيف ، وعتصيون ومعاليه أدوميم<sup>(1)</sup>.

إن الاستيطان في مدينة القدس المحتلة لم يتوقف منذ اتفاقيات أوسلو سواء كان ذلك في عهد اليمين أو اليسار ، فقد أكد بنيامين نتنياهو يوم 25 / 11 / 2009 م ، على قرار تجميد الاستيطان باستثناء القدس ، لذلك كان الاستيطان يجري بوتيرة متسارعة ، حيث كان يجري العمل في 11 مستوطنة منتشرة في مواقع مختلفة في القدس ، ففي مستوطنة ( غفعات زئيف ) كان العمل يتم على بناء حي جديد لليهود المتزمتين يتكون من ( 76 ) شقة سكنية، وأن البناء الجديد في المستوطنة سيضم بناء 750 وحدة سكنية.

وفي مستوطنة معاليه أدوميم كان يتم البناء فيها في مواقع مختلفة في محيط القدس، وذلك ضمن مخطط " E1 " حيث يتم بناء مدينة ملاهي على مساحة ( 800 ) دونم تشمل على متنزه وبحيرة صناعية وفنادق وملاعب رياضية ، بالإضافة إلى بناء حي استيطاني جديد يحمل اسم ( مفسيرت أدوميم ) يتضمن أكثر من ثلاثة آلاف وحدة سكنية بهدف فصل القدس عن منطقة غور الأردن.

وقد استعرضت صحيفة يروشاليم الإسرائيلية في 30 / 9 / 2010 م؛ مجموعة من المخططات الاستيطانية والتي كان من المخطط أن يتم فيها بناء 12000 وحدة استيطانية في ثماني مستوطنات إسرائيلية داخل مدينة القدس المحتلة، ويوضح الجدول التالي المستوطنات الإسرائيلية التي كان يجري العمل فيها أو المصادق على البناء الاستيطاني فيها في شرقي القدس:

جدول(6.2 أ): المستوطنات الإسرائيلية التي كان يجري العمل فيها أو المصادق على البناء الاستيطاني فيها

في القدس الشرقية

الموقع الفلسطيني	اسم المستعمرة	عدد الوحدات	الحالة القائمة	ملاحظات
شعفاط	ثلاثة شعفاط " رماث شلومو "	1600	تمت المصادقة عليه	

(1) تقرير رؤساء بعثات الإتحاد الأوروبي عن القدس الشرقية ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ترجمة موسى خوري ، بيروت ، (2009) م ، صفحة 4.

جدول (6.2 ب): المستوطنات الإسرائيلية التي كان يجري العمل فيها أو المصادق على البناء الاستيطاني فيها في شرقي القدس

بيت حنينا ، الرام ، حزما ، شعفاط	غابة مير - النبي يعقوب	400	مصادق عليها	وذلك لتطوير منطقة غابة مير لإحياء ذكرى قتلى المحرقة وأثار المشروع اعتراضات شديدة خوفا من المس بمحمية الزهور الطبيعية وتم تقليص العدد إلى 400.
شعفاط	كانتري رموت	700	مصادق عليه	سيبدأ تسويق المساكن قريبا وإجراءات التسويق سريعة بقول أوري بارشيشنت "لأنها إدارة أراضي إسرائيلي المسيطرة" .
بيت لحم ، صور باهر ، بيت ساحور ، بيت صفافا	جبل أبو غنيم " هار حوماه "	1900	في طور الأبداع	لم يتم توقف البناء فيها من خلال السنوات الأخيرة وسيبنى 1000 وحدة في ( هارحوماه ب ) و 900 وحدة في ( هارحوماه أ ) .
بيت صفافا	جبعات همطوس	3150	طـور الإبداع	هذا المشروع استمر فترات طويلة دون المصادقة عليه لوجود أصحاب الأراضي في المنطقة وقربها من بلدة بيت صفافا لذلك خطط 3150 وحدة سكنية منها 1350 وحدة استيطانية في غفعات همطوس ، وحوالي 1800 وحدة سكنية أعدت لسكان بيت صفافا
جبل المكبر	قصر المندوب السامي " آرمون هنتسيف "	450	طور البناء	تسوية الأرض المجاورة لشارع الياهو ، وهي محاولة لإعادة الشباب لحي " آرمون هنتسيف " الذي يزداد تقدما ويجتاز مراحل البناء الأولية .
جبل المكبر	رمات رحيل	850	في اجراءات المصادقة	أراضي غير منظمة والأرض هي من ضمن المخططات للاستخدام الزراعي وتم تحويلها من أجل توسيع الحي السكني المجاور لشارع الخليل وحي تليوت وسيتم تسويق المشروع على المستوطنين في الأشهر القادمة
بيت صفافا ، بيت لحم	جيلو	3000	في طور الإعداد *****	التنظيم يتعلق بمخطط هيكل لم يتم الاعتراض عليه
مجموع الوحدات الإستيطانية		12050		

من خلال ما تم عرضه يتضح أن إسرائيل تولي أهمية كبرى للاستيطان في القدس الشرقية؛ وذلك لخلق واقع يصعب فيه الوصول إلى تسويات مع الفلسطينيين حول القدس، تؤدي إلى العودة لحدود عام 1967، ولذلك كانت إسرائيل حريصة وواضحة في سلوكها عقب اتفاقيات أوسلو وعقب انتفاضة الأقصى.

كانت إسرائيل تقوم بإجراءاتها الاستيطانية في حدود القدس الشرقية من حيث تكثيف البناء الاستيطاني من جهة ، وجلب أعداد المستوطنين وتقديم التسهيلات لهم من جهة أخرى ، كما أن سلطات الاحتلال تولي أهمية كبرى لترجيح أعداد المستوطنين في القدس الشرقية على حساب الفلسطينيين الذين يتزايدون بشكل يقلق سلطات الاحتلال، على الرغم من كل المضايقات المتخذة تجاههم ، لقد أشارت الإحصاءات وكما أوردها مركز الإحصاء الإسرائيلي، إلى أن أعداد الفلسطينيين داخل التجمعات القريبة في حدود بلدية القدس بلغت عام 2002 م ( 208627 ) نسمة، ثم تزايدت فبلغت عام 2008 م ( 280 ) ألف نسمة ، لتزداد مرة أخرى عام 2010 إلى ( 300 ) ألف فلسطيني مما جعل أعداد الفلسطينيين تفوق أعداد المستوطنين في تلك الفترة، التي أشارت الإحصاءات إلى أن أعدادهم بلغت عام 2002 م ( 175617 ) مستوطن . وفي عام 2008 م بلغت (193) ألفا فيما بلغت أعدادهم في عام 2010 م حوالي(200) ألف مستوطن<sup>(1)</sup>.

إن هذه الإحصاءات تقلق الاحتلال ، حيث أن أعداد المستوطنين على الرغم من كل سياسات دعمهم والتسهيلات المقدمة لهم في الخدمات والسكن والتملك والتي تفوق ما يحلمون به ، إلا أن أعداد الفلسطينيين كانت تتفوق عليهم في تلك الفترة، ولذلك وضعت سلطات الاحتلال الخطط لتغيير هذا الواقع الديموغرافي من خلال السياسات المتبعة على الأرض .

(1) التفكجي ، خليل وآخرون،القدس تاريخ المستقبل، مصدر سابق، ص285.

### 3.2.4.3. الاستيطان في بلدة سلوان:

تقع بلدة سلوان الفلسطينية، جنوب شرق القدس القديمة وتحاذي أراضيها أسوار البلدة القديمة والمسجد الأقصى، وقد تم احتلالها مع احتلال مدينة القدس عام 1967م، ويتجاوز عدد سكانها اليوم أكثر من خمسين ألف نسمة من الفلسطينيين، وهي تعاني درجة عالية من الإهمال من قبل بلدية الاحتلال، كما أنها تعاني من نسبة عالية من البطالة والافتقار للسكاني ومن الخدمات المتدنية في كافة المجالات الحياتية؛ من مياه وتعليم ومجاري وباقي الأمور التي تشرف على تقديمها في العادة بلدية الاحتلال. حيث أن أكثر من 70% من طلابها يضطرون لمغادرتها يومياً إلى مدارس في القرى والبلدات الفلسطينية المقدسية المحيطة ببلدة سلوان؛ وذلك بسبب الحاجة الملحة للغرف الصفية، وقلة عدد المدارس التي يمكن أن تستوعب الأعداد المتزايدة للمواطنين من بلدة سلوان<sup>(1)</sup>.

تعتبر بلدة سلوان من أكثر المناطق استهدافاً من قبل الاحتلال والجمعيات الاستيطانية، وذلك نظراً لما تروجه هذه الجمعيات عن أهمية المنطقة تاريخياً، مدعية أنّ هذه المنطقة هي مدينة داوود، وقد وضعت بلدية الاحتلال لافتة مكتوب عليها "عير دافيد"<sup>(2)</sup>؛ وذلك لتجسد أمراً واقعاً في مخيلة من يقرأ اللافتة.

وقد كانت بداية الاستيطان في سلوان عندما تمت مصادرة بيت لعائلة غزلان، وقد تم تسجيله لصالح الصندوق القومي اليهودي، حينها تمت المصادرة بقرار من المحكمة المركزية الإسرائيلية، وهذا البيت هو واحد من عدّة عقارات تدعي إسرائيل ملكيتها بحجة أنها تعود ليهود قبل عام 1948م، مثل حارة اليمن وعدد من المنازل الفارغة التي تمت السيطرة عليها بحجة أنها لا مالك لها<sup>(3)</sup>. وتخطط بلدية القدس للسيطرة على 70% من أراضي سلوان؛ وذلك حسب مخطط البلدية رقم (11555) بهدف السيطرة الكاملة عليها من قبل اللجنة اللوائية لبلدية الاحتلال<sup>(4)</sup>.

(1) الزعتري، معاذ وجوناثان مولوني، سياسة هدم المنازل في قرية سلوان، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، (2010): ص27.

(2) الزرو، نواف، القدس صراع هوية وسيادة ومستقبل، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، (2009)، ص2002.

(3) اسكافي، ابتسام، مصدر سابق، 2005، ص59.

(4) الزعتري، معاذ وجوناثان مولوني، مصدر سابق، ص30.

وتتم السيطرة على العقارات في سلوان بطرق مختلفة، ولكن أغلب هذه الحالات تتم من خلال تزوير الوثائق وخاصة فيما يخص البيوت الفارغة، حيث يعرض موقع وادي حلوة الإلكتروني - وهو أحد أحياء سلوان- يعرض قصة أحد المنازل الأولى التي دخل إليها رجال جمعية العاد الاستيطانية المتطرفة، وهو منزل موسى العباسي، حيث قام مؤسس جمعية العاد دافيد باري، بتقمص شخصية مرشد سياحي، وكسب ثقة صاحب المنزل من خلال إحضاره لمجموعات من السياح إلى منزله، حيث كان عباسي بائعاً للليمون الذي يقوم ببيعه لهؤلاء السياح لكسب قوته، ولم يكن يدري ما يحاك له، حيث كان باري يجمع المعلومات عن ملكية المنزل، في أثناء زيارته ثم استخدم هذه المعلومات في إجراء قانوني مزور أعلن بموجبه بيت عباسي كأملك غائبين، وتركوا لموسى العباسي وعائلته جزء صغير من البيت<sup>(1)</sup>.

عقب ذلك توالى الحملات الاستيطانية تجاه بلدة سلوان، وتنافس في دعمها ودعم الجمعيات الاستيطانية الساسة الإسرائيليين، وعلى رأسهم أرئيل شارون ، ففي فترة إشرافه وزيراً للبنى التحتية كان قد أصدر قراراً يسمح لجمعية العاد ببناء حي يهودي يتكون من 200 شقة في منطقة الآثار المسماة (جي) وقد قدمت جمعية العاد الاستيطانية خطة في نهاية فترة تولي شارون وزارة الإسكان تقضي ببناء 205 وحدات سكنية، حيث سيتم البناء على أعمدة من أجل الحيلولة دون المس بالآثار الموجودة في المكان<sup>(2)</sup>.

في عام 2002 بدأ البناء في بناء بناية مكونة من سبعة طوابق على قطعة أرض مساحتها 800 متر مسجلة باسم أحد السكان المحليين، ولكن تم بيعها في فترة سابقة إلى مستوطني عطيرت كوهانيم، وقد تم البناء من قبل الجمعية الاستيطانية بدون إذن أو تراخيص، وقد توأطأت البلدية مع الجمعية الاستيطانية ولم يتم اتخاذ أية إجراءات تجاه البناء، في حين إنها اتخذت عشرات القرارات في نفس الفترة التي تقضي بهدم منازل للعرب المقدسيين.

وفي عام 2004 تم الكشف عن بناء تشرف عليه جمعية العاد الاستيطانية مكون من ثلاث طبقات يتم بناؤه على قطعة أرض مساحتها 345 متر مربع.

(1) مركز معلومات وادي حلوة الإلكتروني 30/10/2010 [www.silwanic.net](http://www.silwanic.net)  
(2) اسكافي، ابتسام ، مصدر سابق، (2005)، ، مصدر سابق، ص59.

إضافة إلى ذلك فقد شكلت مجموعة من الحاويات والبيوت المتنقلة ومواقع للحرس الموجودة في فناء واسع يقع على الطريق إلى عين سلوان مستوطنة صغيرة، بدأت تنمو منذ العام 1998م وبشكل غير قانوني وبجهد من جمعية العاد الاستيطانية المتخصصة في الاستيطان في حي سلوان، ولم يصدر أي أمر ضد هذه المنشآت الغير قانونية من قبل بلدية الاحتلال<sup>(1)</sup>.

#### 4.2.4.3. الاستيطان في حي البستان ووادي حلوة<sup>(2)</sup>:

لقد بدأت سلطات الاحتلال حملتها القوية على سلوان في عام 2009م ، وذلك بهدف إلى تعزيز الاستيطان والسيطرة على هذا الجزء المهم من القدس، لقد كشفت صحيفة هآرتس في عددها الصادر في 2009/2/20م عن عرض قدم من قبل ممثل بلدية الاحتلال في القدس المحتلة؛ لأهالي حيّ سلوان الذين صدر بحقهم قرارات سابقة بهدم منازلهم وإخلائها، حيث يحتوي العرض المقدم لهم بتوفير أراضٍ بديلة لهم في منطقة بيت حنينا، إلا أنّ أهالي حيّ البستان الذين صدر بحقهم قرارات الهدم قد رفضوا ذلك، وقد كانت بلدية الاحتلال قد أصدرت في عام 2004 قراراً بهدم (88) منزل في حي البستان، أي الحي بأكمله، بحجة البناء الغير مرخص، وذلك بهدف إقامة حديقة توراتية باسم حديقة (الملك داوود) كأحد مرافق بناء الهيكل المزعوم<sup>(3)</sup>.

وسيحوي مجمع الحديقة التوراتية المنوي إقامتها على أنقاض بيوت الفلسطينيين والمخصص فقط للسكان اليهود، على شقق سكنية وروضة أطفال ومكتبة وموقف للسيارات وكنيسة. وفي 2010/6/21 صادقت لجنة التخطيط التابعة لبلدية الاحتلال في القدس رسمياً على خطة مطورة تتعلق بتطوير حي البستان والتي ستؤدي إلى تقسيم المنطقة لقسم شرقي وغربي ، وبالتالي إزالة الوجود الفلسطيني في المنطقة وإقامة وإنشاء المخططات الاستيطانية في حيّ البستان<sup>(4)</sup>.

وفي تاريخ 2009/12/28 كشف مركز معلومات وادي حلوة - أحد أحياء بلدة سلوان - عن محاولة بلدية الاحتلال في القدس ، تمرير مشروع ما يسمى ( 11555 ) الذي تم دون مشاورة

(1) مارجليت، مانير، اسرائيل والقدس الشرقية، مصدر سابق، ص88-91.

(2) ملحق رقم (4) ورقم (5).

(3) الزرو، نواف ، مصدر سابق، ص210-211.

(4) الزعترى ، معاذ وجوناتان مولوني، مصدر سابق، ص93.



المواطنين الفلسطينيين الذين يقطنون في وادي حلوة ، وهو مشروع يقوم على مصادرة 70% من أراضي حيّ وادي حلوة ووضع تحت هيمنة البلدية واللجنة اللوائية. وتبلغ مساحة حي وادي حلوة حوالي 550 دونم ، حيث سيخصّص المشروع 18.7 % من مساحة الأراضي للمقابر، أي ما يقارب نصف المساحة المخصصة للأحياء و 9.6% للشوارع والطرق و1.7% مباني عامة و 2.4 مباني دينية مع العلم أن الحي يحوي مسجد وكنيسة مما يعني أنه سيتم إضافة كنيس يهودي واحد على الأقل، وبذلك يتم مصادرة ال 70% المتبقية من مساحة الأراضي لمصلحة بلدية القدس واللجنة اللوائية وسلطة الآثار والطبيعة على شكل مواقف سيارات وممرات وأراضٍ مفتوحة، وبذلك تحقق بلدية القدس ما لم تستطع جمعية العاد الاستيطانية تحقيقه من خلال سياستها في تهجير سكان وادي حلوة والاستيلاء على العقارات. ويضيف مركز معلومات وادي حلوة أن البناء مستمر على قدم وساق من قبل المستوطنين سواء بترخيص أو بدون ترخيص، فالمستوطنون يملكون القانون ولا يخشون هدم ما بنوه، فقد حصل المستوطنون في وادي حلوة بسلوان على ترخيص بوضع سقف من باطون لأحد الغرف فقاموا ببناء ما يقارب 120 متر مربع ، وفي مكان آخر في وادي حلوة حصل المستوطنون على ترخيص بإضافة حمام ومطبخ بمقدار 165 متر مربع، حيث يقول أحد المواطنين من وادي حلوة وقد هدم بيته ( يلتفون حول قوانين الاحتلال نفسها بالتآمر مع بلدية الاحتلال، فوادي حلوة يعتبر منطقة خضراء ممنوع البناء فيها حيث يصدر لهم التراخيص بإنشاء منافع للمنازل التي استولوا عليها فيشيد المستوطنون حمامات ومطابخ بحجم القصور في الوقت الذي يتم فيه حرمانهم من تشييد غرفة بمساحة 9 متر مربع)<sup>(1)</sup>.

في العام (1997م ) استولى مستوطنون على منزل فلسطيني في حي رأس العامود بادعاء ملكية المنزل والأرض المحيطة به لعربّ الاستيطان في القدس الشرقية المليونير اليهودي الأمريكي ( ايرفينغ موسكو فنتش ) والذي تمكن لاحقا من جلب موافقة سريعة على خطة؛ لإقامة 130 وحدة استيطانية في المكان حيث أطلق عليها مستوطنة ( معالي زيتيم ). وحسب منظمة السلام الآن فإن المرحلة الأولى التي اشتملت عليها إقامة 50 وحدة استيطانية قد تم استكمالها عام 2003 م<sup>(2)</sup>.

ويقام هذا المشروع في قلب حيّ رأس العامود بالقدس جنوب شرق المسجد الأقصى المبارك، حيث تحاول شركات وجهات يهودية تسويق المشروع بتشجيع اليهود على شراء شقق سكنية بدعوى أنها

(1) مركز معلومات وادي حلوة، 15/2/2011 www.silwanic.net

(2) احتفال بتدشين بؤرة استيطانية جديدة في حي رأس العامود بحضور رسمي اسرائيلي، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 5520،

<http://www.al-ayyam.com/> 2011/5/26

مطلة وقريبة على المسجد الأقصى، وأن الأمر يُسرّع ببناء الهيكل المزعوم. وقد جاءت هذه الحملات الدعائية التسويقية للسكن في المستوطنة الجديدة بعد أن تم استكمال بناء 60 وحدة استيطانية جديدة فيها، وجاء عنوان الحملة المصحوبة بتوزيع إعلانات ملونة ( متّع نظرك بمشاهدة جبل الهيكل) ووضعوا صوراً للمشروع الاستيطاني وإحدى شققه وقد أطلت بشكل واضح على المسجد الأقصى المبارك، وجاء في فحوى الدعاية التهودية (شقق فاخرة بين أحضان الطبيعة تطل مباشرة على جبل الهيكل "حي معاليه هزيتيم" في القدس قبالة جبل الهيكل على بعد 15 دقيقة مشياً من المبكى، شقق مكونة من 3 أو 4 أو 6 غرف مطلة على جبل الهيكل ، مركز تعليمي وموقف سيارات أرضي واسع) (1) .

وقد أوردت صحيفة القدس في عددها الصادر بتاريخ 9 كانون الأول عام 2011 أن سلطات الاحتلال تنوي إضافة 14 وحدة استيطانية إضافية في مستوطنة معاليه هزيتيم وأنه سيصل عدد الوحدات الاستيطانية في المنطقة إلى 250 وحدة استيطانية، حيث أنها ستشمل بناء كنيس ونادي رياضي ومدرسة، بحيث يجري توسيع مستوطنة معاليه هزيتيم لتصبح أكبر البؤر الاستيطانية في محيط القدس (2) .

### 5.2.4.3. الاستيطان في حيّ الشيخ جراح (3):

تقع منطقة الشيخ جراح في منطقة حساسة ذات أهمية إستراتيجية، فهي تقع على حدود البلدة القديمة من الشمال، وهي ومجاورة للمنطقة التجارية في القدس الشرقية، ويتألف هذا الحي من مجموعة سكنية قديمة لها شأنها، وتوجد مقرات عدة مؤسسات وطنية، بما في ذلك بيت الشرق، فندق أمريكان كولوني والمسرح الوطني الفلسطيني. وهي تعتبر حلقة الوصل اليهودية بين القسم الغربي من المدينة وجبل سكوبس.

(1) مؤسسة الأقصى للوقف والتراث تحذر من تسويق مشروع استيطاني، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2010/2/10

<http://www.iaqsa.com>

(2) اسرائيل تعلن عن بناء 14 وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية، جريدة القدس، العدد 15199، 2011/12/9

<http://www.alquds.com/>

(3) ملحق رقم (6).

بدأ الاستيطان في حيّ الشيخ جراح عندما قامت جمعية مستعمروا صهيون بالاستيلاء على سبعة بنايات يسكن فيها 40 شخص، حيث تزعم هذه الجمعية أنها تملك 18 دونما أعطتها إياها لجنّتان يهوديتان؛ لجنة اليهود الشرقيين ولجنة كنيس إسرائيل اللتان تزعمان ملكية الأرض وتدعيان بأن أعضاءهما عاشا على تلك الأرض حتى عام 1936م، ثم سكن المنطقة سكان عرب، ومن بعد ذلك نقلت هاتان الجمعيتان ملكية الأرض إلى شركة أمريكية تدعى ( نحلّات شمعون الدولية). حيث رفعت هذه الشركة في العام 1982م أولى قضاياها في المحاكم للحصول على الأرض. وقبلها كانت جمعية ( الصديق شمعون) قد رفعت قضية تملك للأرض استناداً إلى وثائق بيع عثمانية مزورة موقعة من المالكين العرب والجمعيتين اليهوديتين، وعلى إثر ذلك توصل محامي العرب الفلسطينيين في العام 1984م إلى ترتيب تم الاعتراف بموجبه بملكية المنظمّتين الاستيطانيتين للأرض ويجري بموجب الاتفاق اعتبار السكان الفلسطينيين مستأجرين محميين ولا يمكن إجلاؤهم.

وعلى عكس ذلك القرار، فقد كسب المستوطنون قضية لاحقة بإجلاء العرب من بيوتهم واعتبارهم دخلاء، حيث تم إجلاء الفلسطينيين من قبل المستوطنين والشرطة على مراحل. وفي منتصف عام 2010 رفع الفلسطينيون قضية يسعون من خلالها إلغاء ترتيبات العام 1984م، التي اعترفت بالملكية اليهودية للأرض، حيث تستند هذه القضية على أدلة جديدة مصدرها اسطنبول تثبت أن الوثيقة التي تم بموجبها حرمان الفلسطينيين من بيوتهم هي وثيقة مزورة وأن الوثيقة الجديدة التي تم الحصول عليها من تركيا، والموقعة من الخارجية التركية وأرشف الطابو العثماني (مصلحة تسجيل الأراضي العثمانية) تثبت أن الأرض الواردة في الوثيقة والتي يدّعي المستوطنون ملكيتها بالشراء هي أرض قد تم تأجيرها لليهود لفترة زمنية محدودة، ولا تذكر الوثيقة أي شئ عن بيع لليهود<sup>(1)</sup>.

وفي تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة ، الذي نشر في أكتوبر عام 2010م، يشير التقرير إلى النشاطات الاستيطانية في الشيخ جراح والجهود الحثيثة التي تبذلها جماعات المستوطنين من أجل السيطرة على الأراضي والممتلكات لإقامة مستوطنات جديدة، ويشير التقرير إلى أنه ونتيجة لهذه النشاطات قد فقد أكثر من 60 فلسطينياً بيوتهم، ولا يزال هناك 500 آخرين مهددين بالطرد بالقوة ونزع الملكية والتهجير في المستقبل القريب. كما يشير التقرير إلى أن

(1) مرجلييت، مائير، إسرائيل والقدس الشرقية ، مصدر سابق، ص95، 96.

استهداف المستوطنين لحي الشيخ جراح لم يقتصر على منطقة بعينها وإنما كان يطال كل منطقة متاحة أمامه، حيث أشار التقرير إلى عدة مناطق في حيّ الشيخ جراح ذكر منها :

#### - منطقة كرم الجاعوني<sup>(1)</sup>:

حيث تمت تسميته من قبل المستوطنين " قبر الصديق شمعون" فقد طردت السلطات الإسرائيلية منذ أواخر عام 2008 م؛ أكثر من 60 فلسطينياً، من بينهم 24 طفلاً من بيوتهم في هذه المنطقة بالقوة، حيث تم تسليم هذه البيوت على الفور بعد إخلائها إلى جماعات المستوطنين، التي تحتل بالفعل عدة مباني أخرى في المنطقة، ويعتزم المستوطنون طبقاً لخططٍ قدمت إلى بلدية القدس بإزالة المنطقة كلها بما في ذلك 28 منزلاً فلسطينياً لإفساح الطريق لإنشاء مستوطنة يهودية جديدة.

#### - منطقة وقف آل السعدي ( كباتية أم هارون)<sup>(2)</sup>:

في شهر أيلول سبتمبر 2010م انتهت معركة قانونية طال أمدها في هذه المنطقة من حيّ آل السعدي المسمى كباتية أم هارون، حيث أصدرت المحكمة العليا الإسرائيلية؛ حكماً لصالح جماعة المستوطنين التي تزعم ملكية هذه المنطقة قبل عام 1948 م ، وفي وقت سابق من عام 2010م بدأ المستوطنون الذين احتلوا بالقوة في عام 2009م مبنى مهجوراً ، إجراءات طرد ضد عائلتين فلسطينيتين على الأقل، بينما لم تصدر بعيد إشعارات إخلاء رسمية ، حيث أن قرار المحكمة يزيد احتمال طرد وتهجير 200 فلسطيني يعيشون في هذه المنطقة في المستقبل، بالإضافة إلى إنشاء مستوطنة إسرائيلية جديدة<sup>(3)</sup>.

وقد أشار مركز أريج حول هذه الحالة وتفاصيلها من حيث ملكية الأرض والملابسات التي تم فيها مصادرة الأرض وما عليها، حيث أشار تقرير مركز أريج إلى موقع هذه الأرض التي يقع عليها حيّ سكني معروف باسم كباتية أم هارون، الذي يسكنه فلسطينيون لاجئون منذ عام 1948م بموجب عقد إيجار من حارس أملاك العدو.

(1) ملحق رقم (6).

(2) ملحق رقم (6).

(3) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، حالة حيّ الشيخ جراح، (2010)، ص3.

يشير التقرير إلى أن الأرض تقع في قلب الشيخ جراح وأن مساحتها 8 دونمات، كما يفيد إلى أن ملكية الأرض تعود إلى الشقيقين محمد وإبراهيم معو الصغير السعدي، بحجة وقف ذري مؤرخة في سنة 1229 هـ، وشراكة المرحوم سليمان درويش حجازي عن طريق الشراء في عام 1961م. وأشار التقرير أنه في سنة 1410هـ /1889م، قام متولي الوقف عبد ربه بن خليل بن إبراهيم بتأجير الأرض وبشكل رسمي وقانوني إلى شخص يهودي فلسطيني يدعى يوسف بن راحيم ميوحاس على أن يدفع المحتكر أجره رقبه الأرض سنوياً ولمدة 90 عام تنتهي في عام 1400هـ /1979م. وسجلت الأرض باسم الوقف كمالك للأرض وسجل اليهودي يوسف كمنافع للأرض ويحق له التصرف فيها كمستأجر أو مؤجر طالما التزم بتسديد أجره الأرض ودفع قيمة الحكر السنوي ، وفيما بعد قام اليهودي بتقسيم الأرض البالغة 8 دونمات إلى 68 قسيمة بمعدل 117.5 متر مربع لكل قطعة وقام بإيجار حق المنفعة إلى أفراد آخرين يهود وأقاموا عليها بيوت صغيرة، وتم تسجيلهم في دوائر الطابو التركي كمنفعين من هذه الأرض، وشكلت هذه الأراضي حيّ صغير عرف باسم كبانية أم هارون وكانوا يلتزمون بدفع الإيجار السنوي لمتولي الوقف حتى عام 1947م. وكل ذلك موثق بالإيصالات من دوائر الأوقاف، وبعد حرب 1948 ترك اليهود الحي إلى المناطق المحتلة التي أقيمت عليها دولة إسرائيل، وعقب دخول الأردن وتوحيد الضفتين عام 1950م أقامت الأردن دائرة ما يسمى حارس أملاك العدو حيث قامت بحصر وتسجيل أملاك اليهود وكل ما كان تحت تصرفهم وقد شمل ذلك كبانية أم هارون التي سكنها فيما بعد لاجئون فلسطينيون بموجب عقود إيجار من حارس أملاك العدو.

وفي عام 1979م انتهت فترة الإيجار طويلة الأمد لليهودي يوسف، وبدأ المرحوم سليمان حجازي و متولي الوقف الجديد يحيى زكريا عبد ربه، بالحراك والمطالبة باستعادة ملكية الأرض، إلى أن جاء قرار المحكمة في 26 من أيلول عام 2010 بتسجيل ملكية الأرض باسم يهود<sup>(1)</sup>.

<sup>(1)</sup>المحكمة العليا تصدر قراراً بنزع ملكية الفلسطينيين من أراضيهم وتسجيلها بأسماء مستعمرين يهود، مركز أبحاث الأراضي،  
www.poica.org 2010/10/12،

## - فندق الرعاة (شيبيرد)<sup>(1)</sup>:

يقع فندق شيبيرد شمال الشيخ جراح، وتعود ملكيته لعائلة الحسيني المقدسية ، حيث كان الفندق مقراً لسماحة مفتي فلسطين المرحوم الحاج أمين الحسيني، وهذا يعطي الفندق مكانة هامة وتاريخية.

وحسب تقرير الأمم المتحدة فقد صادرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية في عام 1967م فندق شيبيرد والأرض المتاخمة له، الذي تعود ملكيته لعائلة الحسيني، ثم باعتها في وقت لاحق لمنظمة مستوطنين في عام 1985م ، وحصلت المنظمة التي تنوي بناء مستوطنة جديدة تضم نحو 90 وحدة استيطانية على أرض الفندق على موافقة نهائية من السلطات الإسرائيلية لبناء 20 وحدة سكنية على الأقل<sup>(2)</sup>.

وفي صباح يوم الأحد 2011/12/9م بدأت جرافات وآليات إسرائيلية ثقيلة بأعمال تجريف وهدم الفندق، التي لقيت استككاراً عارماً محلياً وعربياً ودولياً.

وتورد صحيفة القدس الفلسطينية عن حركة السلام الآن الإسرائيلية، عن كشفها النقاب في حزيران من عام 2011 م عن بدء العمل بإقامة 20 وحدة استيطانية في فندق شيبيرد في الشيخ جراح لحساب المليونير اليهودي الإسرائيلي إيرفينغ موسكوفيتش ، ولفتت المنظمة إلى أن المخطط الاستيطاني هو جزء من سلسلة استيطانية يقوم بها المستوطنون بالعمل عليها في الأشهر والأسابيع الأخيرة ، تشمل إخلاء عائلات فلسطينية من حي الشيخ جراح ، ومن ثم الدفع باتجاه إقامة مستوطنة جديدة على أنقاض المنازل العربية في المنطقة<sup>(3)</sup>.

وحول رأي عائلة الحسيني تقول هبة الحسيني من العائلة أنها تؤكد ملكيتها لفندق شيبيرد ، وأن إقامة أبنية وشقق إسرائيلية في حي الشيخ جراح سيشوّه وبشكل كبير طبيعة الشيخ جراح ، وقالت هبة الحسيني أن ملكية عقار الفندق تغيرت من خلال قانون أملاك الغائبين لعام 1980 م ، ومنذ ذلك الحين أنها لجأت وإلى خيارات قانونية عديدة لاسترجاع فندق شيبيرد ولكن دون جدوى<sup>(4)</sup> .

(1) ملحق رقم (6).

(2) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، مصدر سابق، ص3.

(3) قوات الاحتلال تشرع بهدم فندق شبرد التاريخ المملوك لمفتي القدس امين الحسيني ، صحيفة القدس الفلسطينية، العدد 14871

<http://www.alquds.com/> 2011/1/9،

(4) بحسب برقيات ويكيليكس : هكذا سرّب حارس أملاك الغائبين فندق شبرد للمستوطنين ، صحيفة القدس الفلسطينية، العدد 15124،

<http://www.alquds.com/> 2011/9/21

## - كرم المفتي<sup>(1)</sup>:

استخدمت هذه المنطقة اسمها من مالكةا السابق ، مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، وصادرت السلطات الإسرائيلية هذه المنطقة وهي عبارة عن بستان للزيتون ، ثم نقلت ملكيتها في وقت لاحق إلى منظمة عطيرت كوهانيم الاستيطانية ، وعلى الرغم من أن الأرض مصنفة كمنطقة خضراء ، حيث ان البناء فيها مقيد ، فقد بدأت منظمة عطيرت كوهانيم عملية تمكنها من بناء مستوطنة تتكون من 250 وحدة سكنية<sup>(2)</sup> .

وقد أوردت صحيفة القدس الفلسطينية في عددها الصادر بتاريخ 21 أيلول 2011 م ، برقية وجهها القنصل الأمريكي العام جيبك والييس ، إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، موصياً إياها بأن المضي قدماً في أعمال البناء في هذا الموقع وفي هذا الوقت هو خطأ ، وجاء في البرقية على لسان القنصل أن عاموس جيل المدير التنفيذي في جمعية عير عاميم القسم السياسي في القنصلية، يوم 29 تشرين أول أكد في التقارير الصحفية التي قالت أن الحكومة الإسرائيلية قامت في آذار من العام 2007م بمصادرة 30 دونماً من أصل 40 دونماً معروفة باسم كرم المفتي في القدس الشرقية، ووفقاً لجيل فإنّ الحكومة الإسرائيلية أعلنت نيتها مصادرة كرم المفتي عام 1968م ولكنها لم تنفذ المصادرة حتى طلبت دائرة أراضي إسرائيل ذلك في العام 2007م ، ويشير جيل إلى أنّ هذه الحالة الأولى التي تتم فيها المصادرة من قبل الحكومة الإسرائيلية بعد عقود من إعلان نية المصادرة، وأضاف القنصل أنه بعد المصادرة مباشرة استأجرت عطيرت كوهانيم أرض المفتي من دائرة أراضي إسرائيل لغرض الزراعة بسعر منخفض بدرجة معقولة وهو 42.5 شيكل للدونم الواحد وقال جيل للقسم السياسي في القنصلية أن عقد الاستئجار تم توقيعه في نيسان 2007 ولكن مفعوله بأثر رجعي بدأ في أيلول 2006م وقال أن دائرة أراضي إسرائيل لم تتشر عطاء للأرض وأجرته إلى عطيرت كوهانيم دون الأخذ بعين الاعتبار آخرين، وتساءل جيل عن علاقة عطيرت كوهانيم بالزراعة وهي متخصصة بإقامة مناطق يهودية جديدة في القدس<sup>(3)</sup>.

(1) ملحق رقم (6)

(2) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ص4، مصدر سابق.

(3) صحيفة القدس الفلسطينية ، المصدر السابق ، 2011/9/21 العدد 15124.

وحول القصة المتعلقة بالاستيلاء على كرم مفتي ، أورد خليل التفكجي خبير الاستيطان ومدير دائرة الخرائط في جمعية الدراسات العربية لجريدة الأيام الفلسطينية، أن خطوة الاستيلاء على كرم المفتي تأتي في سياق المحاولات المحمومة للحكومة الإسرائيلية لفرض الحقائق على الأرض استباقاً لأية مفاوضات نهائية، حيث أشار إلى أن الأرض المصادرة ملاصقة لفندق شيبيرد الذي يزعم المليونير اليهودي الأمريكي مسكوفيتش ملكيته ويخطط بتحويله إلى 90 شقة من المرجح تأجيرها لمتشددين يهود، وقال التفكجي أنّ هذه الخطوة محاولة إسرائيلية لخلق امتداد بين منطقة الجامعة العبرية وهذه المنطقة ومن ثم مباني الحكومة الملاصقة لها لمنع أي تمدد فلسطيني في المنطقة ومحاصرتها؛ بغرض خلق وقائع جديدة على الأرض تكون بمثابة عقبة أمام أي حل سياسي لمدينة القدس، وهو مخطط يأتي بالتوازي مع مخططات استيطانية أخرى عديدة تجري في القدس.

ومن جانب آخر وحول ملكية هذه الأرض، نفى رجل الأعمال الفلسطيني سامي أبو دية أن تكون هذه الأراضي هي أملاك غائبين، وبالتالي فليس من صلاحية حارس أملاك الغائبين أن يتصرف بشئ منها، حيث أنّ ملكية هذه الأرض انتقلت قبل عام 1967 عن طريق البيع إلى شركة الفنادق العربية. وقال سامي أبو دية ، أنّ لديه عدة سوابق قضائية من المحاكم الإسرائيلية تثبت ملكية شركة الفنادق العربية للأرض ، وقد اعتبر أبو دية أنّ الهدف من تركيز الجماعات اليهودية على المنطقة التي تعتبر الأرقى في القدس الشرقية، هو ربط المنطقة مع جبل (سكوبس) من أجل منع التمدد السكاني الفلسطيني في المنطقة<sup>(1)</sup>.

### مقر منظمة أمانا الاستيطانية:

في عام 2005، نقلت السلطات الإسرائيلية ملكية قطعة من الأرض، متاخمة لمستشفى سانت جوزيف في حي الشيخ جراح صادرتها في وقت سابق. إلى منظمة جوش ايمونيم، حيث تم منح المنظمة في عام 2009 تصريحاً لبناء مبنى مكون من ثلاثة طوابق ومركزاً للمؤتمرات ليكون بمثابة مقر للمنظمة<sup>(2)</sup>.

(1) القصة الكاملة لمحاولة الاستيلاء على كرم المفتي، صحيفة الأيام الفلسطينية ، العدد 4164، 2007/8/20

<http://www.al-ayyam.com/>

(2) الأمم المتحدة ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، ص4، مصدر سابق.



بالإضافة إلى ما ذكر فإن هناك عناصر استيطانية ذات تأثير كبير للغاية وتشير إلى وجود إسرائيلي قوي في حيّ الشيخ جراح وهو دلالة واضحة لمراحل تغيير معالم المنطقة، فهذه العناصر الاستيطانية تخلق مع المستوطنتين الرئيسيتين في حيّ الشيخ جراح (مستوطنة الصديق شمعون) و (فندق شيبيرد) وجوداً إسرائيلياً متجاوزاً على طول الطريق، حيث توجد في بداية المحور كتلة من ثلاثة فنادق جديدة افتتحت عام 2000 وعلى الرغم من أنها ملك لشركات دولية، فإنّ الإدارة في أيدي إسرائيلية، والسواح والنزلاء فيها هم بالأساس يهود.

إضافة لذلك فيمكن مشاهدة السيطرة الإسرائيلية، والتهويد والوجود الإسرائيلي في المشاهد التالية<sup>(1)</sup>:

- مركز طبي تابع لكوبات حوليم الإسرائيلية، والقائم في بناية كانت تستخدم في السابق لاتخاذ نقابات العمال الإسرائيلي (الهستدروت).
- قطعة أرض خالية تقع بجوار المركز الطبي، حيث من المخطط أن يبنى عليها مؤسسة تعليمية دينية يهودية مموله من ممولين كنديين وسيطلق على هذا المعهد (معهد جلاسمان).
- محطة بنزين إسرائيلية تقع في الجوار تعود إلى شركة سونول الإسرائيلية، كما أن وجودها يخلق الانطباع بأن المنطقة إسرائيلية.
- وفي منطقة أبعد قليلاً يوجد نصب تذكاري لجنود إسرائيليين سقطوا في حرب الأيام الستة.
- وموجود بمحاذاة مستوطنة الصديق شمعون، مقبرة لليهود ومغارة يطلق عليها (مغارة الصديق شمعون) ويعتبرها اليهود موقع مقدس يجذب يوماً بعد يوم من اليهود، ويوجد بجوار المغارة كهف يطلق عليه (رامبام) حيث تم إعلانه في عام 2001 مكاناً مقدساً.
- نصب تذكاري في أعلى الطريق يخلد ذكرى القافلة الطبية التي هوجمت في 1948 من قبل الثوار الفلسطينيين.

يتبين مما مضى حجم الهجمة الاستيطانية التي يتعرض لها حيّ الشيخ جراح. كما يظهر الجهد المتواصل من قبل المستوطنين وبلدية الاحتلال وحكومته، في السعي للسيطرة على القدر الأكبر من هذا الحي العربي الفلسطيني، من خلال الطرق المختلفة سواء كانت مغلفة بغلاف القانون أو بعريضة المستوطنين المدعومة بشكل كامل من الجهات الرسمية.

(1) مارجليت، مانير، إسرائيل والقدس الشرقية، مصدر سابق. ص102.

### 6.2.4.3 الاستيطان في الطور ( جبل الزيتون):

يطل جبل الزيتون على المسجد الأقصى المبارك، حيث يعتبر أعلى جبال القدس ، إذ يزيد ارتفاعه عن 820 متراً عن سطح البحر، ويشار إلى أن التسمية بجبل الزيتون هي إشارة إلى أن المنطقة غنية بأشجار الزيتون، ولهذا الجبل أهمية تاريخية ودينية. إذ تنتشر فيه الآثار والأماكن الدينية فيوجد فيه عدداً من الكنائس والأديرة المسيحية، ويوجد فيه مقام رابعة العدوية، ومقام السيدة العذراء مريم، ويفصل الجبل بين مدينة القدس والأغوار. وقد شقت سلطات الاحتلال في هذا الجبل نفقاً لربط وسط المدينة عبر مستوطنات الأغوار وخاصة مستوطنة معاليه أدوميم.

كانت بداية الاستيطان في حي جبل الزيتون في المنطقة التي تقع على أقصى التلة الشمالية من جبل الزيتون تحت مبنى مستشفى أوغستا فيكتوريا، حيث أطلق المستوطنون عليها اسم (بيت اوروت) وأقام عليها الحاخام بيني ايلون، مدرسة دينية. ومن ثم أقيم على المنطقة المحاذية حديقة (عيمك تزوريم)، وفي عام 2005 أقرت بلدية الاحتلال في القدس خطة مقدمة من (مسكوفيتش) لإقامة مبانٍ عامة ووحدات سكنية على أرض بمساحة عشر دونمات.

ويتم حالياً استيعاب مئة طالب متدين من كل عام في المعهد الديني المقام هناك، إضافة إلى أن الموقع يتضمن منازل العديد من عائلات المستوطنين الذين ينتظرون بدء البناء في أول حي يهودي في جبل الزيتون، وتقوم جمعية العاد الاستيطانية بإدارة الحديقة الوطنية ( عيمك تزوريم )<sup>(1)</sup>.

وفي آذار من عام 2006 سيطرت جمعية العاد على مجمع في جبل الزيتون يضم عمارتين؛ كل واحدة منها ذات أربع طوابق، وهذه ليست بعيدة عن فندق الأقواس السبعة الذي يشرف على المسجد الأقصى، وقد كانت البنائتان ملكاً لعائلة أبو الهوى وانتقلتا عبر ثلاث مالكين فلسطينيين، قبل أن تنتقل نهائياً إلى ملكية شركة أردنية، وهي شركة ( لويل للاستثمار ) التي هي شركة فعلياً مملوكة للمستوطنين<sup>(2)</sup>.

(1) مؤسسة المقدسي، حي الطور، 2010/11/21 [www.almaqdes.org](http://www.almaqdes.org)

(2) مارجليت ، مائير ، اسرائيل والقدس الشرقية، مصدر سابق، ص 105.

### 7.2.4.3. الاستيطان في جبل المكبر:

تقع بلدة جبل المكبر إلى الجنوب الشرقي من مدينة القدس. حيث تقع على جبل مرتفع مطلّ على المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وتعتبر منطقة جبل المكبر جزءاً من مدينة القدس. وتقسم منطقة جبل المكبر إلى قسمين، القسم الأول يضم اثنا عشر حياً صغيراً، وهي تقع تحت سلطة بلدية الاحتلال في القدس. أما القسم الثاني فيضم أكثر من خمسة أحياء تابعة للضفة الغربية وهي منعزلة، بحيث لا يستطيع سكانها من دخول القدس، بعد أن فصل الجدار العازل بينها وبين باقي أحياء جبل المكبر؛ مما حرم سكان هذه الأحياء حتى دفن موتاهم في مقبرة جبل المكبر التي دفنوا فيها آبائهم وأجدادهم<sup>(1)</sup>.

في عام 1993 حصلت موافقة مبدئية على مشروع مستوطنة في جبل المكبر، في أيار مايو عام 2002 قامت شركة ديفال للاستثمار والأسهم الإسرائيلية بمرافقة القوات العسكرية الإسرائيلية بإقامة سياج حول المنطقة التي تقع على منحدر شمال شرق مستوطنة تلبوت، وقامت بتجريف الأرض وإقامة مواقع مراقبة عسكرية. وفي عام 2004 بدأ البناء في المستوطنة الجديدة المسماة ( نوف تسيون) سابقاً أو ( نوف زهاف أي المشهد الذهبي). ويدار هذا المشروع من قبل القطاع الخاص، ويتوقع أن يضم مساحة تصل ( 115) دونماً، جزء منها لليهود والآخر تم مصادرته من المواطنين الفلسطينيين أصحاب الأرض الفعليين.

يتضمن المشروع بناء ما يزيد عن 400 وحدة سكنية وفندق وكنيسة وحمّام حسب التقاليد اليهودية، وروضة أطفال ومدرسة وحدائق ومركز تسويق ونادي رياضي ومرافق أخرى.

وقد تم الانتهاء من المرحلة الأولى من مراحل البناء الأربعة والبالغ 91 وحدة سكنية في العام 2008، وتعمل شركة ديفال للحصول على الموافقة النهائية لبدء المرحلة الثانية والثالثة<sup>(2)</sup>.

(1) مؤسسة القدس الدولية، بيروت، 2008/7/9، [www.alquds-online.org](http://www.alquds-online.org)  
(2) مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع، القدس: 2010/11/21 [www.almaqdesi.org](http://www.almaqdesi.org)

وهذا المشروع الاستيطاني الخاص وإن كان يحقق هدفاً صهيونياً استيطانياً؛ فهو يحقق هدفاً تجارياً واقتصادياً لما يحويه من مرافق، وفي المنشور المطبوع لتسويق المشروع الاستيطاني يتم التغافل وبشكل متعمد عن البلدة العربية المقدسية ومنازلها، وتلاشت بيوت القرية وكأنها لم توجد أبداً، وجرى تأمين المنظر كلياً لخدمة الحي اليهودي الاستيطاني الجديد<sup>(1)</sup>.

### 8.2.4.3. الاستيطان في وادي الجوز:

يعتبر هذا الحي نقطة هامة وإستراتيجية في مخطط الطوق الاستيطاني المتاحم للقدس القديمة. حيث سيربط بين الحي الاستيطاني المقترح في الشيخ جراح وبؤرة الاستيطان الرئيسة على جبل الزيتون المعروفة ببيت اورون، ويمتد هذا الحي الاستيطاني على عشرات الدونمات وسيشمل في مراحلها المختلفة بناء نحو (70) وحدة استيطانية، وقد وضع هذا المشروع أحد أبرز مهندسي بلدية القدس الغربية، ويدعى ( ايلان افرات) في مستهل التسعينيات من القرن الماضي، وجمد العمل به آنذاك من قبل وزير البناء والإسكان ، بنيامين بن يعازر<sup>(2)</sup>.

وقد ورد على موقع مدينة القدس حول المشروع الاستيطاني، أن هذا المشروع سيقام على مساحة 23 ألف متر مربع وسوف يسمى بـ ( الحديقة الأثرية). وقد أقرت المشروع اللجنة اللوائية لبلدية الاحتلال حيث سيتم بناء مركز تجاري وفندق ضخم مكون من تسعة طوابق يحتوي على مائتي غرفة، وسيتم بناء مرافق استيطانية أخرى من ضمن المشروع. وسيكون المكان المستهدف في هذا المشروع الاستيطاني؛ حسبة الخضار التاريخية، التي تزود كل محلات الخضار والفواكه في مدينة القدس، وسوف يتضرر من هذا المشروع العشرات من أصحاب البسطات وأكثر من ذلك من العمال في هذا السوق<sup>(3)</sup>.

إن توجه سلطات الاحتلال وبلدياته تجاه المناطق المتاخمة للبلدة القديمة، وقوة الهجمة الاستيطانية نحو هذه المناطق لم تتوقف أبداً، وتعتبر منطقة وادي الجوز من المناطق المهمة من جهة القدس

(1) مارجليت، مانير، اسرائيل والقدس الشرقية، مصدر سابق، ص113.

(2) حزام من الأحياء الصهيونية الصغيرة تهدف للسيطرة على المسجد الأقصى، المركز الفلسطيني للإعلام، 2012/1/23،

www.palestine-info.info

(3) خطر التهويد يطرق بوابة سوق الخضار في حي وادي الجوز ، مؤسسة القدس الدولية، 2009/6/18، www.alquds-online.org

الشمالية، حيث أنها تفصل بين الجامعة العبرية والبلدة القديمة، وتشكل نقطة تواصل بين شارع وادي الجوز الرئيس وطريق الأنفاق المؤدي لمنطقة مستوطنة معاليه أوديميم، ولهذا تبقى هذه المنطقة وهذا الحي العربي الفلسطيني محط أنظار المخططات الاستيطانية الآن ومستقبلاً.

### 5.3 الحفريات في القدس المحتلة<sup>(1)</sup>:

تعرضت القدس المحتلة لحملة كبيرة من الحفريات عقب احتلالها بعد عام 1967 ، بحجج وادعاءات مختلفة كان من نتائجها المس المباشر في التراث الديني والثقافي والحضاري لمدينة القدس، وقد حدد قادة الاحتلال بإرشاد رجال الدين وعلماء الآثار أهداف الحفريات في القدس ضمن الخطوات التالية:

1. الكشف الأثري على الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف وعلى امتداد طوله 485 متراً توطئة لكشف ما يسمونه حائط المبكى.
2. هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية الملاصقة ، من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة الحفريات وملاصقة أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.
3. العثور على إثباتات علمية مقنعة على آثار الهيكل أو آثار مدينة داوود أو عهد سليمان<sup>(2)</sup>.

ومن الواضح من الحفريات التي تقوم بها إسرائيل أنها لا تهدف إلى الكشف عن آثار اليهود ودولتهم التي يزعمون أنها مدفونة تحت المسجد الأقصى والبلدة القديمة ولكن السلوك العملي لسلطات الاحتلال في القدس، يشير إلى أن الحفريات هي حلقة من حلقات السيطرة على المدينة والسعي لتهوديها من جانب، ومن الجانب الآخر فإن هذه الحفريات تشكل تهديداً للعمران العربي بمنازل ومتاجر وفوق كل ذلك مقدساته التي تعرضت للصدع في مواقع متنوعة.

بالإضافة إلى ذلك فلا يوجد اليوم أي حفريات داخل أسوار القدس من دون أن تكشف التلاحم ما بين الاستيطان والآثار والعاملين في هذا الحقل من الإسرائيليين وعلى رأسهم ما يسمى بسلطة الآثار. فقد صرح كثيرون من المسؤولين في هذه السلطة ؛ بأن جل نشاط سلطة الآثار سينتقل إلى القدس، بلوغاً إلى رقم قياسي من عمليات الحفر التي ستستمر بشكل متوازٍ ومترافقٍ لأعوام عديدة، كما

(1) ملحق رقم (7).

(2) وثيقة القدس، منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة القدس، (1984) ، صفحة 94.

أعلنوا أن هذه الحفريات ستغير وجه المدينة وطابعها، وأن علم الآثار في القدس هو علم مجند في خدمة الدولة وأهدافها السياسية، ومن الجدير بالذكر أن سلطة الآثار الإسرائيلية تقوم بتسريع الإجراءات القانونية، بل تتعاضى عنها في كثير من الأحيان إذا كان الأمر متعلقاً بمنطقة تستهدفها الجمعيات الاستيطانية<sup>(1)</sup>.

وقد انقسمت الحفريات في القدس إلى قسمين:-

### 1.5.3 الحفريات داخل البلدة القديمة وهي كالتالي:

1. حفريات تلة باب المغاربة: وتمتد هذه الحفرية من ساحة البراق وحتى الحرم الشريف، وهي تهدف إلى إزالة الآثار التي تعوق إدارة حائط المبكى (البراق) عن توسيعه وتوسيع الساحة التي تقع أمام حائط البراق، كما تهدف هذه الحفريات إلى تحقيق أهداف أمنية.

2. حفريات ساحة حائط البراق: تقع هذه الحفريات في الطرف الغربي لساحة البراق، وهذه الحفريات مستمرة، ولهذه الحفريات أهداف احتلالية متعددة منها ما هو معلن ومنها ما يبقى طيّ الكتمان، وإن كان سبب القيام بهذه الحفريات هو طلب إدارة حائط البراق من أجل إنشاء قاعدة متعددة الأغراض ومراكز خدمات إضافية<sup>(2)</sup>.

3. حفريات النفق الغربي: يمتد هذا النفق على امتداد الجدار الغربي للحرم الشريف، وهذه الحفريات مستمرة بلا توقف، وعادةً ما يعلن عن الحفريات المتجهة غرباً من هذا النفق، أما الحفريات المتجهة نحو الشرق باتجاه الحرم فهي لا يتم الإعلان عنها.

وقد تمّ البدء في هذه الحفريات عام 1970 وتوقفت سنة 1974، ثم استؤنفت ثانية عام 1975 واستمرت حتى أواخر عام 1988، رغم قرارا اليونسكو التي حذرت من خطورتها وطالبت بإيقافها، وامتدّ النفق من أسفل المحكمة الشرعية ومن أسفل خمسة أبواب من أبواب الحرم الشريف، وهي باب السلسلة وباب المطهرة وباب القطنين وباب الحديد وباب علاء الدين البوصيري

(1) الجعبة، نظمي، القدس بين الاستيطان والحفريات، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، (2009)، ص 40-41.

(2) المصدر السابق، ص 42-43.

المُسمّى (باب المجلس الإسلامي) ومرّاً كذلك تحت مجموعة من الأبنية التاريخية الدينية والحضارية وعدد من المدارس والمسكن.

وقد وصلت حفريات النفق الغربي إلى عمق يتراوح ما بين 11-14 متر تحت منسوب الأرض، وطول حوالي 450 متر وارتفاع 2.5 متر، ونتج عن هذه الحفريات تصدع عدد من الأبنية منها الجامع العثماني ورباط كرد والمدرسة الجوهريّة والمدرسة المنجكية (مقر المجلس الإسلامي)، إضافة إلى تصدع كثير من الأبنية التاريخية.

وفي شهر آذار من عام 1987م أعلن الإسرائيليون أنهم اكتشفوا القناة التي كان قد اكتشفها قبلهم الجنرال الألماني (كونراد تشيك) في القرن التاسع عشر بطول (80) متراً وفي عام 1988 واصلت سلطات الاحتلال القيام بأعمال الحفر واستخدمت في ذلك آلات ميكانيكية؛ وذلك بهدف فتح باب للنفق بهدف التهوية إلا أن ذلك توقف بسبب موقف المواطنين المقدسيين، وأعيدت المحاولة زمن رايبين، ثم توقفت سلطات الاحتلال لفترة من الزمن، إلى أن أعادت الكرة في عهد حكومة نتينياهو، حيث نجح الصهاينة بفتح باب ثاني للنفق من جهة الروضة عن طريق باب المجاهدين بتاريخ 24/9/1996، وقد جاء التقرير الذي رفعه المستشار الفني لليونسكو لمدير عام اليونسكو، (السيد مايور) والذي تم نشره عام 1996، أن الإسرائيلييين قد استعملوا مواد كيميائية خاصة لتسهيل نقتيت الصخر في داخل النفق، وهذه المواد تشكل خطورة على أساسات الأبنية الإسلامية إذا وصلتها عن طريق المياه الجوفية.

وعندما شاهد أهل القدس أن النفق بأبوابه ومدخله قد أصبح حقيقة واقعة، قاموا بالانتفاضة التي أصطلحَ عليها فيما بعد باسم (هبة النفق) أو (انتفاضة النفق) والتي انتقلت إلى مدن فلسطينية أخرى، حيث سقط فيها العشرات من الشهداء الفلسطينيين<sup>(1)</sup>.

4. حفريات كنيس أوهل يتسحاق: يبعد هذا الكنيس عن المسجد الأقصى حوالي خمسين متراً باتجاه الغرب، وقد تم الانتهاء من بناء الكنيس وتدشينه في سنة 2008، وفيما يتعلق بأسفل الكنيس، فقد بدأت الحفريات تحت مستوى المبنى وذلك بهدف ربطه بالنفق الغربي، علماً أنه تم اكتشاف آثار إسلامية عثمانية ومملوكية أسفل الكنيس.

(1) نجم، رائف وآخرون، وقائع فلسطينية، اللجنة الوطنية الأردنية للدفاع عن القدس، عمان، 2000، ص169-174.

5. **حفريات بيت هتسلام ( بيت شارون )** : وهذه البؤرة الاستيطانية تقع شمال طريق الواد ، حيث تقوم في هذه البؤرة حفريات من المعتقد أنها تهدف للطريق بين مغارة سليمان قرب باب العامود ، وجنوبا باتجاه كنيس أوهل يتسحاق .

إضافة إلى هذه الحفريات داخل أسوار البلدة القديمة هناك حفريات أخرى مثل حفرية أرض الصبرة ، وحفريات برج اللقلق ، وحفريات أنفاق حارة الشرف<sup>(1)</sup>.

### 2.5.3. الحفريات خارج أسوار البلدة القديمة :

1. **حفرية موقف سيارات ( جفعاتي )** : تبعد هذه الحفرية ما يقارب خمسين مترا من السور الجنوبي للبلدة القديمة ، وتبلغ مساحة هذه الحفريات عشرة دونمات تقريبا ، وقد كشفت عن آثار إسلامية ومقبرة إسلامية ومبان أموية ضخمة .

وتقوم جمعية العاد الاستيطانية بتمويل الحفريات منذ 2007 م ، حيث تكلف هذه الحفريات الملايين من الدولارات ومن المتوقع أن يبني على هذه الأرض قاعة ومركز تسوق ومواقف للسيارات لخدمة المستوطنين<sup>(2)</sup> .

2. **حفريات أرض صيام** : تقع هذه الأرض على بعد 150 متراً تقريبا إلى الجنوب من السور الجنوبي للقدس في وادي حلوة ، حيث تنشط في هذه المنطقة حركة استيطان كبيرة ، حيث تم الحفر باتجاه الشمال عشرات الأمتار ، وما زال الحفر مستمرا دون أن يعلم إلى أين وصل ، وقد تم هذا الحفر دون إذن من سلطة الآثار ، والتي قامت فيما بعد بإصدار تراخيص عقب إثارة الأمر من قبل وسائل الإعلام<sup>(3)</sup> .

(1) الجعبة، نظمي، القدس بين الاستيطان والحفريات، مصدر سابق ص 44 – 46.

(2) جريدة القدس، 11/8/2009، العدد 14364.

(3) الجعبة، نظمي، القدس بين الاستيطان والحفريات، مصدر سابق، ص 46.



3. **حفريات عين سلوان** : حيث تجري الحفريات في عين سلوان في ثلاثة مواقع وهي شمالي العين وجنوبها وعند بركة سلوان ، وتهدف هذه الحفريات في هذا الموقع إلى ربط العين بنفق يمتد شمالاً في اتجاه حفرية أرض صيام وفي اتجاه الحرم الشريف ، ويتم تمويل هذه الحفريات من الجمعيات الاستيطانية<sup>(1)</sup> .

4. **حفريات تلة الظهور ( مدينة داود )** : أعمال الحفر في هذه البؤرة مستمرة ، ويتم تأهيلها على يد المستوطنين ، الذين يقومون في هذا الموقع بحملة دعائية ضخمة تهدف إلى إظهار تاريخ القدس بوجهة نظر استيطانية بحثة وذلك من خلال ما يتم عرضه بالصوت والصورة ، أو من خلال المرشدين السياحيين الذين يقدمون التاريخ حسب وجهة نظر مدروسة<sup>(2)</sup> .

### 6.3. هدم المنازل:

اعتمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ ممارسة سياسات مجحفة بحق المواطنين الفلسطينيين في القدس المحتلة، وأخذت تطبق سياستها بوسائل وطرق مختلفة، ضمن انتهاكها لحقوق المواطنين الفلسطينيين، وقد تركزت هذه الانتهاكات نحو حق المواطنة والسكن الملائم في المدينة.

إن سياسة التخطيط الإسرائيلي لمدينة القدس المحتلة، لم تكن لتكتفي بتجسيم الأراضي المخصصة للسكن للمواطنين المقدسيين، وتقليص حقوق البناء، بل قامت بفرض غرامات باهظة، وتجاوزت ذلك إلى سياسة هدم منظمة لمباني المواطنين الفلسطينيين في القدس.

لقد جاءت هذه السياسة تكريساً للمشروع الصهيوني، حيث التفتت هذه السياسة على حقوق الإنسان الفلسطيني، وتفنعت بقوانين ظالمة ومجحفة، ليس الهدف منها تطبيق قوانين بلدية الاحتلال في القدس، أو غيرها من المؤسسات الناشطة في مجال هدم المنازل بحجة عدم الترخيص، أو البناء في

(1) المصدر السابق، ص46.

(2) المصدر السابق، ص46.

أرض خضراء أو أراضٍ عسكرية؛ صودرت أصلاً لصالح الاستيطان، بل هي سياسة ترحيل وتطهير مبرمجة وثابتة، تنفذ بشكل جماعي أو متفرق من قبل البلدية ووزارة الداخلية الإسرائيلية ضد المواطن الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

وتتشكل عملية هدم المباني والمخالفات؛ عقاباً مفروضاً على المقدسين الفلسطينيين، وهو ما يزيد من ضائقة سكنهم ومعاناتهم، وعلى الرغم من أنّ عدد أوامر الهدم الصادرة عن أجهزة التخطيط والمحاكم الإسرائيلية مرتفعة، إلا أنّ عملية الهدم تتم بصورة انتقائية لاعتبارات مختلفة تحددها السلطات المختلفة في المدينة المقدسة، وتسبب قرارات الهدم حالة من الرعب والارتباك الدائم لمن صدر بحقهم هذا القرار، بل تجعل هؤلاء المقدسين يغيرون من طبيعة حياتهم تكيفاً مع أي طارئ قد يحدث<sup>(2)</sup>.

إنّ عملية البناء الغير مرخص أو الغير قانوني، هي حالة موجودة في مدينة القدس بشقيها الغربي والشرقي المحتل، ولكن الذي يختلف هو أسلوب التعامل مع مخالفات البناء؛ حيث يظهر التمييز الواضح باتجاه مخالفات البناء اليهودي! فالمخالفة هنا تحسب أنها مخالفة مدنية، وعندها يمكن تعديل مخططات البناء، ومن ثم منحها ترخيصاً بإجراء تعديلات إدارية، يتمّ عقبها إتمام عملية البناء دون مصاريف باهظة أو هدم يحرم صاحبه رخصة البناء، أما في حالة المخالفة الفلسطينية فهي تحسب جنحة ومخالفة أمنية، ويتمّ معاقبة صاحبها من خلال فرض غرامات باهظة وإصدار أوامر هدم من المحاكم.

وحول التمييز بين القدس الشرقية والقدس الغربية، في منح رخص البناء، يشير تقرير لجمعية بيمكوم؛ أنه ما بين عام 1996 و عام 2000م، فإنّ عدد مخالفات البناء المسجلة في القدس الغربية، كان أكبر بأربعة أضعاف ونصف من المخالفات المسجلة في القدس الشرقية، حيث رصد التقرير ما مجموعه (17382) مخالفة ببناء في القدس الغربية مقابل (3846) مخالفة في القدس الشرقية<sup>(3)</sup>.

(1) اسكافي، ابتسام، القدس الهوية والإقتلاع، مصدر سابق، ص127.

(2) ملحق رقم (8) يوضح عملية الهدم فقط في عام 2010م.

(3) الزغير، هنادي وآخرون، هدم المنازل في القدس، الملتقى الفكري العربي، القدس: (2007)، ص25.

إن المشكلة الأساسية لدى الفلسطينيين في القدس الشرقية، وحتى لدى الفلسطينيين من عرب 48، هي سياسة التخطيط المعمول بها، وهي منبثقة من اعتبارات سياسية تسعى لتحقيق أهداف الضبط المكاني والتبعية السياسية والاقتصادية، وهذا كله يخلق أزمة سكنية ويشكل عائقاً ملحوظاً ورئيساً أمام توفير السكن اللائق.

ويشكل البناء غير المرخص عبئاً مالياً كبيراً على الأسر المقدسية، ويشكل هذا الواقع ضيقاً سياسياً وتبعية سياسية لرب الأسرة، ويحول دون اتخاذ مواقف سياسية بشكل حر خوفاً على بيته من الهدم، وفي حالة هدم المبنى تبقى العائلة الفلسطينية المقدسية بلا مأوى بعد أن تكون قد أنفقت كل مواردها في بناء منزلها<sup>(1)</sup>.

### 1.6.3. نرائع الاحتلال لهدم المنازل:

تبرر سلطات الاحتلال قيامها بهدم المنازل بحجج مختلفة منها:

#### 1.1.6.3. هدم المنازل بدعوى عدم وجود ترخيص:

اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيلي؛ سياسة تخطيط تمثلت بإعاقة عملية التطوير والبناء لدى الفلسطينيين، ولم يكن البناء إلا في حده الأدنى، على عكس دعمها لمشاريع الاستيطان. وتسوق سلطات الاحتلال وبلدياتها حجج كثيرة لرفض المصادقة على طلبات ترخيص البناء التي يتقدم بها الفلسطينيون، منها عدم حيازة الشخص على المستندات الكفيلة بإثبات ملكية الأرض المنوي البناء عليها، وهي مستندات كثيرة (كوشان طابو، إخراج قيد، تصريح ضريبة الأملاك بتاريخ حديث، تصريح من مختار المنطقة عن طريق محامي، تصريح من محامي يفيد بأنه قام بفحص قطعة الأرض...إخ)، وبعد أن يشرع الفلسطيني المقدسي بإجراءات معقدة ومطولة وباهظة التكاليف، يتم في أغلب الأحيان رفض طلب الترخيص، ولذلك يختصر كثير من الفلسطينيين المقدسيين تلك الإجراءات، ويغامرون بالبناء الذي قد تؤول به الأمور إلى الهدم<sup>(2)</sup>.

(1) نصّار، عصام، القدس تاريخ المستقبل، مصدر سابق، ص272.

(2) الزغير، هنادي وآخرون، هدم المنازل في القدس، مصدر سابق، ص12.

### 2.1.6.3. هدم المنازل بذريعة الأمن:

ومن ضمن الذرائع التي تستخدمها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لهدم المنازل في القدس المحتلة، متطلبات الأمن (هدم المنازل لأسباب أمنية) وذلك بالاستناد إلى أحكام المادة 119 (1) من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لعام 1945، والتي تنص على أنه يجوز لأي قائد عسكري أن يصدر أمراً يقضي فيه بمصادرة أية دار أو بناية أو أرض؛ إذا كان لديه ما يحمله من الاشتباه بأن عياراً نارياً أطلق منها بصورة غير قانونية أو أن قنبلة أو مادة متفجرة أخرى أو مادة محرقة أقيت منها بصورة غير قانونية.....الخ. وتحت هذا القانون تمت مصادرة وإغلاق وهدم آلاف المنازل التابعة للفلسطينيين، وذلك ضمن سياسة الردع والعقوبات الجماعية لقمع احتجاجات الفلسطينيين ومعارضتهم لسياسات الاحتلال ومقاومتها.

وتقوم المحكمة الإسرائيلية العليا في أغلب الأحيان بتأييد عمليات الهدم، وذلك حينما تنظر في النزاعات الناشئة بين المواطنين الفلسطينيين، وبين سلطات الاحتلال وبلديته، وذلك بدعوى عدم سريان اتفاقية جينيف الرابعة وعدم انطباق القانون الدولي على الأراضي الفلسطينية المحتلة<sup>(1)</sup>.

### 3.1.6.3. منع بناء البيوت الفلسطينية على أراضٍ تصنف أنها خضراء:

حيث يمنع البناء على هذه الأراضي وهي مخصصة لاستعمال الدولة فقط لإنشاء محميات طبيعية مثلاً أو حدائق، وفي حال أن بنى أحد المواطنين الفلسطينيين على هذه الأراضي؛ بمعرفة أو دون معرفة أنها أراضٍ خضراء، يتم هدم البناء، علماً أن سلطات الاحتلال تستخدم هذه الأراضي لبناء المستوطنات، بعد تحويل حالتها من أراضٍ خضراء إلى أراضٍ صالحة للسكن، وهذا ما حصل مع أرض جبل أبو غنيم وغيرها من الأراضي<sup>(2)</sup>.

### 4.1.6.3. البناء على أراضٍ حكومية وشوارع عامة أو أراضٍ أثرية وتاريخية وغيرها من الذرائع التي ليس لها أي سند قانوني<sup>(3)</sup>.

### 5.1.6.3. هدم البيوت كرد فعل انتقامي، والمثال الأبرز على ذلك هو ما حدث في 1967/1/30، وذلك على ضوء العملية التفجيرية التي نفذت في سوق محنيه يهودا،

(1) الزعتري، معاذ وآخرون، سياسة هدم المنازل في القدس أداة للتطهير العرقي، مؤسسة المقدسي للتنمية المجتمعية، القدس: (2011)، ص43-49.

(2) الأمانة العامة لمجلس الوزراء الحكومي، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي، القدس تحديات ومخاطر، 2007، ص40.

(3) الرويضي وآخرون، هدم المنازل في القدس 1967-2007، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين، القدس: (2007)، ص15.

الواقع في القدس الغربية، حيث قررت اللجنة الوزارية للشؤون الأمنية والسياسية الإسرائيلية، اتخاذ عدة خطوات انتقامية كرد فعل على العملية وكان من هذه الخطوات؛ هو قرار هدم بيوت في الضفة الغربية بشكل عام، وفي القدس الشرقية بشكل خاص<sup>(1)</sup>.

### 2.6.3. إجراءات الاحتلال قبل عملية الهدم:

وتقوم السلطات الاحتلالية باتخاذ مجموعة من الإجراءات قبل عملية الهدم، تصبغها بصبغة قانونية ويمكن إجمالها كالتالي:

#### 1.2.6.3. أوامر هدم المنازل:

وهما نوعان، أوامر هدم إدارية وأوامر هدم قضائية، وتقوم بإصدارها وزارة الداخلية وبلدية الاحتلال.

ويشير القانون لأوامر الهدم الإدارية بأنها تكون بدون محكمة، ويتم إصدارها من رئيس البلدية ورئيس لجنة التحقيق للجنة تنظيم البناء في القدس. ويستطيع رئيس البلدية إصدار قرار هدم إداري لأي منزل عربي، بشرط أن لا يكون مسكوناً مدة ثلاثين يوماً، ويمكن أن تتم عملية الهدم خلال 24 ساعة من وقت صدور القرار، ويعتبر هذا الإجراء سريع لأنه مخصص للمواطنين العرب.

#### 2.2.6.3. تقديم لائحة الاتهام:

يتم تقديم لائحة اتهام بحق المواطن المقدسي المخالف، وهي مرتبطة مع دفع غرامة أو مخالفة بسبب البناء دون الحصول على ترخيص، أو يكون البناء مخالف للترخيص، وتقديم لائحة الاتهام أخف وطأة من قرار الهدم الإداري، حيث يأخذ المواطن فرصة للدفاع عن نفسه، إلا أن نسبة إدانة المواطن في المحكمة تصل إلى 99% ونادراً ما يتم تبرئة المتهم بالمخالفة وقد تصل فترة المحاكمة من سنة إلى سنتين.

(1) المصدر السابق، ص15.

### 3.2.6.3. الأمر القضائي المؤجل:

بعد صدور قرار إدانة المواطن بالبناء دون ترخيص يوجد ما يسمى بالجزاء أو العقوبة وهي تتخذ أكثر من إجراء:

- فرض غرامة مالية عالية.
- إصدار أمر هدم قضائي مؤجل حيث يتم تأجيل عملية الهدم، وإعطاء المواطن فرصة لاستصدار رخصة بناء خلال فترة سنة إلى سنة ونصف، وإذا لم يتمكن من ذلك فعليه أولاً أن يقوم بهدم البيت بنفسه، أو دفع تكاليف هدم بيته للمحكمة التي تقوم بتنفيذ أمر الهدم، أما الأمر الثاني فيمكن للمواطن أن يقدم طلب آخر للمحكمة لإعطائه فرصة إضافية، ولكن بشرط أن يكون خلال الفترة الماضية، أو قد استوفى الإجراءات القانونية لإصدار رخصة البناء، وحقق تقدماً معيناً في الموضوع.

### 4.2.6.3. الغرامة:

ويتم تحديد الغرامة على المبنى المخالف، حسب نوع البناء وحسب تسعيرة البناء، والموقع الذي تم فيه البناء، وعادة ما تكون قيمة هذه الغرامات باهظة جداً حيث تصل في كثير من الأحيان إلى ضعفي تكلفة البناء، فإذا كانت البناء قد كلف المواطن المقدسي 200 ألف شيكل، فإن الغرامة تصل إلى 400 ألف شيكل، وبالتالي فإنّ المواطن يعجز عن دفع هذا المبلغ، ويتم الخروج من هذا المأزق من خلال صفقة بين المواطن عن طريق محاميه وبين النيابة العامة، تصل قيمتها إلى 100 دولار أو 150 دولاراً أو أكثر من ذلك على المتر المربع الواحد.

وقد بلغت قيمة الغرامات التي جمعتها سلطات الاحتلال من المواطنين المقدسيين في خمس سنوات 2001-2005 على سبيل المثال لا الحصر مبلغاً يقدر بـ ( 134 ) مليون شيكل.

### 5.2.6.3. السجن الفعلي:

وهي إحدى وسائل العقاب القاسية التي تزايدت، إذ يتم إصدار حكم على المواطن المخالف بالبناء؛ بالسجن الفعلي إذا لم ينجح باستصدار رخصة بناء أو إذا لم يهدم بيته بنفسه، وتتراوح فترة السجن من 3-6 شهور وذلك حسب قرار المحكمة التي تصدره وإضافة للسجن يدفع المخالف غرامة مالية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال، والتي تحدث الأثر المطلوب، استحدثت سلطات الاحتلال طرقاً جديدة لمحاربة البناء الغير مرخص منها؛ استئناف الدعاوى القضائية، ومضاعفة الغرامة المفروضة على البناء الغير مرخص، ومن أخطر الإجراءات العقابية التي تتخذها سلطات الاحتلال مصادرة معدات البناء ومواد البناء، مما جعل المقاولين يرفعون أسعار البناء أو يحجمون عن القيام بأي بناء غير مرخص، كما وصادرت سلطات الاحتلال مئات المعدات الثقيلة والخفيفة من المقاولين، وتشتترط لإعادتها دفع غرامات وكفالات مالية عالية، وتعهد من قبل المقاولين بعدم العمل في أي بناء غير مرخص<sup>(1)</sup>.

وقد تم إحصاء مجموع ما هدمه الاحتلال في القدس المحتلة من قبل عدة جهات منها منظمة بيتسليم، ومركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، وجمعية الدراسات العربية ومركز أبحاث الأراضي.

فحسب إحصائية الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس ، وفي الفترة الواقعة بين 1994-1999 يظهر جدول (7.2) عدد البيوت المهدمة وهي كما يلي:

جدول(7.2): البيوت المهدمة بين عامي(1994-1999)<sup>(2)</sup>

السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
البلدية	7	15	6	9	12	17
وزارة الداخلية	22	10	11	7	18	14
المجموع	29	25	17	16	30	31

وقد توافقت هذه الإحصائية مع ما نشرته منظمة بيتسليم لنفس الفترة الزمنية من خلال معطياتها

(1) المصدر السابق، ص24.

(2) الرويضي وآخرون، هدم المنازل في القدس 1967-2007، مصدر سابق ، ص29.

المنشورة في موقعها الإلكتروني تحت عنوان معطيات وإحصائيات.

وعن عدد البيوت المهدامة في الفترة الزمنية الواقعة بين عام 2000-2009، وحسب مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية كانت المعطيات حسب الجداول التالية:

جدول(8.2): البيوت المهدامة في القدس الشرقية بين عامي (2000-2009) (1)

السنة	عدد المساكن	عدد الغرف	المساحة متر مربع	عدد أفراد الأسرة	الأطفال
2000	37	109	2358	279	127
2001	72	373	11333	500	270
2002	69	315	8554	436	231
2003	145	568	18830	845	456
2004	183	518	16532	854	494
2005	120	441	13322	531	270
2006	78	326	8092	462	264
2007	94	355	9535	516	302
2008	95	232	8754	654	315
2009	77	228	6572	554	294
المجموع الكلي	970	3465	103882	5523	3023

جدول(9.2 أ): البيوت المهدامة في القدس الشرقية بين عامي 2000-2009 حسب الموقع (2):-

الرقم	الموقع	عدد المساكن المهدامة
1.	البلدة القديمة	28
2.	العيسوية	89
3.	سلوان	65
4.	جبل المكبر	47
5.	بيت حنينا	209
6.	شعفاط ومخيمها	88
7.	قنديا	15
8.	الطور	87

(1) القدس تحت الإحتلال، إعداد مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية، (2010)، ص66.

(2) المصدر السابق، ص67.



جدول (9.2 ب): البيوت المهدومة في القدس الشرقية بين عامي 2000-2009

حسب الموقع (1):-

9	ضاحية البريد والرام	.9
22	العيزرية	.10
4	الزعيم	.11
3	أم طوبا	.12
12	واد الجوز	.13
62	صور باهر	.14
5	بيت اكسا	.15
5	بيت صفافا	.16
14	الجيب	.17
1	بدو	.18
26	الولجة	.19
98	عناتا	.20
4	قطنة	.21
4	الشيخ جرار	.22
2	بيت سوريك	.23
1	الشيخ سعد	.24
6	السواخرة الشرقية	.25
7	حزما	.26
10	بير نبالا	.27
9	كفر عقب	.28
12	أبو ديس	.29
8	الثوري	.30
2	خرية أم اللحم	.31
2	جبع	.32
6	النبي صمونيل	.33
1	شرفات	.34
7	مخماس	.35
970	المجموع	

(1) المصدر السابق، ص 67.

وفي عام 2010 وحسب معطيات منظمة بيتسيلم والتي تظهر بوضوح انخفاض عدد البيوت المهدامة بسبب نجاح سلطات الاحتلال في قمع البناء بالطرق المختلفة، فقد بلغ عدد البيوت المهدامة 22 بيتا تضرر من خلالها 194 شخصا منهم 94 قاصرا<sup>(1)</sup>.

### 7.3 الجدار العازل:

تمهيد : بعد انطلاق انتفاضة الأقصى ورحيل حكومة باراك، وتولي أرئيل شارون إدارة الحكم في إسرائيل، لاحظ الأخير شدة المقاومة الفلسطينية والتي أفضت مضاجع إدارة الحكم في إسرائيل، أخذت حكومة شارون تبحث عن مخارج من الوضع الأمني الذي تحياه الدولة العبرية. وفي إطار غير بعيد من عام 2001 عقد مؤتمر هرتسليا؛ الذي يبحث في مستقبل الدولة العبرية وينظر إلى التهديدات التي تعترض هذه الدولة، فقد جمع المؤتمر المئات من الخبراء والمفكرين والعلماء والسياسيين، وعكف هؤلاء على دراسة مستقبل الدولة العبرية حتى عام 2025 في مختلف النواحي؛ الديموغرافية والسياسية والعسكرية والاقتصادية .

وقد حضر الاجتماع ممثلون عن جميع الأحزاب والمؤسسات؛ السياسية واليهودية العالمية مثل منظمة آيباك والوكالة اليهودية. وقد تم في هذا الاجتماع إقراره بشكل سنوي. وقد طُلب من الخبراء والاختصاصيين الصهاينة تقديم أوراق علمية خلال عام أو عامين على الأكثر، توضح الفرص والمخاطر التي ستواجهها دولة الاحتلال في الخمسة والعشرين عام المقبلة، وفي سنة 2003 كانت أغلب هذه الأوراق قد قُدمت، وكان أهمها موضوع الخطر الديموغرافي الفلسطيني على أرض فلسطين التاريخية كلها، فقد أوضحت دراسة أرنون سوفر كبير علماء الديموغرافيا في إسرائيل، أن عدد غير اليهود في جميع فلسطين التاريخية وبمعدلات النمو الحالية، سيصل إلى 60% في سنة 2025 وسوف يكون عدد اليهود أقلية تشكل 40% من السكان فقط.

وفور نشر هذه الدراسات، وضعت الحكومة الإسرائيلية رؤية إستراتيجية تهويدية صاغتها على شكل مجموعة من الخطط نُشرت عام 2005 وكانت كما يلي:

(1) معطيات حول التخطيط والبناء في القدس الشرقية ، منظمة بيتسيلم، (2010)، www.btselem.org.

- مخطط تطوير الجليل
- مخطط تطوير النقب
- مخطط القدس اليهودية الكبرى
- خطة الانفصال أحادية الجانب

والذي يهتم في هذه الخطط هو مخطط جدار الفصل حول القدس الذي كانت إسرائيل قد بدأت به بناءً على توصيات سابقة عقب المؤتمر مباشرة<sup>(1)</sup>.

من الملاحظ أن فكرة بناء الجدار وإن كانت وضعت برؤية أمنية لعلاج واقع أمني متدهور، إلا أن رؤية الفكر الاستيطاني الصهيوني تنتظر لبناء الجدار نظرة ديموغرافية بحتة.

ويرى البعض أن فكرة الجدار سبقت مؤتمر هرتسليا عام 2001، وهي فكرة قديمة متجددة مرت بمراحل متعددة، وعرضت بصيغ مختلفة، لتحقيق أغراض وغايات تتناسب مع رؤية وبرنامج الشخص أو الحزب الذي يطرحه، فمنذ الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية، غداة حرب الأيام الستة (1967)، طرح وزير المالية الصهيوني آنذاك (بنحاس سافير) الفكرة، ثم عقبه شارون عام 1973م، عندما كان يخطط لتنفيذ الفصل بين مناطق الضفة الغربية وتحويلها إلى معازل.

وفي عام 1978 كان لدى شارون خريطة تفصيلية لمخطط الجدار، وفي عام 1988 طرح حزب العمل خطة ( هالوفيم)؛ التي اقترحت إقامة السياج الفاصل على خط التماس بين الضفة الغربية والأرض المحتلة عام 1948، ولكن فوز الليكود في الانتخابات حال دون ذلك.

وفي عام 1995 طلب رئيس الوزراء الصهيوني آنذاك اسحق رابين من وزير الأمن الداخلي، موشيه شاحك، وضع خطة لفصل الكيان الصهيوني عن الشعب الفلسطيني، وعمل شاحك مع الجيش والشاباك لإعداد خطة للتنفيذ، ولكنها سقطت لأسباب اقتصادية في المقام الأول.

(1) جمعة، جمال، الجدار وتهويد القدس، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 85، (2011)، ص 80.

وبعد أن تسلم نيتتياهو سدة الحكم عام 1996، بادر وزير الأمن الداخلي (أفيغدور كهلاني) بوضع خطة (ميتساريم)، والتي تستند على إقامة سياج وعوائق على امتداد الخط الأخضر، ثم سقطت الخطة لأسباب سياسية تتعلق بمخاوف اليمين من تحول السياج إلى حدود رسميه لإسرائيل<sup>(1)</sup>.

وعقب انطلاق شرارة انتفاضة الأقصى، قررت الحكومة الإسرائيلية إقامة الجدار في الضفة الغربية والقدس المحتلة، بذريعة حماية مواطنيها من الهجمات الفلسطينية التي نفذها الفلسطينيون، وكانت تعرض مبررات بأن هذا الجدار هو جدار أمني وليس له أية أهداف سياسية أخرى.

إنّ واقع الجدار وطبيعته ومنذ بداية إنشائه؛ كانت تشير إلى أن إسرائيل حققت من بناءه أهدافاً كثيرة. وسوف يكون له انعكاسات وآثار سلبية كثيرة وخاصة على مدينة القدس، والتي يمكن إجمالها كما يلي<sup>(2)</sup>:

### 1.7.3. الآثار السلبية للجدار العازل

1- سيضم الجدار إلى القدس جميع المستوطنات المحيطة بها لتشكل سوية، "القدس اليهودية الكبرى" وذلك حسب المخططات الاستيطانية، وسيقلل هذا الضم من حجم القدس الشرقية إلى القدس عامة بنسبة قد تصل إلى 5% من حجم الأراضي التابعة لبلدية الاحتلال وذلك بعد الانتهاء الكامل من كل مراحل بناء الجدار حول القدس الشرقية.

2- لقد عزل الجدار الفاصل، أحياء فلسطينية ضمن حدود بلدية القدس، خارج المدينة مثل كفر عقب ومخيم قلنديا والرام ومخيم شعفاط، وأجزاء من أحياء أبو ديس والعيزرية والسواحية، وعزل قرى القدس مثل قرى شمال غربي القدس، مثل بدو وقطنة وبيت عنان وبيت اكسا وبيت سوريك. وشمال شرقي القدس مثل عناتا وحزما، وسيبلغ مجموع هذه التجمعات الفلسطينية 22 تجمعاً، بتعداد سكاني يقدر بـ 225 ألف فلسطيني، نصفهم تقريباً من حملة هويات القدس، وهو

(1) التقرير المعلوماتي، مؤسسة القدس الدولية، بيروت، (2004)، ص2.  
(2) نصّار، عصام وآخرون، القدس تاريخ المستقبل، مصدر سابق، ص343.

حسب مخطط حكومة الاحتلال، سيُخفض تلقائياً ومباشرة عدد الفلسطينيين في القدس مقابل اليهود<sup>(1)</sup>.

3- سيخفض الجدار من مساحة الأراضي المخصصة للبناء الفلسطيني في القدس المحتلة مقابل مضاعفة المساحة المخصصة للتوسع الاستيطاني اليهودي في المدينة.

4- يقطع الجدار التواصل العمراني بين التجمعات السكانية الفلسطينية، بحيث لا تصبح تجمعاً متواصلاً يحيط بالمدينة ومن ثم يعزل المستوطنات المحيطة بالقدس.

5- يمنع الجدار من نمو التجمعات الفلسطينية نحو القدس ويترك لها فرصة ضئيلة للنمو باتجاه واحد بعيد عن مركز المدينة، وفي المقابل فالجدار يسمح ويتيح الفرصة للمستوطنات بالتوسع باتجاه المدينة ومركزها البلدة القديمة.

6- يصادر الجدار من خلال مساره آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية، ويحد من استخدامها من قبل أصحابها الفلسطينيين، لتستخدم فيما بعد لأغراض الاستيطان.

7- والصورة على هذا الشكل سيعزز الجدار من النمو السكاني الاستيطاني.

### 2.7.3. حقائق وأرقام حول الجدار:

حسب تقرير للأمم المتحدة، فإن طول الجدار الفاصل الإجمالي في الضفة الغربية وحول القدس سيبلغ بعد الانتهاء من جميع مراحل 705 كم، أي أكثر من ثلثي طول خط الهدنة الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي الفلسطينية المحتلة عام 48، والذي يبلغ طوله 320 كم، ويبلغ طول الجدار حول القدس الشرقية حسب تقرير الأمم المتحدة 142 كم، لا يتقاطع سوى أربعة كيلومترات من القسم المكتمل منها مع مسار الخط الأخضر.

وعند اكتمال الجدار سيكون ما يقرب من 15% منه فسحب، مبني على الخط الأخضر، وسيكون 85% منه مقام على أراضٍ فلسطينية في القدس الشرقية والضفة الغربية.

<sup>(1)</sup> ملحق رقم (9).

ويتكون الجدار من سياج وخنادق وأسلاك شائكة، وطرق رملية ونظام مراقبة الكتروني، وطرق للدوريات ومنطقة عازلة، ويختلف ارتفاعه من منطقة إلى أخرى، فيصل ارتفاعه في بعض المناطق من 8-9 أمتار ويقل في مناطق أخرى<sup>(1)</sup>.

ويشكل الجدار كارثة حقيقية على القدس والمقدسيين في جميع نواحي حياتهم، فالجدار وإن كان سدًا أمام منفذي الهجمات باتجاه الأهداف الإسرائيلية، إلا أن من يتضرر منه بشكل دائم وكبير؛ هم المقدسيون، ويتضح ذلك من خلال آثاره وسلبياته، ولذلك فإن الهدف السياسي من وراء بناء هذا الجدار وجعله حدوداً سياسية؛ هي الصورة الغالبة عليه، وهذا ما يعبر عنه قادة الاحتلال، فقد كشفت بلدية الاحتلال في كانون ثاني 2010، عن غايتها السياسية من إقامة هذا الجدار، وأثبتت أن الجدار لم يكن لأسباب أمنية، بل لتفريغ القدس من أصحابها، ففي كلمة ألقاها (ياكير سيغيف) المسؤول عن ملف شرقي القدس في بلدية الاحتلال، أثناء اجتماعه بشيبيبة حزب العمل الإسرائيلي، صرح وبكل وضوح أن جدار الضم والتوسع العنصري كان له غايات سياسية وديموغرافية، وأنه نجح في طرد أكثر من 50 ألف مقدسي من الحاملين للهوية الزرقاء المقدسية<sup>(2)</sup>.

### 2.7.3. التجمعات الفلسطينية التي يعزلها الجدار عن مدينة القدس

والتي يوضحها جدول رقم (10.2):

جدول (10.2 أ) التجمعات الفلسطينية التي عزلت والتي سيتم عزلها بالجدار في القدس الشرقية المحتلة<sup>(3)</sup>:

الرقم	اسم التجمع
1.	الثوري
2.	أجزاء من قرية الجيب
3.	السواحة الغربية
4.	الشيخ سعد
5.	الصوانة
6.	الصيحة

(1) المستجدات المتعلقة بالجدار (تقرير خاص)، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، (2011)، ص4.

(2) القدس تحت الاحتلال، مركز أبحاث الأراضي، مصدر سابق، ص40.

(3) القدس تحت الاحتلال، مركز أبحاث الأراضي، مصدر سابق، ص42.

جدول (10.2 ب) التجمعات الفلسطينية التي عزلت والتي سيتم عزلها  
بالجدار في القدس الشرقية المحتلة<sup>(1)</sup>:

7.	الطور
8.	العيسوية
9.	القدس-البلدة القديمة
10.	النبي صموئيل
11.	الولجة
12.	الشيخ جراح
13.	أم طوبا
14.	باب الساهرة
15.	بيت اكسا
16.	بيت حنينا
17.	بيت صفافا
18.	راس العمود
19.	سلوان
20.	صور باهر
21.	شرفات
22.	شعفاط
23.	أجزاء من قلنديا
24.	وادي الجوز

4.7.3. التجمعات الاستيطانية التي سيضمها الجدار في محافظة القدس،

والتي يوضحها الجدول رقم (11.2):

جدول (11.2 أ): المستعمرات الإسرائيلية التي ضمتها والتي ستقوم حكومة الاحتلال بضمها من خلال الجدار

في القدس الشرقية المحتلة<sup>(2)</sup>:

الرقم	اسم المستعمرة
1.	التلة الفرنسية (جفعات شابيرا)
2.	الجامعة العبرية (هار هتسوفيم)

(1) القدس تحت الاحتلال، مركز أبحاث الأراضي، مصدر سابق، ص42.

(2) المصدر السابق، ص43.

جدول (11.2 ب): المستعمرات الإسرائيلية التي ضمتها والتي ستقوم حكومة الاحتلال بضمها من خلال الجدار في القدس الشرقية المحتلة (1):

3.	الحي اليهودي
4.	نفي يعقوب
5.	بسجات زئيف
6.	بسجات عومر
7.	تل بيوت الشرقية
8.	جعفات همطوس
9.	جعفات حدشاه (جعفون حدشاه)
10.	جعفون
11.	جيلو
12.	راس العامود (معاليه هازيتيم)
13.	رامات اشكول
14.	راموت
15.	ريخس شعفاط (راموت شلومو)
16.	عطروت
17.	ماميلا (كريات ديفيد)
18.	منازل محتلة في البلدة القديمة
19.	نفيه شموئيل (النبي صموئيل)
20.	هار ادار
21.	هار جيلو
22.	هار حوماه
23.	هار شموئيل

### 5.7.3. تأثير الجدار على الاقتصاد المقدسي:

شكّلت القدس المحور الاقتصادي للضفة الغربية، وكان ذلك في الفترة التي تمكن فيها التجار من الوصول للقدس لبيع تجارتهم من جهة، وشراء البضائع والسلع والخدمات من جهة أخرى، ولكن القيود التي فرضها الاحتلال على القدس الشرقية المحتلة، أخذت تحدّ من ذلك شيئاً فشيئاً، إلى أن

(1) المصدر السابق، ص43.



جاء بناء الجدار الذي كان قاصمة ظهر، فالتجار والمستهلكون من الضفة الغربية لم يعودوا يتمكنون من الوصول إلى أسواق القدس الشرقية.

فقد أكد تقرير للأمم المتحدة حول آثار الجدار على التجمعات السكانية الفلسطينية، الصادر عام 2007 ، بأنّ الجدار يمنع الحركة الطبيعية للناس من الضفة الغربية إلى الأسواق في القدس الشرقية، وأشار التقرير إلى أمثلة تدل على ذلك، حيث أنّ سكان أبو ديس الذين كانوا يتسوقون الخضار والفواكه من القدس الشرقية، يسافرون الآن إلى بيت لحم، وأن سكان الرام يتجهون إلى مدينة رام الله ، وأن الجدار الفاصل اليوم يُبعد حركة الفلسطينيين عن الأعمال التجارية المحلية في مدينتهم. وكذلك فإن حركة البيع والشراء التي تنشط أيام الجمعة، إلاّ أن عدد حاملي التصاريح الضرورية للوصول للقدس، تناقص بعد بناء الجدار بشكل ملحوظ، مما أثر سلباً على الوضع الاقتصادي<sup>(1)</sup>.

لقد تسبب الجدار في عزل بلدات فلسطينية تابعة لمحافظة القدس، مما أسهم وبشكل صريح في إضعاف الوضع الاقتصادي للمدينة المقدسة من جهة، وللبلدات الفلسطينية المقدسية من جهة أخرى، مثل بلدة الرام وأبوديس وعناتا والزعيم وغيرها من قرى ضواحي القدس.

لقد كانت بلدة الرام مركزاً تجارياً مزدهراً بسبب موقعها بين القدس ورام الله، أدى الجدار الفاصل، الذي تمّ بناؤه في منتصف الشارع الرئيسي الواصل بين المدينتين؛ إلى عزل المشاريع التجارية في الرام عن مدينة القدس، وعن الزبائن والمشتريين فيها، فمن أصل 1650 منشأة تجارية مسجلة في الرام قبل بناء الجدار، أغلقت فيها 730 منشأة أبوابها، وانخفض إيجار الشقق فيها بنسبة لا تقل عن 50%، وكذلك انخفضت أسعار الشقق بنفس النسبة. وقد ترك عدد كبير من حملة الهوية الزرقاء القاطنين في البلدات المحيطة بالقدس؛ مكان سكنهم بسبب المصاعب التي أوجدها الجدار لهم، مما زاد من الاكتظاظ السكاني داخل المدينة بنسب عالية، وارتفاع أجره السكن فيها<sup>(2)</sup>.

(1) الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية، الأمم المتحدة ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، تقرير رقم(7)،(2007)،ص43.

(2) ابحيص، حسن وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، بيروت: (2010)، ص83.

وسيفقد المزارعون الفلسطينيون في القرى التي ستم عزلها عن أراضيها، ما تبقى لهم من أراضيهم الزراعية، التي قد تكون آخر ما تبقى لهم من مصدر عيش، كذلك فإن العدد القليل ممن تبقى لهم شئ من أراضيهم الزراعية، سيفقدون السوق التي كانوا يبيعون فيها منتجاتهم الزراعية فيها، هذا ينطبق على أصحاب الورش والمحال التجارية والمصانع في الضواحي التي سيتم عزلها عن القدس، والذين سيفقدون ورشهم ومحالهم أو سيفقدون السوق لبيع بضاعتهم<sup>(1)</sup>.

لقد تأثرت من إقامة الجدار؛ مكونات الاقتصاد الفلسطيني المتنوعة في القدس الشرقية، سواء كانت تجارة أو صناعة أو سياحة، فقد أشارت التقارير التي وردت من غرفة تجارة القدس، إلى أن تجارة التجزئة انخفضت إلى ما يقارب 40% عما كان عليه عام 2000، وتواجه تجارة الجملة منافسة غير عادلة من التجار الإسرائيليين، مما أدى إلى خسارة مالية، وخسارة في الوكالات، وهذا يعني انخفاض حجم تجارة الجملة، وارتفاع أسعار البضائع بسبب ازدياد كلفتها العامة الناتجة عن التنقل بين الحواجز العسكرية، ونقل البضائع على المعابر مع سيارة إلى أخرى مما رفع تكاليف النقل التجاري من 30-40%.

أما بالنسبة للصناعة فقد تأثرت بشكل واضح بعد بناء الجدار، حيث تشكل الصناعة ما نسبته 14% من اقتصاد القدس، وقد اضطر عدد من المصانع في مدينة القدس وضواحيها إلى خفض إنتاجها أو إغلاق مصانعها، مثل مصانع الأحذية والنسيج والملابس الجلدية وفوط الأطفال وذلك لعدة مشاكل مثل:

- انخفاض الطلب على المنتجات المحلية إلى الثلث.
- ضعف منافسة المنتج المحلي بسبب ارتفاع تكاليف التوزيع.
- انخفاض ساعات الإنتاج إلى الثلث وتأخر وصول العمال إلى مصانعهم.
- ازدياد كلفة المواد الخام نتيجة ارتفاع تكلفة النقل من الموانئ، وإجراءات التفتيش الأمني.
- انخفاض إمكانيات التصدير لصعوبة ذلك عبر الموانئ الإسرائيلية أو المعابر الحدودية.
- ازدياد نسبة التالف في المواد التي تتلف نتيجة التفتيش الأمني على المعابر وطول مدة النقل.

وقد تأثر القطاع السياحي تأثراً بالغاً بسبب الإغلاقات والإجراءات الناتجة عن إقامة وبناء الجدار، وكذلك من إجراءات الاحتلال عقب انتفاضة الأقصى من جهة أخرى، حيث يشكل القطاع السياحي

(1) القدس في قبضة الجدار، مؤسسة القدس الدولية، بيروت: (2008)، ص30.

ما نسبته 40% من اقتصاد مدينة القدس الشرقية، وهو الأكثر تأثراً منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، حيث:

- انقطع التدفق السياحي إلى مدينة القدس وألغيت الحجوزات منذ بداية الانتفاضة وحتى عام 2005.
- أغلق عدد كبير من الفنادق أبوابها وقامت بتسريح عمالها وموظفيها، بحيث أن نسبة الأشغال في هذه الفنادق تتراوح بين 8-23% في أحسن الأحوال.
- اضطر عدد من أصحاب محلات بيع الهدايا التذكارية للسياح إلى إغلاق محالهم كلياً، نتيجة لعجزهم عن دفع المصاريف الثابتة والضرائب.
- انقطع عمل مكاتب السياحة وتحول بعضها لبيع تذاكر السفر فقط.

وهذا وعلى الرغم من تحسن وضع السياحة بشكل نسبي بعد عام 2005 إلا أنّ منافسة الإسرائيليين وإقامتهم لفنادق قريبة من الأماكن السياحية لم ترجع الوضع السياحي في القدس الشرقية إلى سابق عهده<sup>(1)</sup>.

### 6.7.3. الموقف القانوني من الجدار العازل:

على الرغم من أن حكومة الاحتلال قامت بتبرير إقامة الجدار، وما أعقبه من استيلاء ومصادرة لأراضي المواطنين الفلسطينيين، وادعاء حكومة الاحتلال بأن إقامة الجدار كانت لأسباب أمنية وضرورات عسكرية ملحة، تقتضي القيام بمثل هذا العمل للحفاظ على أمن وسلامة مستوطناتها، الذين يواجهون عمليات التفجير التي يتم تنفيذها من قبل المقاومة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وبغض النظر عن تفاصيل مبررات وادعاءات دولة الاحتلال لبناء هذا الجدار، إلا أنه ووفق أحكام وقواعد القانون الدولي يعتبر عملاً غير مشروع، لمخالفته الصريحة والواضحة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام 1949، ويعتبر هذا الاتفاق ملزم لدولة الاحتلال، حيث ان المواثيق الدولية تعتبر الضفة الغربية والقدس الشرقية أراضي محتلة، تنطبق

(1) جويلس، نانلة وعزام أبو السعود، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الاقتصادية في القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، القدس: (2008)، ص11-14.

عليها اتفاقية جنيف الرابعة وقواعد القانون الدولي الأخرى، كلائحة لاهاي وبروتوكول جنيف الأول المكمل لاتفاقيات جنيف الرابعة والمتعلقة بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة لعام 1977م.

وقد خالف بناء جدار الضم والعزل بنوداً عديدة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة وغيرها من مواثيق القانون الدولي بالنقاط التالية:

- انتهاك صريح لنص ومضمون المادة 53 من اتفاقية جنيف الرابعة، وذلك بسبب عمليات الهدم والتخريب للملكيات الفلسطينية العامة والخاصة، التي قامت بها سلطات الاحتلال لإقامة الجدار.
- انتهاك للمادة 49 من الاتفاقية الرابعة جراء عمليات النقل الجبري، الجماعي أو الفردي للفلسطينيين من مناطق مسكنهم التي عزلها الجدار، إلى مناطق أخرى داخل الأراضي المحتلة.
- انتهاك للمادة 52 من اتفاقية جنيف الرابعة، جرّاء تسبب الجدار ببطالة آلاف الفلسطينيين سواء من فقدوا أراضيهم ومصدر رزقهم، أو من فقدوا فرص عملهم في المناطق المستهدفة من الجدار.
- انتهاك للمادة 54 من اتفاقية جنيف، جرّاء تدمير وتعطيل للمناطق الزراعية ومرافق المياه التي لا غنى عنها لبقاء السكان، مما حملهم على النزوح الجبري من المناطق التي يجري فيها بناء الجدار إلى مناطق أخرى.
- انتهاك مضمون المادة 46 من لائحة لاهاي التي تحظر صراحة مصادرة الملكية الخاصة.
- انتهاك المادة 55 من لائحة لاهاي جرّاء تجاوز دولة الاحتلال لقواعد الانتفاع بالنسبة للممتلكات العامة.

وبهذا فإن كافة الأسباب التي ساقها الاحتلال لتبرير هذا الجدار، هي أسباب لا يمكن الاعتداد بها، لمخالفتها الصريحة للضوابط والقيود التي وضعتها أحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي العام<sup>(1)</sup>.

(1) الرئيس، ناصر، جدار الضم والإلحاق في ضوء القانون الدولي، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس: (2008)، ص6.

وقد أصدرت محكمة العدل الدولية رأياً استشارياً بشأن الجدار في تموز من عام 2004، وتعتبر محكمة العدل؛ الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة، وجاء رأي المحكمة الاستشاري حول التبعات القانونية لبناء الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واعتبرت المحكمة أن واجب حكومة الإحتلال في حماية مواطنيها يجب أن يتطابق مع القانون الدولي المعمول به، وقد نصت المحكمة على أن مقاطع الجدار التي تعتبر داخل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، إلى جانب نظام البوابات والتحصينات المرتبط به، هي انتهاك من جانب إسرائيل لالتزاماتها التي نص عليها القانون الدولي.

ودعت محكمة العدل الدولية إسرائيل إلى :

- وقف بناء الجدار، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها.
- تفكيك الأجزاء التي أُنجزت بالفعل.
- إلغاء وإبطال القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية ذات الصلة.

وقد ألزمت المحكمة، الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بالوضع الغير قانوني الذي شكّله الجدار الفاصل، وضمن امتثال إسرائيل للقانون الدولي، بالرغم من أن هذا القرار الاستشاري غير ملزم قانونياً، وقد أقرت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة هذا القرار (ES-10/15) الذي طالب إسرائيل بالامتثال لرأي محكمة العدل الدولية والقانون الدولي<sup>(1)</sup>.

### 8.3 سحب الهويات:

بعد احتلال القدس عام 1967م ، من قبل إسرائيل وضمها لهذه المدينة، قامت سلطات الاحتلال بمنح الإقامة للفلسطينيين المسجلين، كسكان يعيشون داخل حدود المدينة المحتلة وتم تسجيلهم كمقيمين دائمين وليسو مواطنين إسرائيليين ، كما أن وضع إقامتهم مشروط بتقديم إثباتات بأن مركز حياتهم يقع داخل حدود بلدية القدس أو داخل إسرائيل<sup>(2)</sup>.

(1) المستجدات المتعلقة بالجدار، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير خاص ، القدس: (2011)، ص5.  
(2) القدس الشرقية مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية، الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير خاص القدس: (2011)، ص12.

إنّ ضم القدس الشرقية إلى إسرائيل لم يصحبه ضم للسكان، بمعنى اعتبارهم مواطنين في الدولة التي ضمت مدينتهم إليها ، فأبقت حكومة الاحتلال على الجوازات الأردنية التي حملها السكان الفلسطينيون المقدسيون ، وقررت بعد إحصائهم؛ منحهم الهوية الإسرائيلية والتي هي مؤشر على الإقامة الدائمة في إسرائيل، وهكذا ولد وضع قانوني غريب أصبح فيه سكان القدس الشرقية مواطنون أردنيون ومقيمون في إسرائيل في الوقت نفسه<sup>(1)</sup>.

ويقصد بحق الإقامة الدائمة ، ذلك الحق الذي تمنحه دولة ما للأجانب الذين يقررون العيش فيها بعد استيفائهم الشروط التي تضعها الدولة من أجل التمتع به ويعتبر هذا الحق الوضع الانتقالي من حالة اللامواطنة إلى المواطنة الكاملة.

لكن هذا الوصف بحق الإقامة الدائمة، لا ينطبق على المواطنين الفلسطينيين في مدينة القدس المحتلة، وذلك لأن إسرائيل وبعد احتلالها لمدينة القدس وضمتها لها وإجرائها الإحصاء العام للمواطنين الفلسطينيين الموجودين داخل حدود المدينة المحتلة ، قامت بمنحهم حق الإقامة الدائمة، وذلك حسب ما جاء في قانون الدخول لإسرائيل عام 1952م، ومن هنا فإن دولة الاحتلال تنظر للفلسطينيين المقدسيين على أنهم مقيمون في دولة إسرائيل وليسوا مواطنين فيها أصحاب حقوق ثابتة، بل ليس لهم أي حقوق دائمة، وعليهم أن يلتزموا بشروط الإقامة في الدولة التي يقطنون فيها، حالهم كحال الأجانب القادمين إليها من الخارج، وعليهم بالتالي التقيد بأحكام قانون عام 1952م، وما جرى عليه من تعديلات عام 1974م<sup>(2)</sup>.

### 1.8.3. قانون الجنسية لسنة 1952:

صدر قانون الجنسية بتاريخ 1952/4/1، حيث يحدد هذا القانون كيفية الحصول على الجنسية الإسرائيلية وكيفية فقدانها والشروط التي تحكم ذلك.

يحدد القانون الشروط التي بموجبها يمكن الحصول على الجنسية الإسرائيلية من خلال الطرق التالية:

- أ. المادة الثانية ، حيث تنص على منح الجنسية وفق قانون حق العودة، وهو خاص باليهود أو أبناء عائلاتهم زوج أو زوجة أو الأبناء وزوج الابنة أو زوجة الابن.
- ب. المادة الثالثة والثامنة (أ) : تمنح الجنسية الإسرائيلية بناء على الإقامة في إسرائيل.

(1) حليبي، أسامة، المكانة القانونية لسكان القدس، الإنتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، القدس: (2008)، ص8.

(2) اسكافي، اتيسام، القدس الهوية والإقتلاع ، مصدر سابق، ص84.

ت. المادة الرابعة : منح الجنسية لمن يولد في إسرائيل.

ث. المادة الرابعة (أ) : الولادة والإقامة في إسرائيل.

ج. المواد ( 5،8): التجنس.

ح. المادة(أ) : تمنح الجنسية في حالات محددة من قبل وزير الداخلية.

وحسب المادة الثالثة والثانية (أ)، والذي يتعلق بالإقامة، فيجب توفر شروط مجتمعة كي تؤدي الإقامة إلى المواطنة وهي:

1. أن يكون الشخص المعني فلسطينياً أي مقيماً في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل ويكون بحوزته جواز سفر فلسطيني أو شهادة مواطنة فلسطينية.
2. أن يكون مسجلاً حتى تاريخ 1/5/1952م كمقيم في سجل السكان الإسرائيلي.
3. كان مقيماً في إسرائيل عند بدء سريان القانون أي بتاريخ 14/7/1952م.
4. أقام في إسرائيل وفي منطقة أصبحت جزءاً منها بعد إقامتها أو دخلها بطريقة قانونية في الفترة ما بين قيام دولة إسرائيل وبين بدء سريان القانون.

وقد حالت هذه الشروط وخاصة الرابع فيها، دون حصول عدد غير قليل من المواطنين الفلسطينيين على الجنسية الإسرائيلية.

وقد تم تعديل قانون الجنسية عام 1980، لزيادة التضييق على الفلسطينيين وأضيفت المادة (3أ) التي نصت بوجوب توفير خمسة شروط، حيث أضيفت مسألة أن يكون المتقدم لطلب الجنسية، ليس مواطناً في إحدى الدول المذكورة في المادة(2أ) من قانون منع التسلل (مخالفات ومحاكمات) لسنة 1954، وهي لبنان، مصر، الأردن، العراق، اليمن، وكل جزء من أرض إسرائيل يقع خارج حدود دولة إسرائيل، أي الضفة الغربية<sup>(1)</sup>.

### 2.8.3. سياسة مركز الحياة:

بعدد عام 1988م، حدث تطور مهم بشأن الفلسطينيين المقدسيين، بحيث لم يعد الغياب خارج القدس أو إسرائيل لمدة سبع سنوات هو الأهم في سحب بطاقة الهوية، وقد أصدرت محكمة العدل العليا قرار رقم(282/88) ، ويتبنى هذا القرار معيار جديد يسمى (مركز الحياة). ويحق بموجبه حسب

(1) حليبي، أسامة، المكانة القانونية لسكان القدس، مصدر سابق، ص8.

قرار المحكمة، أن تقوم وزارة الداخلية بسحب بطاقة الهوية من كل مقدسي أصبح مركز حياته خارج المدينة، ولو كان ذلك أقل من سبع سنوات.

وقد استغلت وزارة الداخلية الإسرائيلية هذا القرار، وبدأت بسحب هويات المئات من الفلسطينيين المقدسيين وخاصة بعد عام 1995، حيث قامت بإلغاء حق الإقامة في القدس لمئات الفلسطينيين الذين تركوا المدينة المقدسة لعدة سنوات في دولة أخرى أو في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة أي خارج حدود المدينة، وتتذرع وزارة الداخلية أن الذين تم سحب هوياتهم هم من ليس لهم مركز حياة في القدس.

وقد استغلت إسرائيل قانون الدخول إلى إسرائيل، حيث تنص الفقرة رقم (5/11) من القانون؛ أن سريان مفعول الإقامة المؤقتة سينتهي؛ إذا ترك حامل التصريح السكن في إسرائيل واستوطن أو سكن خارج إسرائيل، وإذا أقام أو بقي خارج البلاد فترة سبع سنوات فأكثر، أو في حالة حصل على إقامة دولة أخرى أو جنسية دولة أخرى.

وحتى يستطيع المواطن الفلسطيني المقدسي من إثبات أن مركز حياته في القدس، فعليه أن يقوم بتقديم الإثباتات والبراهين الموثقة لوزارة الداخلية الإسرائيلية، والتي بدورها لا تجد مجالاً لتعقيد المهمة إلا وتقوم بوضعه أمام المتقدم بالإثباتات والتي يمكن إجمالها كما يلي:

1. قسيمة راتب أو إثبات بأن الشخص عاطل عن العمل.
2. وثائق ضريبية يتم دفعها داخل القدس حسب طبيعة عمل الشخص.
3. فواتير متعددة مثل، الهاتف، الكهرباء، المياه.
4. استلام مخصصات التأمين الوطني.
5. شهادة خطية من محامي للشخص الذي يعيش في بيت العائلة.

ويمكن تلخيص أهم عناصر سياسة مركز الحياة فيما يلي:

1. إلغاء الإقامة وذلك بسحب الهويات المقدسية من الأشخاص الذين لم يثبتوا مركز حياتهم في القدس.
2. رفض لطلبات لم الشمل وتعقيد الطلبات لإثبات مركز الحياة.



3. رفض تسجيل الأطفال في هويات والديهم وعدم إعطائهم أرقام هوية وعدم تسجيلهم في سجل السكان، وذلك إذا كان أحد والديهم من الضفة الغربية وخاصة إذا كانت الأم<sup>(1)</sup>.

### 3.8.3. الحالات التي يستخدمها الاحتلال لسحب هويات المقدسيين:

تسعى سلطات الاحتلال في القدس الشرقية للبحث عن أي سبب يجيز لها إلغاء حق إقامة المواطن المقدسي، ومن ثم سحب هويته، فالهدف لديها واضح تماماً، وهو إفراغ المدينة من سكانها العرب الفلسطينيين المقدسيين، فحكومة الاحتلال مدفوعة وبشكل دائم بذرائع التوازن السكاني والقنبلة الديموغرافية وخاصة في القدس المحتلة، ولذلك فأسباب سحب هوية المقدسيين متعددة ومتنوعة، بحيث أنّ شروط الإقامة والاحتفاظ بالهوية المقدسية، يُصعب من حياة الفلسطينيين المقدسيين في القدس ويزيد من تعكير صفو حياتهم، ومن أهم الأسباب التي يتم فيها سحب هويات المقدسيين ما يلي:

1. عند تقديم طلب لم الشمل والحصول على رفض، يكون هذا الرفض ناتج عن أنّ الزوج أو مقدم الطلب لم يستطع إثبات مركز حياته وبالتالي يتم سحب الهوية بشكل تلقائي.

2. كل من يسكن خارج حدود الدولة حسب المادة الأساسية (أ) لأنظمة الدخول إلى إسرائيل وكل من غادر البلاد لأكثر من سبع سنوات، وقام بتغيير مركز حياته، لا يحق له الإقامة في القدس.

3. سحب هوية الزوجة المقدسية المتزوجة من غير مقدسي، ويقوم خارج حدود القدس، وفي هذه الحالة يتم إلغاء إقامة الزوجة بعد ستة أشهر من مغادرتها البلاد (القدس)، وتضطر الزوجات المقدسيات في حالات كثيرة ترك الزوج والاستئجار في القدس للمحافظة على هويتها، مما يسبب في تشتت الأسرة وأحياناً إلى تفككها.

4. من يسكن خارج حدود بلدية القدس، يعرض نفسه بفقدان حق إقامته وخسارة الحقوق المدنية التي يحصل عليها المقدسي من مؤسسة التأمين الوطني، وذلك استناداً لقانون السبع سنوات المتواصلة حيث يتم إلغاء الإقامة ومن ثم سحب الهوية دون سابق إنذار أو مراجعة.

(1) الزغير، هنادي، التهجير الصامت إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، الملتقى الفكري العربي، القدس: (2007)، ص 15.

5. إلغاء حق الإقامة للطلاب المقدسين الذين يدرسون في الخارج ويتغيبون بسبب الدراسة لأكثر من سبع سنوات، على الرغم من أن قرار وزير الداخلية يقضي بعدم سحب الهوية من الطلاب؛ بشرط أن تكون الجامعة التي يدرس فيها معترف بها وتمنح درجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه. إلا أن مكتب الداخلية لم يكن ليلتزم بقرار من وزير الداخلية.

6. عدم إصدار هوية بدل مفقود أو تالف إلا بالشروط التالية:

- إثبات مكان الإقامة ومركز الحياة في القدس لمدة سبع سنوات سابقة.
  - إثبات مكان الدراسة للشخص أو لأولاده.
  - إثباتات تلقي الشخص للخدمات الصحية داخل القدس.
  - إثباتات مكان العمل للشخص من مؤسسة التأمين الوطني ومصادقة المؤسسة على كون أن الشخص مقيم في القدس بشكل فعلي، ويدفع التزاماته للمؤسسة بانتظام.
7. عدم إصدار هوية للشخص الذي بلغ (16) سنة وذلك في الحالات التالية:

- في حالة كون المواطن المقدسي يقطن خارج حدود الدولة، وفي هذه الحالة تتذرع الداخلية بأنّ مقدم الطلب ليس من سكان أو مقيم في القدس، وذلك من خلال ما يتم كشفه من حاسوب المعابر.
- إثبات مركز الحياة لمدة سبع سنوات أو سيتم ذلك من خلال مجموعة من الإثباتات المعقدة مثل إثباتات بدفع ضريبة الأرنونا، وشهادات المدارس وخلو طرف من مؤسسة التأمين الوطني وشهادات تطعيم متابعة صحية.
- كل شخص بلغ (16) سنة ويكون أحد والديه غير مقدسي عليه أن يقدم مستندات من تاريخ زواج الأبوين وإثبات مكان السكن من تاريخ الزواج وغير ذلك من شروط تعجيزية<sup>(1)</sup>.

(1) سكافي، اتبسام، القدس الهوية والإقتلاع، مصدر سابق، ص84.

### 4.8.3. إحصاءات حول سحب هويات المقدسيين :

بعد عام 1967م سحبت سلطات الاحتلال آلاف الهويات المقدسية من أصحابها، وذلك ضمن الحجج والذرائع المختلفة، وقد بلغ العدد منذ العام 1967-2010 سحب ما يزيد عن 14500 بطاقة هوية مقدسية، أو ما يعادل 70 ألف فلسطيني فقدوا حق الإقامة داخل مدينة القدس لأسباب مختلفة<sup>(1)</sup>.

وتؤكد هذه الإحصاءات مجموعة من المؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان والدفاع عن الفلسطينيين في مدينة القدس الشرقية، فقد أورد مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية أعداداً قريبة من ذلك، وكذلك فقد أوردت منظمة بيتسليم أعداداً مشابهة وذلك حسب الجدول (12.2):

جدول(12.2): عدد البطاقات المسحوبة من المقدسيين من عام (1993-2010)<sup>(2)</sup>

العام	عدد بطاقات الهوية المسحوبة
1993	32
1994	45
1995	91
1996	739
1997	1067
1998	788
1999	411
2000	207
2001	15
2002	لا تتوفر معطيات لهذا العام لدى منظمة بيتسليم، وحسب معطيات مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فإنّ الهويات المسحوبة في هذا العام هي (120) بطاقة هوية.
2003	272
2004	16
2005	222
2006	1363
2007	289
2008	4577
2009	717
2010	191
<b>المجموع 11162</b>	

(1) التفكجي ، خليل، القدس تاريخ المستقبل، تحرير عصام نصار، مصدر سابق، ص 271.

(2) معطيات حول تجريد حق المواطنة في القدس، منظمة بيتسليم، 2011/1/1، www.btselem.org

جدول(13.2):وقد أورد مركز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في القدس أعداد سحب الهويات من المقدسيين

من عام 1967-1992 كما يلي<sup>(1)</sup>:

عدد بطاقات الهوية المسحوبة	العام
105	1967
395	1968
178	1969
327	1970
126	1971
93	1972
77	1973
45	1974
54	1975
42	1976
35	1977
36	1978
91	1979
158	1980
51	1981
74	1982
616	1983
161	1984
99	1985
84	1986
23	1987
2	1988
32	1989
63	1990
20	1991
41	1992
المجموع 3028	

<sup>(1)</sup> حقائق ووثائق، حقوق الإقامة ، مركز القدس للحقوق الاجتماعية والاقتصادية، القدس:2010/12/30، www.jcser.org

### 9.3 إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة:

حرصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي على طمس أي شكل من أشكال السلطة العربية في القدس المحتلة، وقامت بتعزيز قبضتها على كافة شؤون الحياة في المدينة، حرصاً منها على إعطاء لونها واحداً للمدينة وهو لون الاحتلال، لقد اتبعت سلطات الاحتلال في القدس الشرقية سياسةً من شأنها محاربة الوجود العربي الرسمي، والذي كان يظهر بصور متعددة، أو كان امتداداً للإدارة العربية إبان الحكم العربي الأردني للمدينة.

لقد حلت مؤسسات عربية عديدة لملء جزء من الفراغ الذي خلفه غياب الحكم العربي للمدينة. ولقد لعبت المؤسسات الأهلية وغير الحكومية الفلسطينية دوراً بارزاً في مدينة القدس على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليمية والصحية، وكانت نشاطات هذه المؤسسات ملفتةً للنظر من حيث الدور الذي تؤديه لمصلحة المدينة ومواطنيها ومقدساتها من جهة، وعروبتها وعدالة قضيتها من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.

لقد كان من الطبيعي أن يفرز المجتمع الفلسطيني المدني؛ المؤسسات والجمعيات والأشكال الإدارية الممكنة في مدينة القدس، لأن هذه المدينة شكلت الهوية الروحية للشعب الفلسطيني ووجوده، وهي المركز الثقافي والإعلامي والفني والتعليمي والاقتصادي، وهي الوجه الوطني القومي، كما أنها تمثل المركز السياسي الفلسطيني.

وقد عبّر المرحوم فيصل الحسيني عن قيمة هذه المؤسسات لمدينة القدس وللمواطن العربي المقدسي، حيث قال: ( إن وجود المؤسسات الفلسطينية في المدينة هو تعبير عن الوجود الفلسطيني في القدس، إن الفلسطينيين لا يسعون إلى فرض هذا الوجود على الأمر الواقع، إن الفلسطينيين موجودون في القدس كأمر واقع، إنه وجود أصيل، وفي الواقع إن الإسرائيليين هم اللذين يحاولون أن يغيروا الوضع على الأرض وأن يخلقوا وقائع جديدة في المدينة)<sup>(2)</sup>.

(1) ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران 1967-2009، سلسل تقارير القدس (1)، منظمة التحرير الفلسطينية، القدس:

(2010)، ص 52.

(2) إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس تطهير عرقي للفلسطينيين ومحو لتاريخهم الأصيل، معهد الأبحاث التطبيقية (أريج)، بيت لحم:

www.poica.org/editor/case\_studies/view، 2011/10/28.

لقد استهدفت سلطات الاحتلال، المؤسسات الفلسطينية المتعددة، وشنّت عليها حرباً بلا هوادة، وذلك لمعرفة الأكيدة عن الدور البارز الذي تقوم به هذه المؤسسات لصالح شعبها ومواطنيها الفلسطينيين المقدسيين، لقد قامت سلطات الاحتلال من خلال سياسات وقوانين وإجراءات عنصرية، لهدم ما حافظ عليه الفلسطينيون من عروبة القدس، ولاقتلاعهم من أرضهم وإحلال مستوطنين مكانهم، وإنكار ثقافة الشعب الفلسطيني وتراثه الإنساني وهدم مؤسسات الشعب الفلسطيني في القدس التي هي رمز الوطن وهويته، واستبدالها بثقافة الاحتلال ومؤسساتها، إنّ حجم الممارسات الإسرائيلية تجاه المؤسسات الفلسطينية وطبيعة هذه الممارسات، تشكل حرباً واضحة على القدس ومواطنيها، ومقدساتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها، وهي حرب وجود للإنسان الفلسطيني وحرب على من يمثل وجوده.

ويضيف مدير مؤسسة القدس للتنمية خالد زبارقة والتي أغلقها الاحتلال بأن إغلاق المؤسسات هو محاولة للتفرد بالإنسان المقدسي، وتفريغ القدس من المؤسسات الوطنية لحساب المؤسسات الصهيونية التي تحاول أن تتغلغل في المجتمع الفلسطيني، ويرى زبارقة أنّ إغلاق المؤسسات من قبل سلطات الاحتلال؛ هو نتيجة لنجاح هذه المؤسسات المدنية والأهلية في خدمة المواطن المقدسي، وتدعيم صموده في وجه مخططات التهويد وتفريغ المدينة<sup>(1)</sup>.

### 1.9.3. أنواع المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة:

تعددت أشكال المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة، وعكس هذا التعدد والتنوع الحاجة الماسّة للمجتمع الفلسطيني المقدسي الذي عانى من الفراغ الذي خلفه احتلال المدينة المقدس، ويمكن إجمال هذه المؤسسات كالتالي<sup>(2)</sup>:

1. **الجمعيات الخيرية**، وهي جمعيات تقوم بتقديم الخدمات المجانية، الإغاثية والاستشارية للمواطنين في مدينة القدس، ومنها اتحاد الجمعيات الخيرية لمدينة القدس، لجنة زكاة صور

(1) المؤسسات المقدسية بين الإغلاق والتهميش، وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا)، 2012/3/29، www.safa.ps .

(2) الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، دليل المؤسسات الأهلية في القدس، 2007.

باهر، جمعية العطاء لخدمة المسنين، جمعية الوفاء الخيرية النسائية، جمعية الدفاع عن أراضي وعقارات سلوان وغيرها من الجمعيات ذات الصبغة المجتمعية المدنية.

2. جمعيات ومؤسسات تعليمية وصحية وشبابية ومؤسسات القطاع النسوي ومنها: مركز سبافور الطبي للأطفال، جمعية الإغاثة الطبية، جمعية المقاصد الخيرية، جمعية الهلال الأحمر، ومن المؤسسات التعليمية مركز دراسات القدس، دار الطفل العربي ومركز السرايا لخدمة المجتمع ومؤسسة بناء المستقبل. ومن المؤسسات الشبابية، جمعية شباب البلدة القديمة دائرة تنمية الشباب، جمعية الشبان المسيحية وجمعية الشابات المسلمات، وملتقى التراث الشبابي، ورابطة أندية القدس. ومن المؤسسات النسائية، مركز القدس للنساء، ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، وجمعية الإتحاد النسائي، وجمعية سيدات القدس.

3. مؤسسات نقابية وروابط واتحادات مهنية، ومنها نقابة أدلاء السياحة، نقابة الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين الفلسطينيين، نقابة المهندسين، نقابة أطباء الأسنان، نقابة الأطباء، الإتحاد العام لنقابات عمال فلسطين - القدس، وغيرها من النقابات.

4. المؤسسات الإعلامية والأهلية وهي مؤسسات مستقلة عن القطاع الحكومي، وقد تم إنشاؤها بمبادرات خاصة تابعة للقطاع الخاص، وتضم الصحف اليومية والأسبوعية والمجلات والنشرات الأسبوعية والدورية، والمكاتب الإعلامية، كما تضم المؤسسات الثقافية والفنية مثل المسرح الوطني الفلسطيني، والفرق المسرحية المتجولة وكل هذه المؤسسات تعمل وفق تراخيص قانونية لا يحق لسلطات الاحتلال أن تسحب تراخيصها دون أي سبب<sup>(1)</sup>.

### 2.9.3. تأثير إغلاق المؤسسات الفلسطينية على مدينة القدس ومواطنيها:

تسعى سلطات الاحتلال بكل الوسائل؛ للتضييق على المؤسسات التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في القدس المحتلة، وذلك بإعاقه مهام هذه المؤسسات التي تقوم بها تجاه المدينة ومواطنيها.

(1) عودة ، يعقوب، حوليات القدس، العدد الثامن، رام الله: (2010)، ص33.

لقد قامت سلطات الاحتلال بفرض الضرائب الباهظة على هذه المؤسسات، ومنعها من التوسع أو القيام بأي عمليات ترميم وإصلاح في داخلها، وقامت بإغلاق العديد منها. لقد كانت لهذه الإجراءات أثراً سلبية كبيرة انعكست على الأرض والإنسان الفلسطيني في القدس المحتلة.

توفر الجمعيات والمؤسسات الفلسطينية في القدس جزءاً من احتياجات المواطنين الفلسطينيين في مختلف القطاعات، حيث تضطلع هذه المؤسسات بدور وطني مقاوم، يسهم إسهاماً واضحاً في تثبيت الفلسطيني على أرضه، مما حمى الفلسطينيين من سياسة الدمج التي تمارسها سلطات الاحتلال، ممثلة ببلديته ذات الإجراءات العنصرية.

كما لعبت هذه المؤسسات دوراً في تنمية المجتمع المحلية في القدس الشرقية المحتلة في المجالات المدنية والإنسانية التي تهتم بشؤون المواطن المقدسي اليومية، إن إغلاق هذه المؤسسات انعكس بشكل مباشر في كل شأن من الشؤون التي تقوم هذه المؤسسات بمتابعتها، ولهذا فقد قاوم المواطن الفلسطيني؛ سياسة إغلاق المؤسسات ولجأ في ذلك للوسائل الممكنة سواء كانت قانونية أو بدائل في استبدال ما يخلق من المؤسسات بغيره وبأسماء جديدة إن أمكن، ليتيح لنفسه متنفساً بديلاً عن سلطات الدولة المفقودة في القرى العربية المحتلة<sup>(1)</sup>.

### 3.9.3. أهم المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس المحتلة:

#### 1- بيت الشرق ( الأورينت هاوس)<sup>(2)</sup>:

في سنة 1897م، قام إسماعيل بيك الحسيني، مدير التعليم العربي في السلطة العثمانية ببناء هذا الصرح العربي الفلسطيني، الذي جسد فيما بعد السيادة العربية الفلسطينية على أرض القدس، خلال كل الاحتلال، حيث كان مقراً للسلطة العربية التي استقبلت فيه الوفود الرسمية قبل أن تطأ قدم الاحتلال هذه المدينة ومنها قيصر ألمانيا وليام الثاني، والإمبراطور الأثيوبي وغيرهم.

(1) عودة، يعقوب، حوليات القدس، مصدر سابق، ص39.

(2) ملحق رقم (10).



على مدى تاريخه، قام بيت الشرق بأدوار هامة في مدينة القدس عدا عن كونه المقرّ غير الرسمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد انطلقت منه جمعية الدراسات العربية كجمعية فكرية ثقافية علمية تسعى لتوثيق وترسيخ الوعي في فلسطين.

كما زوّد بيت الشرق قطاعات المجتمع الفلسطيني الفقيرة والموجودة شرقي القدس، بأشكال مختلفة من الدعم المادي وغير المادي كالصحة والتعليم والاحتياجات القانونية التي أسهمت في الدفاع عن قضايا المقدسيين أمام المحاكم الإسرائيلية.

كان بيت الشرق مكاناً للحوار في الأمور السياسية والدبلوماسية، كما كان مركزاً للمعلومات في الوكالات الدولية، ومثل بيت الشرق رمزاً رئيساً للسيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعمل على مساعدة المؤسسات غير الحكومية الدولية في إنجاز نشاطاتها التنموية في المدينة.

وقد تعرض بيت الشرق قبل إغلاقه، لإجراءات عديدة منها:

1. وضع خيمة اعتصام أمام بيت الشرق، يجلس بها مستوطنون متطرفون تحت حماية أجهزة الأمن الإسرائيلية، يقومون بمراقبة واستفزاز كل من يدخل ويخرج من وإلى بيت الشرق.
2. اتهام بيت الشرق وأقسامه، بأنه يمارس أعمال تخص السلطة الفلسطينية في القدس، معتبرين ذلك مخالف للاتفاقيات، حيث أنّ مسألة القدس مؤجلة للمرحلة النهائية.
3. تحريض البعثات الدبلوماسية الأجنبية، والوفود الزائرة بعدم زيارة بيت الشرق.
4. اتخاذ موقف إسرائيلي يقضي بعدم استقبال أي وفد أجنبي يزور بيت الشرق.
5. إصدار بنيامين نتنياهو رئيس وزراء إسرائيل بعد عام 1996، قرار بإغلاق بيت الشرق، وحدث معركة دبلوماسية، طويلة انتهت بتأجيل القرار.
6. إغلاق مقر بيت الشرق وجميع المؤسسات التابعة له بقرار من وزير الأمن الداخلي (عوزي لاندوا) في 2001/8/10 لمدة ستة أشهر وما تزال قرارات الإغلاق المتوالية تتجدد لهذه اللحظة<sup>(1)</sup>.

(1) طلب، جمال، بيت الشرق والقدس رمز السيادة والسلام العادل المنشود ، مجلة العونة ، وزارة شؤون المنظمات الأهلية ، أكتوبر (2010) ، [www.mongoa.gov.ps/arabic/owneh](http://www.mongoa.gov.ps/arabic/owneh)

## 2- الغرفة التجارية الصناعية العربية:

تأسست عام 1936، وأغلقتها الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 10/8/2001، ومن الأعمال التي كانت تؤديها الغرفة التجارية، الدفاع عن مصالح أعضاء الغرفة، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في المدينة، والإسهام في حل مشاكل الأعضاء، العمل على تطوير اقتصاد المدينة في كافة القطاعات الاقتصادية.

## 3- المركز الفلسطيني لتطوير المشاريع الصغيرة:

وهي مؤسسة أهلية غير ربحية وغير حكومية، وقد تأسست عام 1995، بتمويل من الاتحاد الأوروبي لدعم المنظمات الغير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد قام المركز بدعم أكثر من 50 مشروعاً في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومشاريع التعليم والخدمات الاجتماعية في القدس<sup>(1)</sup>.

## 4- جمعية الدراسات العربية:

تأسست عام 1980، وهي تختص بالدراسات والأبحاث والتوثيق وجمع المعلومات وقد تم إغلاقها في 10/8/2001.

## 5- نادي الأسير الفلسطيني:

وهو مؤسسة تعنتي بالقضايا الإنسانية للأسرى الفلسطينيين، وتقدم لهم الدعم القانوني أثناء التوقيف والمحاكمة، كما يهتم بتقديم المساعدة للمحررين من السجون الإسرائيلية، وقد تم إغلاق نادي الأسير بتاريخ 10/8/2001.

كما وأغلقت سلطات الاحتلال وخلال فترات متعددة العشرات من المؤسسات والجمعيات والنقابات العاملة في القدس ويمكن إجمال ذلك في الجدول التالي:

(1) عودة، يعقوب، حوليات القدس، مصدر سابق، ص42.

جدول(14.2):المؤسسات والجمعيات والنقابات التي أغلقها الاحتلال منذ عام (1993-2010)<sup>(1)</sup>:

الرقم	اسم المؤسسة المغلقة	تاريخ الإغلاق	عنوان المؤسسة
1	رابطة الأندية المقدسية	1997	القدس
2	دائرة تنمية الشباب	1997	القدس
3	جامعة القدس	2001	شارع نور الدين
4	مؤسسة النشر والبحث	2001	
5	مكتب وإدارة التعليم العالي	2001	
6	مكتب التعاون	2001	
7	دائرة الخرائط ونظم المعلومات/جمعية الدراسات العربية	2001/8/10	القدس
8	مكتب المؤسسات الوطنية	2001/8/10	
9	بيت الشرق	2001/8/10	شارع أبو عبيدة الجراح
10	الغرفة التجارية الصناعية العربية	2001/8/10	شارع نور الدين
11	نادي الأسير الفلسطيني	2001/8/10	شارع أبو عبيدة الجراح
12	مركز القدس للتخطيط - جمعية الدراسات العربية	2001/8/10	شارع المسعودي
13	دائرة الأسرى والمعتقلين	2001/8/10	شارع المسعودي
14	دائرة الخدمات الاجتماعية	2001/8/10	شارع المسعودي
15	جمعية الدراسات العربية	2001/8/10	شارع أبو عبيدة الجراح
16	مركز تطوير المشاريع الصغيرة	2002/2/8	واد الجوز
17	المجلس الأعلى للسياحة	2002/8/10	واد الجوز
18	مركز أبحاث الأراضي - جمعية الدراسات العربية	2002/8/10	شارع أبو عبيدة الجراح
19	اتحاد الغرف التجارية العربية الصناعية الزراعية	2002/6/5	شارع الرشيد/يساب الساهرة
20	جمعية القدس للثقافة والتراث العربي		واد اجوز
21	نادي الخرجين العرب	2004/4/4	الشيخ جراح
22	جمعية الرعاية للمرأة العربية	2004/4/4	شارع الأصفهاني

### 10.3 مشروع القطار الخفيف والشوارع الاستيطانية في القدس الشرقية:

إن حجم المشاريع الاستيطانية في القدس الشرقية؛ جعل حكومة الاحتلال تبحث عن السبل المختلفة لتذليل العقبات التي أنشأتها، سواء من بناء الجدار أو من حجم البناء الاستيطاني الذي بات يستوعب أعداداً كبيرة من المستوطنين، وقد تطلّب ذلك خلق بنية تحتية من الشوارع تتلاءم والتوسعات

(1) عودة، يعقوب اغلاق مؤسسات القدس تطهير عرقي لمدينة القدس العربية، حوليات القدس، العدد الثامن، (2009-2010)، ص45.

الجديدة، وإيجاد شبكة موصلات لربط المستوطنات بمركز مدينة القدس المحتلة، ومن هذه الشوارع شارع رقم (45) الذي يشق أراضي بيت عور التحتا ووصولاً إلى القدس، وشارع رقم (443) الذي صادر أراضي بيتونيا ورافات وقلنديا وصولاً إلى القدس، وشارع رقم (60) من بيت لحم (غوش عتصيون) وصولاً إلى القدس، وشارع رقم (1) من معاليه أدوميم إلى القدس، وشارع رقم (1) داخل القدس، ويوجد عشرات الشوارع العرضية (37 شارع عرضي) التي تحول خطوط السير من القدس العربية إلى المناطق الغربية من القدس، مما أدى إلى نشوء أزمات اقتصادية في المدينة، أجبرت الكثير من المشاريع الاقتصادية والخدمات الفلسطينية على الرحيل من المدينة إلى الضواحي القريبة<sup>(1)</sup>.

إنّ الشوارع التي قامت سلطات الاحتلال بشقها في محيط مدينة القدس وداخلها، نهبت من خلالها حكومة الاحتلال أراضي المواطنين الفلسطينيين، كما أنها أسهمت في عزل مدينة القدس عن محيطها العربي، كذلك فإنّ هذه الشوارع تهدف إلى إضفاء نوع من الحداثة على المدينة المقدسة؛ تسهم في سلب طابعها العربي والإسلامي، وتزيد من حدة تهويدها.

وزيادة على هذه الشوارع الالتفافية، فقد قامت إسرائيل بتشغيل مشروع القطار الخفيف داخل مدينة القدس، حيث تم التفكير في هذا المشروع أواسط التسعينات، بحجج وذرائع مختلفة، كالتخفيف من الاختناق المروري، وتشجيع الجمهور على استخدام النقل العام، والتقليل من التلوث وإعادة تطوير مركز المدينة. ويتكون مشروع القطار الخفيف من شبكة ذات ثمانية خطوط ترتبط بخدمات الحافلات ومنشآت للتوقف والصعود<sup>(2)</sup>.

ويمتد مشروع القطار الخفيف من منطقة شمال القدس المحتلة أقصى بيت حنينا والرام مروراً بشعفاط وجبل المشارف وحي الشيخ جراح والمصرارة ومنطقة مأمن الله.

وتشير مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، إلى أنّ مشروع القطار الخفيف هو مشروع احتلالي تهويدي من الدرجة الأولى، ويأتي هذا المشروع ضمن مخطط كبير لتهويد القدس واستهدافها، فهذا المشروع للقطار الخفيف يربط المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة والمستوطنات التي أقيمت في القدس المحتلة بربطها بمدينة القدس، خاصة المنطقة الواقعة شمال غرب البلدة القديمة من

(1) الهندي، عليان، سياسة الفصل والعزل - قراءة في المخطط الإسرائيلي، هيئة شؤون المنظمات الأهلية، رام الله: (2002)، ص175.

(2) مشروع القطار الخفيف في القدس صمم لينسجم مع الأسطورة الإسرائيلية في المدينة، صحيفة القدس، العدد 15092، 2011/8/18.

القدس والمسجد الأقصى، في منطقة حي المصراة وباب العامود والباب الجديد وباب الخليل، وترى مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، أنّ مشروع القطار الخفيف، يقطع أوصال الأحياء والبلدات المقدسية الفلسطينية، خاصة بيت حنينا وشعفاط، ويترك آثار كارثية، سكانية واقتصادية وأخرى اجتماعية، ويقتطع مساحات من الأراضي المقدسة الفلسطينية، كما أنّ هذا المشروع يهدف ويسعى إلى طمس المعالم العربية والإسلامية لمدينة القدس المحتلة، خاصة في منطقة باب العامود وباب الخليل، حيث يعزل القطار الخفيف ويخنق في الوقت نفسه هذه المناطق عن امتدادها مع مدينة القدس المحتلة<sup>(1)</sup>.

وحول جدوى مشروع القطار الخفيف في القدس، فقد أوردت صحيفة القدس تقريراً عن صحيفة الغارديان البريطانية من مراسلها في القدس، حيث عنونت التقرير تحت عنوان ( حل للازدحام أو مؤامرة إسرائيلية) حيث أورد التقرير بعض وجهات النظر المعارضة للمشروع، والتي من بينها، أنّه في مدينة ذات تاريخ طويل من التفجيرات سيكون القطار الخفيف معرضاً للهجمات، كما يعتقد بعض المعارضين على المشروع أنّ هذا المشروع مثال آخر على تشديد قبضة إسرائيل على القدس الشرقية المحتلة، وجزء من محاولة لإيجاد قدس غير قابلة للتقسيم. كما أورد التقرير عن ( جيرارد هيومان) وهو مهندس معماري ومخطط للمدن وناقد نشط للمشروع : " سكان المدينة دفعوا الثمن من خلال الأرجل المكسورة والأعمال التجارية المنهارة، لقد تسببت إنشاءات القطار في نشر الفوضى في المدينة طيلة عقد من الزمان". ويحتج هيومن بأنّ القطار الخفيف غير مناسب بالمرّة لمدينة صغيرة مثل القدس عدد سكانها (800) ألف نسمة، وأنّ تحديث شبكة المواصلات يجب ان يكون أرخص كلفة وأقل مرونة وأماناً وفعالية.

وحسب تقرير الغارديان، فإنّ دانييل سيمان، وهو محام يساري في المدينة، يتساءل لماذا خطط مسار القطار الخفيف ليمر عبر الأحياء الفلسطينية؟!، ويجب: الهدف هو خدمة أسطورة أنّ القدس هي عاصمة إسرائيل غير القابلة للتقسيم، والمشروع فيلّ أبيض، قيمته مئة مليون دولار، صنع ليكون منسجماً مع الأساطير المتعلقة بالقدس، أكثر من تلبية الاحتياجات الحضرية للمدينة<sup>(2)</sup>.

(1) مشروع القطار الخفيف في القدس المحتلة هو مشروع احتلالي ضمن مشروع كبير لتهود القدس واستهداف الأقصى، مؤسسة الأقصى للوقف والتراث، 2010/5/20، 2010/05، [www.iaqsa.com](http://www.iaqsa.com)

(2) صحيفة القدس، العدد 15092، مصدر سابق، 2011/8/18. <http://www.alquds.com/news>

القدس في المفاوضات والاتفاقيات الثنائية

- 1.4 القدس ومؤتمر مدريد
- 2.4 القدس في اتفاقية أوسلو
- 3.4 القدس في اتفاقية كامب ديفد الثانية عام 2000م
- 4.4 القدس في خطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس
- 5.4 أثر المفاوضات والاتفاقيات على واقع القدس الشرقية

#### 1.4 القدس ومؤتمر مدريد:

بعد انتهاء حرب الخليج الأولى عام 1991م ؛ تركزت أنظار العالم من جديد على منطقة الشرق الأوسط الذي يعج بالأحداث، إذ أن انتفاضة الحجارة كانت تدور أحداثها في شوارع وأزقة المخيمات الفلسطينية، ومشاهد المصادمات اليومية بين أطفال فلسطين وجنود الاحتلال الإسرائيلي وبنيتها محطات التلفزة العالمية، ويشاهدها إخوانهم العرب والمسلمون، ففي هذه اللحظة وعقب التخلص من خطر العراق على جيرانه ومنها دولة الاحتلال ، كما كانت تدعي تلك الأطراف ، كان لا بد من وضع حد للمصادمات اليومية في الشوارع الفلسطينية، وإنهاء مبررات حدوث تعاطف عربي وإسلامي مع الشعب الفلسطيني، الذي ذكّر العالم أنه ما زال يرزح تحت الاحتلال وأن أرضه مصادرة وتقام عليها المنشآت الاستيطانية ، وأن العالم الذي تعامل مع احتلال الكويت بتجيش الجيوش، والاستخدام المفرط للقوة، عليه أن ينهي الاحتلال الإسرائيلي الجاثم على الأرض الفلسطينية عشرات السنوات.

لقد تسببت أزمة الخليج وما نتج عنها من تشكيل ائتلاف دولي إلى إجبار حكّام العراق آنذاك؛ على التراجع عن احتلال الكويت وفرضت عليه عقوبات مشددة ، لقد تسبب ذلك بإجراج الإدارة الأمريكية، واضطرارها للبحث عن ظهور لا يشير أنها تكيل بمكيالين في سياستها تجاه الأزمات في المنطقة ، وبأنها ليست ضد احتلال العراق للكويت فقط ، بل أيضا ضد الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والسورية واللبنانية، ولهذا ساعدت تلك الأزمة الناتجة عن احتلال العراق للكويت، وحاجة الولايات المتحدة لتشكيل ائتلاف دولي ؛ لتطبيق قرارات الأمم المتحدة على العراق ، على اتخاذها الموقف الذي اتخذته إزاء انعقاد مؤتمر دولي للسلام، يؤكد المسؤولية الدولية في إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي وما نتج عن ذلك من احتلال للأراضي العربية، وإلزام إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تطالبها بالانسحاب من كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة وباقي الأراضي العربية ، لقد قامت الولايات المتحدة بتحريك مدعوم دولياً لإيجاد صيغة أدت إلى انعقاد مؤتمر مدريد .

لقد قدمت الولايات المتحدة مجموعة من المقترحات تسهّل عملية انعقاد المؤتمر عرفت آنذاك بالمبادرة الأمريكية والتي جاء في بعض نصوصها ما يلي<sup>(1)</sup>:

(1) القضماني ، أحمد علي مؤتمر مدريد للسلام ، 2005/11/11 <http://www.aljabha.org/index.asp?i=16242>

1- التزام الولايات المتحدة بالعمل على تحقيق سلام عادل وشامل يحفظ لجميع الأطراف؛ حقوقهم المشروعة دولياً بما في ذلك الحقوق السياسية للشعب العربي الفلسطيني، ويرتكز هذا السلام على القرارين (242)،(338).

2- تؤكد الولايات المتحدة التزامها المسبق بعدم الاعتراف بقرار إسرائيل بضم القدس وبضم الجولان.

وكانت المبادرة الأمريكية عبارة عن وسيلة لتسهيل جلب العرب أصحاب الحقوق، إلى طاولة المفاوضات، في حين قابلت إسرائيل ذلك بمجموعة من اللاءات:

3- لا للانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة.

4- لا للتراجع عن ضم القدس باعتبارها عاصمة موحدة لإسرائيل.

5- لا لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وعقب مؤتمر مدريد انتهجت إسرائيل بقيادة رئيس وزرائها إسحق شامير، سياسة تؤدي إلى تعطيل المفاوضات، أملاً بمجيء رئيس أمريكي أقل تحمساً للسلام، أو أكثر تعاطفاً وتبنياً للموقف الإسرائيلي.

لقد غابت قضية القدس عن وثائق الدعوة لمؤتمر مدريد (30 أكتوبر - 2 نوفمبر 1991)، بسبب إصرار إسرائيل على أن القدس ليست موضوعاً للتفاوض، ورفضها مشاركة مقدسيين في الوفد الأردني المشتركين لكن الولايات المتحدة أبلغت الجانب الفلسطيني في رسالة تطمينات بان كل ما يفعله الفلسطينيون في هذه المرحلة لن يؤثر على مطالبهم في القدس الشرقية ومن حق سكان القدس الشرقية المحتلة؛ المشاركة في مفاوضات المرحلة النهائية.

وفي مفاوضات واشنطن الفلسطينية الإسرائيلية (1991-1993) طالب الوفد الفلسطيني بفتح ملف القدس للتفاوض لأن تأجيل القضية يعني المزيد من سياسات فرض الأمر الواقع والتهويد في المدينة، وأصرّ الوفد الفلسطيني على إن القدس هي موضوع ولاية الحكم الذاتي الفلسطيني في المرحلة الانتقالية، فيما يمكن تأجيل البت في مصير القدس الموحدة للمرحلة النهائية من المفاوضات، وضرورة مشاركة مواطني القدس الشرقية في مؤسسات الحكم الذاتي بالترشيح والانتخاب، وقد بقي الموقف الإسرائيلي على حاله منذ صيغة كامب ديفد الأولى، وكان كل ما قبلت به إسرائيل هو إمكانية تصويت مواطني القدس، ولكن دون الترشح لمؤسسات الحكم الذاتي، ورفضت التعهد بوقف عمليات الاستيطان في القدس بشقيها.



لقد ورد ذكر القدس في أكثر من موقف من قبل الوفد الفلسطيني، محاولاً تأكيد الحق العربي فيها، إلا أنه كان يلقي الرفض من قبل الوفد الإسرائيلي، وكذلك جاء ذكر القدس عبر رسائل أو مذكرات غير رسمية، ففي مذكرة مقدمة من الوفد الفلسطيني إلى الوفد الإسرائيلي في واشنطن بتاريخ 1992/9/21م، حيث ورد في المذكرة: " أنه انطلاقاً من مداورات الأسبوع الماضي، ومن أجل تجنب سوء الفهم، نود البدء بإعادة التأكيد على التزامنا الواضح خلال المباحثات القادمة بمرجعية المفاوضات المستندة إلى قرار 242 وآليات تطبيقه كما يلي... إننا سنرفض تماماً أية اقتراحات أو مشروعات تتناقض مع هذا الفهم، أي تخلق أوضاعاً تجحف بالتطبيق النهائي لقرار 242 ، أو تصعب من تطبيقه في المرحلة النهائية، كما أننا سنعارض بقوة كافة الإجراءات على الأرض الفلسطينية المحتلة التي تؤدي إلى هذا الإجحاف بتطبيق القرار، وسنعتبرها إجراءات مجهضة لاحتمالات النجاح في مفاوضات السلام، وعلى رأس هذه الإجراءات القيام بأية نشاطات استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة، أو أية إجراءات تخلق شكوكاً حول انطباق القرار 242 على القدس الشرقية، أو تكريس ضمها أو توسيع حدودها البلدية، أو تغيير هويتها كمدينة فلسطينية، فنحن نفهم أنّ الإطار الجغرافي للحكم الانتقالي حسب القرار 242 يشمل كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة التي احتلت في 5 حزيران 1967 أو ما بعده"<sup>(1)</sup>.

وفي مذكرة وجهها رئيس اللجنة الاستشارية للوفد الفلسطيني المفاوض المرحوم فيصل الحسيني، إلى وزير الخارجية الأمريكي آنذاك ( جيمس بيكر)، يحدد فيها المطالب الفلسطينية من المفاوضات، حيث تعرّض في مذكرته للإجراءات الإسرائيلية في القدس وغيرها، حيث جاء في المذكرة " فإن الأهمية الحيوية بالنسبة لنا وبالنسبة لاستمرار عملية السلام، الوقف الفوري لجميع الأعمال غير المشروعة، والوحيدة الجانب والاستباقية من تلك الأعمال، هناك بالدرجة الأولى جميع أنواع الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس، وجميع أنواع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي هي غير مشروعة" ويقول: " ونحن إذ قبلنا بالمقاربة ذات المرحلتين للمفاوضات، نرغب بأن نكرر موقفنا من أنّ المرحلة الأولى الانتقالية للحكم الذاتي هي مرحلة مؤقتة ومرحلية في إطار محدد من الزمن، ويقود بتماسك داخلي وتعاقب إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل، وإلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحق تقرير المصير والعودة للدولة الفلسطينية المستقلة،

(1) مذكرة مقدمة من الوفد الفلسطيني إلى الوفد الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992/9/21، ص 208.

ويجب عدم السماح لأي من الخطوات الانتقالية بالمساس بتلك الأهداف، أو التأثير المعيق للوصول إليها<sup>(1)</sup>.

إنّ مفاوضات واشنطن التي جاءت عقب مؤتمر مدريد، لم تبحث في القضايا الجوهرية "الحدود والاستيطان واللجئين" والتي تعتبر قضية القدس واحدة منها، بل تم ترحيلها إلى المرحلة النهائية من المفاوضات، وبالتالي لم يتم إيقاف إجراءات الاحتلال على أرض مدينة القدس المحتلة.

### 2.3 القدس في اتفاقية أوسلو:

نشأت قناة أوسلو ، بعد ازدياد الإحباط لدى الجانب الفلسطيني، وتحديدًا لدى الفريق الفلسطيني المفاوضات في واشنطن، فقد تم إشراك الفلسطينيين كجزء من وفد أردني فلسطيني مشترك، وحددت شروط المشاركة أن لا يكونوا أعضاء في منظمة التحرير، وأن يكونوا من القادة الفلسطينيين من الداخل، على الرغم أنه كان معلومًا للجميع أنهم كانوا يتلقون كل أوامره من قيادة منظمة التحرير في تونس، وخلال سنة من التفاوض نشأ خلاف بين الوفد الفلسطيني في واشنطن، والذي أراد مفاوضات حقيقية، وقادة منظمة التحرير في تونس غير الراغبين ببذل الجهود طالما أنهم كانوا مستثنين شخصياً من المشاركة المباشرة في المفاوضات<sup>(2)</sup>.

لقد نشأت قناة أوسلو، من خلال العلاقات الشخصية بين قيادات وشخصيات إسرائيلية ونرويجية وفلسطينية، قادت هذه العلاقات إلى لقاءات رسمية نتج عنها اتفاقيات أوسلو.

لقد بُنيت قاعدة السلام منذ أن بدأت في مؤتمر مدريد، على قاعدة قرار مجلس الأمن رقم(242)، وقد تبنت الولايات المتحدة وجهة النظر الإسرائيلية في تفسير هذا القرار ، وخاصة فيما يخص احتلال الأرض الفلسطينية، كما أنّ هذا القرار وضع ليعالج نتائج حرب حزيران عام 1967، دون أن يمت بصلة للقضية الفلسطينية التي أثّرت عند قيام دولة إسرائيل في العام 1948، على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي المفاوضات التي أدارها وزير الخارجية الأمريكية جيمس بيكر مع فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1991، لقد تم فرض المطلب الإسرائيلي بأن يتكون الوفد

(1) المصدر السابق، ص181.

(2) فوغ ، هيلدا ، ترجمة معتصم محمود حيائلة، تفسير قناة أوسلو السرية، معهد أبحاث السلام الدولي، أوسلو: (2000)، ص132.

الفلسطيني المفاوض من فلسطيني المناطق المحتلة عام 1967، ومن دون أيّ من فلسطيني القدس الشرقية المحتلة<sup>(1)</sup>.

لقد عاشت قيادة منظمة التحرير مرحلة صراع، لإثبات وجودها على مشهد المفاوضات، وقد تشكّل تصوّر أنّ إثبات وجود منظمة التحرير في المفاوضات؛ يعتبر نصراً على التصلب الإسرائيلي الذي يقضي بعدم لقاء أيّ من الرسميين الإسرائيليين مع قادة منظمة غير معترف بها من قبل الاحتلال.

لقد حرصت قيادة منظمة التحرير على إثبات وجودها بعد التغييرات التي ظهرت على الساحة الدولية، فقد حققت الولايات المتحدة نصراً على العراق، الحليف المهم لمنظمة التحرير والفلسطينيين، وجاء هذا النصر بعد أن حددت منظمة التحرير موقفها في حرب الخليج الأولى، بتأييدها العلني لصدّام حسين، سواء باحتلال الكويت أو موقفه أمام التحالف الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة لتحرير الكويت.

والأمر الثاني، هو تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور الولايات المتحدة؛ القوة العظمى الوحيدة في العالم، والتي أصبحت تنادي بنظام عالمي جديد، وأنها كما ألزمت صدام حسين بإنهاء احتلاله للكويت، كان لا بدّ وأن تصنع شيئاً بشأن القضية الفلسطينية، والأراضي المحتلة والشعب الذي يقع تحت الاحتلال، والصورة كذلك، اعتقد قادة منظمة التحرير أنّ هذه القضايا تعتبر ظروفًا مؤثرة لإثبات وجود منظمة التحرير والاعتراف بها كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني أو أنّ الفرصة قد تقوت.

لم تكن مفاوضات واشنطن مليئة برغبات قادة المنظمة، ولذلك كانت قناة أوسلو أكثر تعبيراً عمّا يريد القادة في منظمة التحرير، ولم يكن المضيّ في المفاوضات والوصول لإعلان المبادئ ملبياً لحاجات القضية الفلسطينية، وحلّ منطقي لصراع دام عقود طويلة. كانت الصورة كأن هؤلاء القياديين الفلسطينيين قد تهافتوا على توقيع اتفاق أوسلو مع إسرائيل، قبل الحصول على موقف من إسرائيل تجاه المستوطنات والقدس والحدود ولللاجئين، فقد ورد على لسان أحد القياديين من منظمة

(1) الحسن، بلال قراءات في المشهد الفلسطيني، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: (2008)، ص102.

التحرير لحنان عشاوي قوله: " سنوقع الآن ثم تقومون "أي المفاوضين من سكان الأراضي المحتلة" لاحقاً بالتفاوض مع إسرائيل على تفاصيل المستوطنات والقدس"<sup>(1)</sup>.

لقد أفنعت الولايات المتحدة وإسرائيل والزعماء العرب القيادة الفلسطينية بالتوقيع على اتفاق أوسلو، من دون كلمة عن ضمانات حول قضايا المستوطنات والقدس وتقرير المصير، عدا على أن هذه القضايا المركزية وهي جوهر المطالبة الفلسطينية بتقرير المصير، سيجري تناولها في المرحلة الأخيرة، وعندها لا يكون هناك ما يمكن التفاوض عليه بسبب الإجراءات الحاصلة على الأرض.

إنّ كل ما ورد في اتفاقية أوسلو حول القدس، هو ما ورد في المادة الخامسة في البند الثاني والثالث تحت عنوان ( الفترة الانتقالية ومفاوضات الحل الدائم) :

" سوف تبدأ مفاوضات الحل الدائم بين حكومة إسرائيل وممثلي الشعب الفلسطيني، في أقرب وقت ممكن ولكن بما لا يتعدى بداية السنة الثالثة من الفترة الانتقالية"

" من المفهوم أن هذه المفاوضات سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس والللاجئون والمستوطنات والترتيبات الأمنية والحدود والعلاقات والتعاون مع جيران آخرين ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك"<sup>(2)</sup>.

وقد ورد عقب اتفاقية أوسلو ما جاء في مذكرة واي رفر، حول المسّ بقضايا الوضع النهائي في البند الخامس تحت عنوان ( الأعمال أحادية الجانب) : " إدراكاً لضرورة خلق أجواء إيجابية للمفاوضات، لن يبادر أو يقوم أي من الفريقين بأي خطوة التي من شأنها تغيير الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة كما ينص الاتفاق المرحلي"<sup>(3)</sup>.

لقد جاء اتفاق أوسلو وقد تخطى الأمور الجوهرية للقضية الفلسطينية وعلى رأسها قضية القدس، وما كان ذلك إلا لرضوخ الولايات المتحدة وأوروبا وروسيا للشروط الإسرائيلية، ومن ثم رضوخ العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية لهذه الشروط، وبذلك جاءت مساوئ الاتفاق انطلاقاً من بداية خاطئة كان من الممكن تجنبها والانتظار لظروف موضوعية أفضل من ذلك.

(1) سعيد، ادوارد، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، بيروت: دار الآداب، (2002)، ص8.

(2) الحسن ، سعيد: حول اتفاق غزة أريحا أولاً وثائق ودراسات ، عمان : دار الشروق ، الإصدار الثاني ، 1995، ص156.

(3) مذكرة واي رفر، سلسلة الوثائق الفلسطينية ، مركز القدس للإعلام والاتصال، نابلس : (1998)، ص18.

### 3.4 القدس في مفاوضات كامب ديفد الثانية عام 2000

بدأت مفاوضات الوضع الدائم بعد السنة الثالثة من توقيع اتفاق أوسلو ، وبدأت جولات مكثفة من المفاوضات، في أكثر من عاصمة أوروبية، أشهرها ستوكهولم عاصمة السويد، وبعد شهر من المفاوضات التي كان يتولاها صائب عريقات حول الحل مرحلي ، وأشهر من المفاوضات التي كان يتولاها ياسر عبد ربه، قدّم المفاوضات الإسرائيلي اقتراحاً للوضع الدائم، مع خارطة هي الأولى من نوعها تشتمل على عدة نقاط أبرزها:

- ضم ما يقرب من 40% من أرض الضفة الغربية إلى إسرائيل.
- تقسيم الضفة إلى ثلاث معازل.
- إحاطة الأراضي التي سيتم تسليمها إلى الفلسطينيين بشريط عريض من الأرض، تسيطر عليه إسرائيل، ويفصل بين الكيان الفلسطيني عن الأردن ومصر.
- إبقاء إسرائيل مسيطرة على المعابر الحدودية.

وقد رفض الوفد الفلسطيني قبول هذه الخارطة من حيث المبدأ ، ثم جرت محاولة أخرى للتفاوض السري في ستوكهولم ، حيث تولى أحمد قريع أبو علاء التفاوض من خلالها، والتي لم تسفر عن أي تغيير جوهري في الموقف الإسرائيلي، وكان الإسرائيليون في كل هذه المفاوضات يرفضون الحديث عن موضوع القدس، ويقولون إنّ هذا الموضوع يجب أن يترك للقادة من أجل البت فيه.

وقد برز إصرار إسرائيل على ضرورة متابعة هذه المفاوضات من خلال قمة ثلاثية تجمع رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي ورئيس السلطة الفلسطينية ، وقد أقنعت إسرائيل بذلك الرئيس الأمريكي الذي يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، وقام بدعوة الأطراف لهذه القمة في كامب ديفد في الحادي عشر من تموز عام 2000<sup>(1)</sup>.

عقدت القمة برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، بعد أن فشل في تحقيق تقدم على المسار السوري، إثر لقاءه مع الرئيس السوري حافظ الأسد في جنيف في السادس والعشرين من شهر آذار عام 2000، وقد عقدت كامب ديفد على الرغم حجم المخاطر الكبيرة نظراً لتباعد مواقف الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وخاصة حول مدينة القدس.

(1)الحسن، بلال، الخداع الإسرائيلي رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفد وتوابعها، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (2003)، ص10.

وقد ارتكز الموقف الفلسطيني المعلن قبل مؤتمر كامب ديفد؛ على أنه لا تتنازل عن عودة السيادة الفلسطينية على القدس الشرقية المحتلة عام 1967. في حين جاء الإسرائيليون إلى مفاوضات كامب ديفد؛ وقد أعلن باراك صراحةً عند توليه السلطة أنه لن ينفذ أية انسحابات إضافية قبل الوصول إلى تسوية نهائية، لأن ذلك يفقد المفاوض الإسرائيلي ورقة المساومة لتحقيق المطالب التي يريد موافقة الجانب الفلسطيني عليها<sup>(1)</sup>.

لقد ضربت الإدارة الأمريكية ستاراً من السرية على سير المفاوضات، اعتقاداً منها أن أي تسريب للمعلومات قد يؤثر على سير التفاوض، ويؤدي إلى فشل القمة التي كانت بالدرجة الأولى هي حاجة إسرائيلية وأمريكية، وذلك أن الجانب الفلسطيني لم يكن مستعداً لها بالقدر الكافي، وطلب من الإدارة الأمريكية إعطاء مهلة كافية للإعداد له، كما أن سير هذه المفاوضات شهد ضغوطاً أمريكية شديدة على الجانب الفلسطيني، وصل أحياناً إلى الخروج عن حدود اللياقة الدبلوماسية، كما أن الإستراتيجيات التي تم إتباعها مع الوفد الفلسطيني من خلال تفرقة وتوزيع المفاوضين في أماكن سكن منفصلة، كانت توضح تماماً إلى ما كان يهدف إليه الراعي الأمريكي لهذه المفاوضات.

لقد تقدم الراعي الأمريكي في اليوم الثالث من المفاوضات 2000/7/13 بورقة أمريكية، قال عنها أحمد قريع أبو العلاء: "وقد كنا متخوفين سلفاً مما قد تنطوي عليه هذه الورقة من أفكار، نعتقد أنها درست من الجانب الإسرائيلي قبل أن تطرح علينا كورقة أمريكية خالصة، وقد دلت الاجتماعات التي جرت في اليوم السابق على صحة مخاوفنا هذه، ففي لقاء بين الرئيس كلينتون والرئيس عرفات خصص للحديث عن مسألة القدس، قال الرئيس ياسر عرفات: موقفنا المتعلق بالقدس موقف بسيط للغاية، القدس الشرقية لنا والقدس الغربية لهم..."<sup>(2)</sup>.

(1) المجالي، عبد الحميد مسلم، القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاماً من التجاذبات، عمان: وزارة الثقافة، (2009)، ص222.  
(2) قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوصلو إلى خريطة الطريق، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، (2007)، الطبعة الثانية، ص248.

وقد قالت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مادلين أولبرايت عن الورقة الأمريكية: " نهدف من وراء طرح هذه الورقة إلى تقديم دفعة لتحريك المفاوضات بشأن سائر القضايا، ندرك أنّ هناك قضايا أخلاقية كبيرة ولا سيما فيما يتعلق بالقدس"<sup>(1)</sup>.

لقد رفض الوفد الفلسطيني ما جاء في الورقة الأمريكية، حيث يقول أحمد قريع : أجبنا الوزيرة الأمريكية (أنا وصائب): " نحن نرفض التعامل مع هذه الورقة، فقد سجلتم في هذه الورقة، التي تحمل اسم الورقة الأمريكية، الموقف الإسرائيلي الذي رفضنا تسجيله من قبل ، وما ورد فيها عن القدس غير مقبول إطلاقاً ومرفوض تماماً"<sup>(2)</sup>.

بعد فشل التفاوض على الورقة الأمريكية التي تعطي السيادة السياسية لإسرائيل على القدس، مع شكايات بسيطة للجانب الفلسطيني، تقدّم المفاوضات الإسرائيلي بعرض، يشتمل على ضم مناطق متعددة كالمستوطنات والغور والقدس ومستوطناتها المقامة على الأراضي الفلسطينية، وقد كانت إستراتيجية إسرائيل في التفاوض، استثناء القدس الشرقية المحتلة من حدود سنة 1967، وذلك وفق ما جاء في الخريطة التي تم عرضها على الوفد الفلسطيني في اليوم الخامس من التفاوض.

وعلى إثر ذلك وفي إحدى الجلسات الخاصة بقضية القدس، عرض الرئيس الأمريكي تأجيل قضية القدس لمدة عشر سنوات، والاتفاق على باقي القضايا.

لقد تم مناقشة قضية القدس بالتفصيل في كامب ديفد في اليوم السابع للمفاوضات، 2000/7/17، وقد وضع الوفد الفلسطيني قبل الذهاب للجلسة مجموعة من الحقائق التي يمكن أن يستند عليها أثناء التفاوض مثل:

- السيادة ماهيتها وحدودها.
- هل حدودها كما كانت في 1967/6/4.
- مفهوم إسرائيل لمسألة توسيع الحدود بمدينة القدس.
- ما هي المستوطنات المشمولة في الرؤية الإسرائيلية للقدس الموسعة.
- ما هي القرى والضواحي العربية التابعة للقدس.
- ما هي الخدمات البلدية في المفهوم الإسرائيلي.

(1) المصدر السابق ، ص249.

(2) المصدر السابق، ص249.

وعقب وضع مجموعة من الأسئلة والحقائق، بلور الوفد الفلسطيني رأياً على أساس وجود إمكانية لحلين في القدس.

الأول: الاعتراف الصريح الواضح بالسيادة الفلسطينية على القدس الشرقية، والاعتراف بها عاصمة للدولة الفلسطينية، وإلغاء قرار الضم المتخذ سنة 1967.

الرأي الثاني: تدويل مدينة القدس وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181<sup>(1)</sup>.

لقد رفضت إسرائيل الاقتراحات الفلسطينية حيث أن إسرائيل لم تتنازل عن ضم القدس المحتلة، كما أنها رفضت رفضاً قاطعاً أي سيادة غير إسرائيلية على المدينة، وبالتالي لم تسفر جلسات اليوم السابع للمفاوضات في كامب ديفد عن نتائج، مما سبب الضيق للرئيس كلينتون. وقام بعرض صيغة غالباً ما تكون بالتوافق مع الإسرائيليين، إلا أنه أراد جس نبض الوفد الفلسطيني نحو القضايا التي تختص بالقدس، إذ اجتمع بالوفد الفلسطيني ظهيرة اليوم السابع من المفاوضات ووجه خطابه للوفد وعلى رأسه الرئيس أبو عمار بقوله: " لقد بقيت هذا اليوم في كامب ديفد في محاولة لإيجاد حل شامل لموضوع القدس، وهذه فرصة مهمة على الرغم من الإحباط الذي سببتموه لنا، وما أقوله الآن هو موقفي أنا شخصياً، وهو على النحو التالي : في الإمكان أن تكون ( أبو عمار) خادماً الأماكن المقدسة كافة، وإلى جانبك الأمم المتحدة والمغرب، وهذا الأمر يشمل رفع العلم الفلسطيني على الحرم، إذا قبلت ذلك فأنا على استعداد لأن أضغط على باراك من أجل السيادة الفلسطينية على الحي الإسلامي والحي المسيحي في البلدة القديمة سيادة فلسطينية كاملة، ومن الممكن أن يوافق باراك من أجل السيادة الفلسطينية على الأحياء العربية خارج البلدة القديمة وفي الضواحي مثل قلنديا، وكفر عقب، وسميراميس وضاحية البريد،...".

ثم تبع عرض كلنتون الذي رفضه الفلسطينيون لأنه يكرس ضم القدس وسيطرة الاحتلال عليها، عرضاً إسرائيلياً هزياً وكان العرض النهائي الذي يمكن أن يصل إليه الفلسطينيون لو وافقوا عليه، حيث قدم ذلك العرض غلعاد شير أثناء اجتماع لجنة الأرض والحدود والأمن، والتي مثلها من الجانب الفلسطيني أحمد قريع أبو علاء، ومحمد دحلان وسميح العبد خبير خرائط فلسطيني، في

(1) المصدر السابق ، ص265.



حين مثل الجانب الإسرائيلي غلعاد شير والجنرال شلومو يناي ويسرائيل حسون، وبعد تناول أطراف الحديث وجّه غلعاد شير عرضه على الفريق الفلسطيني قائلاً: " نحن نحتاج إلى 650 كيلومتراً مربعاً كي نضع 80% من المستوطنين في كتل استيطانية تكون ذات صلة جغرافية بدولة إسرائيل، وبصورة تسمح بخلق حدود منطقية ومعقولة، لفترة زمنية طويلة، والقدس ليست محسوبة من مجمل النسب الخاصة بالأرض أو السكان، فالقدس عاصمة إسرائيل، وهي مدينة تضم أحيائها الجديدة، ونحن لا نعتبر هذه الأحياء مستوطنات..."(1).

يتضح من خلال مفاوضات كامب ديفد، أنّ قضية القدس كانت قضية أساسية وجوهرية في مجريات وأحداث المفاوضات، كانت قضية القدس العنصر الأهم في فشل مفاوضات كامب ديفد، إذ لم تصل العروض الإسرائيلية والأمريكية في المفاوضات إلى طموح الشعب الفلسطيني، وبالتالي كان الفشل في المفاوضات أمر حتمي، حيث لم تكن حكومة الاحتلال جادة في إعطاء وإرجاع الحقوق وإعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة مقابل السلام، كان همّ إسرائيل الأكبر انتزاع تنازلات فلسطينية وخاصة بشأن قضية القدس، فقد كان الإسرائيليون والأمريكان يهدفون من وراء المفاوضات، انتزاع اعتراف من الفلسطينيين بما تمّ احتلاله بأحقية الاحتلال به، إلا أنّ آمانياته في ذلك لم تتحقق وعادت الوفود دون الوصول إلى اتفاق.

وهكذا فإن الصخرة التي تحطمت عليها المفاوضات في كامب ديفد كانت القدس، وعلى الأخص موضوع السيادة على الجزء الشرقي منها بما في ذلك الأماكن المقدسة حيث تشبث الإسرائيليون بموقفهم القاضي بالسيطرة وعدم التنازل عن القدس الشرقية، وحصلوا في ذلك على دعم أمريكي واضح أثناء القمة وبعدها، وإذا كانت قمة كامب ديفد الثانية لم تنته إلى اتفاق مكتوب حول الحل النهائي، إلا أنّها قد تكون قد أبرزت العقبات الحقيقية التي تحول دون التوصل إلى هذا الاتفاق.

(1) المصدر السابق، ص284.

#### 4.4 القدس في خطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس

بعد انطلاق شرارة انتفاضة الأقصى، التي يرجح البعض أنها كانت من ثمرة فشل مفاوضات كامب ديفيد ، تفجرت الأحداث بشكل لم تشهد له المناطق المحتلة مثيلاً منذ أن سقطت الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967م .

لقد تدرجت الأحداث في انتفاضة الأقصى بصورة لم يكن من المتوقع أن تصل إليه ، من حيث النوعية التي استخدمها الطرفين في المواجهة ، ففي الوقت الذي استخدم فيه الفلسطينيون العمليات الاستشهادية إستراتيجية في الرد على عمليات قتل الفلسطينيين ، أدت هذه العمليات إلى سقوط عدد كبير من القتلى الإسرائيليين ، كما أنّ هذه العمليات أدت إلى زعزعة الأمن الإسرائيلي الداخلي لدرجة عالية ، كما أنه كان لعمليات إطلاق النار ضد المستوطنين وجنود الاحتلال في المناطق المحتلة أثرٌ من حيث القدرة في حماية هؤلاء المستوطنين ؛ الذين تركت أعداداً كبيرة منهم مناطق سكناهم في المستوطنات إلى مناطق أكثر أمناً في المدن الإسرائيلية الموجودة في المناطق المحتلة عام 1948م .

لقد كانت قوة العدوان الإسرائيلي في أحداث ومجريات الانتفاضة الثانية أكثر قمعاً من أي وقت مضى ، كما أن رئيس وزراء دولة الاحتلال آنذاك أرئيل شارون ، قرر التعامل مع الفلسطينيين وكأنهم جيش مدجج بشتى أنواع السلاح ، لذلك استخدم كل وسائل القوة الموفرة في الجيش الإسرائيلي من دبابات مركفاه وطائرات وأقمار صناعية ، وبعد ذلك قام باجتياح المدن الفلسطينية ، وتدمير مقرات السلطة الفلسطينية .

كانت وجهة نظر الولايات المتحدة باتجاه الأحداث الجارية على الأراضي الفلسطينية تسير باتجاهين ،الاتجاه الأول إدانة أي عمل صادر من المقاومة الفلسطينية صغر أم كبر، وتبرير القمع الإسرائيلي تحت عنوان (حق الدفاع عن النفس) للاحتلال وآلاته القمعية .

أما الاتجاه الآخر فقد كانت إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن ترى ولمرحلة معينة من الأحداث أن تترك الطرفين في مواجهة بعضهما لحين أن يتوصلا إلى ضرورة حاجتهما إلى السلام، مع علم الإدارة الأمريكية أن بعدم وجود تهديد إستراتيجي يهدد الكيان الإسرائيلي.

ضمن هذه الظروف ظهرت خطة خارطة الطريق ، التي قامت وزارة الخارجية الأمريكية بإعدادها ، وقد تم نشرها في 2002/4/30 . يقوم الجوهر الأساسي لخارطة الطريق على عنصر الأمن، وهو العنصر الأساسي لدى دولة الاحتلال، فقد جاءت خارطة الطريق لتعرض الحل من خلال ثلاث مراحل، وترتكز على مبدأ الأداء ؛ أي أداء الطرفين في التقدم المتبادل في الخطوات.

قبلت السلطة الفلسطينية الخطة في حين رفضتها إسرائيل ووضعت عليها مجموعة من التحفظات ، وهذه التحفظات تفرغ الخطة من مضمونها، إلا أنّ الخطة لم تقدم تصوراً حول طبيعة الحل الذي يجب أن يتم بقضايا الحل النهائي، وقد جاءت النصوص على شكل عموميات باستثناء بعض المصطلحات الخاصة بقضيتي اللاجئين والقدس، فقد أشارت إلى أنّ حل مشكلة اللاجئين سيشمل حلاً واقعياً، وأن تسوية وضع القدس سيأخذ بالاعتبار المصالح الدينية والسياسية للطرفين، وهي مصطلحات تخدم في جوهرها الموقف التفاوضي الإسرائيلي على حساب الموقف الفلسطيني<sup>(1)</sup>.

لم تكن خارطة الطريق حلاً يلبي احتياجات الفلسطينيين، حتى وإن وافقوا على الخريطة وما زالوا يطالبون بتحقيقها على الأرض، فهي لم تعرض على الفلسطينيين ما تم عرضه في كامب ديفد، بل كان الهدف الأساسي منها أن يعمل الفلسطينيون على وقف العمليات الفدائية ضد إسرائيل والتي أسمتها الخريطة " الإرهاب وإحباط العمليات، وحل البنية التحتية للإرهاب وفقاً لخطة تينيت وزيني" ولا تفرض قيوداً على نشاطات الجيش الإسرائيلي على ضرب الإرهاب كما تسميه الخريطة.

أما في ما يتعلق بمؤتمر أنابوليس، فلم يكن سوى لقاء واحد لفتح الطريق أمام مفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وهو يعتبر أول محادثات سلام شرق أوسطية بهذا المستوى منذ مؤتمر كامب ديفد عام 2000.

(1) البابا، جمال ،خارطة الطريق بين الرؤية الأمريكية والتحفظات الإسرائيلية، مركز التخطيط الفلسطيني 2006/1/16  
www.oppc.pna.net/mag9-10/new-page-4.htm

وقد حضر المؤتمر الولايات المتحدة بصفتها الدولة المنظمة للمؤتمر، إضافة إلى أكثر من أربعين دولة ومنظمة دولية. وقد نتج عن المؤتمر إصدار بيان مشترك بين الرئيس الإسرائيلي آنذاك إيهود أولمرت والرئيس الفلسطيني محمود عباس، يقضي ببدء مفاوضات الحل النهائي.

وقد عبرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كونداليزا رايس عن هدف المؤتمر، الذي أعدت له الولايات المتحدة قائلة: "إن نجاح هذا المؤتمر يعني، انطلاق المفاوضات بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، من أجل إقامة دولة فلسطينية... وإنّ عدم إجراء مفاوضات في السابق كان بسبب ربطها لتحقيق أول شرط من شروط خريطة الطريق"<sup>(1)</sup>.

#### 5.4 أثر المفاوضات والاتفاقيات على واقع القدس الشرقية:

اتضح مما سبق أنّ موضوع القدس والبت فيما يتعلق بمستقبلها، كان يتم ترحيله لما بعده من مراحل، والقفز عن الحديث في شؤون المدينة المقدسة، وما كان ذلك إلا بسبب تمترس الاحتلال حول مواقفه الراضية لوجود أيّ سيادة على المدينة المحتلة غير السيادة الإسرائيلية، وقد نتج عن ذلك أن تم تكبير أيدي السلطة الفلسطينية بالعمل داخل القدس من جهة، ومن الجهة الأخرى فقد أدى ذلك إلى بقاء الاحتلال مسيطراً على المدينة يمارس سلطاته عليها ويمعن في تهويدها بلا رقيب أو حسيب .

لقد تدهورت الأوضاع عامة في مدينة القدس عقب اتفاق أوسلو وما تلاه من اتفاقات وتفاهات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ولقد قسم اتفاق أوسلو المناطق الفلسطينية التي تم احتلالها عام 1967، إلى ثلاث مناطق (A B C) ولكل منها وضعها الإداري والأمني، إلا أنّ مدينة القدس لم تدخل في أيّ جزءٍ من هذا التقسيم، وقد قبل الطرف الفلسطيني بأنها (لا منطقة) وبالتالي بقي المجال مفتوحاً لإسرائيل لتفعل بها ما تريد على الأقلّ لحين الوصول إلى حل دائم.

بعد اتفاق أوسلو بدأت إسرائيل بخطوات كان من أولها التضييق على بيت الشرق، الذي مثل عملياً مقراً لمنظمة التحرير الفلسطينية في المدينة، وكان مرجعية وطنية وسياسية واجتماعية للمدينة،

(1) رايس تحدد أهداف مؤتمر أنابوليس، هيئة الإذاعة البريطانية، 2007/11/21. BBC.Arabic.com

وسرعان ما قامت إسرائيل بإغلاق بيت الشرق نهائياً، وأغلقت بعد ذلك كل المؤسسات التي لها علاقة بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، لقد تحولت مدينة القدس بعد اتفاق أوسلو إلى مدينة بلا مرجعية وطنية، وبلا مركز سياسي وطني يربطها ويتابع قضاياها ويسعى إلى حلها<sup>(1)</sup>.

بعد اتفاق أوسلو قامت إسرائيل بعزل القدس عن محيطها الفلسطيني، وكان ذلك بفرض قيود مشددة على دخول الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى داخل المدينة ، ومن ثم أعقب ذلك بعزل القدس من خلال بناء جدار العزل؛ الذي عزل جزءاً كبيراً من الحاملين للهوية الزرقاء خارج حدود المدينة، مما أصاب المدينة بعزلة حتى عن مواطنيها المقدسيين، وكان ذلك ما خططت له بلدية الاحتلال ويظهر ذلك في خرائطها الهيكلية المتعددة التي يجري فيها التعامل مع المدينة كأحياء متناثرة وليست كمركز حضري متماسك.

وقد مثلت اتفاقية أوسلو محفزاً جديداً لإسرائيل لتكثيف الاستيطان وتسريعه في القدس ، حيث وجد إخطبوط الاستيطان نفسه في سباق مع الزمن ، لفرض الأمر الواقع على الأرض تمهيداً لمفاوضات الوضع النهائي حول القدس . لقد أرادت إسرائيل أن تخلق واقعاً لا عودة عنه بحيث تصبح كل منطقة يبني فيها حي استيطاني خارج التفاوض ، ولا يبقى الحديث إلا عن مساحات مقلصة وصغيرة من القدس، وخارج المطالب التي تدّعي إسرائيل أنها تاريخية لها<sup>(2)</sup>.

لقد تبع اتفاقيات أوسلو، مفاوضات كامب ديفد وطابا، ومن المشاريع التسوية، خارطة الطريق، إلا أن هذه المفاوضات والمشاريع كلها، لم يتم الحديث فيها حول القدس إلا الشيء اليسير، ولا يتجاوز ما عرضه بيل كلنتون الرئيس الأمريكي الأسبق في كامب ديفد كمبدأ للتفاوض حول القدس وهو "ما هو يهودي لإسرائيل وما هو عربي لفلسطين"، ولكن ما طبق على الأرض فعلاً هو الشق الأول ( ما هو يهودي لإسرائيل) وهو ما أعطى إسرائيل قوة دفع جديدة لتسريع عملية التهويد لكل ما تستطيع أن تصله يدها وخاصة في المناطق المهمة والحساسة.

(1) زحافة ، جمال، كوارث أوسلو في القدس ، فلسطين اليوم ، 2010/10/7 ، paltoday.ps/ar/post/92256

(2) المصدر السابق.

ولعل أخطر ما أدت إليه خطة خريطة الطريق، ليس مجرد وضع ملف القدس على الرف، بل ما يجري واقعياً على أرض القدس قبل أن يحين موعد ذلك الملف، إنّ ما تسعى إليه السياسة الإسرائيلية بشأن القدس هو أن يفقد الفلسطينيون كل حلم ممكن باستعادة بعض حقوقهم فيها قبل أن يتم التفاوض بشأنها ، حيث أن خريطة الطريق قسمت الحل إلى ثلاث مراحل، خصصت المرحلة الثالثة منها لمناقشة قضايا الحل النهائي والتي منها قضية القدس<sup>(1)</sup>.

بالرغم مما نصت عليه الاتفاقيات من التزام الطرفين بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها استباق نتيجة المفاوضات النهائية أو الإقرار به، وعدم تأثير الاتفاقيات على حقوق أو مطالب أو مواقف كل منهما... فقد أحدثت إسرائيل تلك التغيرات التي تؤثر على التسوية النهائية، ولم تجد ما يمنعها من ذلك حيث خلت الاتفاقيات من تنظيم وسائل لتسوية المنازعات والخلافات بتدخل خارجي، وإنما أسندته إلى اللجان المشتركة التي تتيح لإسرائيل فرض رأيها. وعن المكاسب التي حققتها إسرائيل من الاتفاقيات يقول يوتيل سنجر المستشار القانوني لوزارة خارجية رابين، وهو من تولى صياغة نصوص الاتفاقيات من قبل إسرائيل يقول: " على العكس من الترتيبات الانتقالية، يلزم الاتفاق الصمت بالنسبة لمفاوضات الوضع الدائم، وموضوعات هذه المفاوضات ليست محددة على سبيل الحصر، كما لا يُستدل منها على نتيجة معينة لها، بل يستفاد من نص المادة (1/5) أن الخيارات مفتوحة مع اعتبار القرارين (338،242) أساساً لهذه المفاوضات وما هو معروف من أنّ للقرار الأول تفسيرات مختلفة"<sup>(2)</sup>.

(1) عربيات، عبد اللطيف وأخرون، مصير القدس في ضوء خريطة الطريق، بيروت: مؤسسة القدس الدولية، (2003)، ص39.  
(2) شاش، السفير طاهر، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، القاهرة: دار الشروق، (1999م)، ص62.

تأثير السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية  
على مستقبل التسوية

- 1.5 الموقف الفلسطيني من القدس الشرقية المحتلة
- 2.5 الموقف الإسرائيلي من القدس الشرقية المحتلة
- 3.5 الموقف الأمريكي من الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة
- 4.5 تأثير الإجراءات الإسرائيلية على واقع مدينة القدس الشرقية المحتلة
- 5.5 إمكانية تحقيق التسوية السلمية في ظل واقع القدس الشرقية المحتلة
- 6.5 رؤى إسرائيلية لحل قضية القدس الشرقية المحتلة
- 7.5 الموقف الفلسطيني من الرؤى الإسرائيلية وآفاق التسوية

## 1.5 الموقف الفلسطيني من القدس:

تحتل القدس مكانة عظيمة في نفوس الفلسطينيين مسلمين ومسيحيين، فهي عند المسلمين أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، كما أنها مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث يقول الله تعالى: ( سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله ) صدق الله العظيم.

كما أن القدس هي موطن إبراهيم عليه السلام ومقر الأنبياء، ومهبط الوحي ومبعث عيسى كلمة الله التي ألقاها إلى مريم، وللمدينة هالة وقداسة ظهرت في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم حيث يقول: ( لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا والمسجد الحرام والمسجد الأقصى ) مسند الإمام أحمد.

لقد شكلت القدس جزءاً من المعتقدات الدينية والإسلامية وتعمقت بسبب ذلك مشاعر التقديس والارتباط بالمدينة المقدسة عند الفلسطينيين بل المسلمين عامة. أما عند الفلسطينيين المسيحيين فللقدس كذلك مكانة مميزة كون السيد المسيح عليه السلام ولد في محيطها وعاش جزءاً مهماً من حياته فيها، وقد بدأ بناء الكنائس فيها عندما كانت المسيحية هي الديانة الرسمية للإمبراطور قسطنطين، حيث توجهت الملكة هيلانة إلى فلسطين عام 324م ووضعت حجر الأساس للعديد من الكنائس، فشيدت كنيسة القيامة وكنيسة المهد وغيرها من الكنائس، وبقيت الكنائس في قلوب المسيحيين على مختلف ألوانهم وأجناسهم<sup>(1)</sup>.

ويتشكل الموقف الوطني الفلسطيني في موضوع القدس من مجموعة من المنطلقات ذات البعد الوطني والديني والقومي<sup>(2)</sup>:

1. فالقدس جزء لا يتجزأ من أرض فلسطين التاريخية، وهي بمثابة القلب من الجسد روحياً ووطنياً وتاريخياً وثقافياً.

(1) المجالي، عيد السلام القدس في مفاوضات السلام، مصدر سابق، ص74.  
(2) سلسلة تقارير القدس، منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سابق، ص6.



2. القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية بحدودها في يوم 5 حزيران 1967، وهي جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.
3. كل ما أقيم في القدس بعد الرابع من حزيران عام 1967، من ضم واستيلاء وبناء واستيطان وحفريات يعتبر باطلاً وغير شرعي، ولا يمكن القبول به أو مقايضته ولا يترتب عليه أي حقوق أو مطالبات لسلطات الاحتلال وفقاً لمبادئ القانون الدولي.
4. المقدسات الإسلامية والمسيحية، وعلى رأسها المسجد الأقصى، وكنيسة القيامة وغيرهما، هي أماكن عربية مقدسة لا يمكن التفاوض حولها، وهي جزء لا يتجزأ من الحقوق الوطنية الفلسطينية، تخضع للسيادة الفلسطينية، والدولة الفلسطينية هي المسؤولة عن ضمان أمنها وحمايتها وإدارتها.

وإذا كان هذا الموقف الرسمي الفلسطيني من مدينة القدس، فإن الموقف الشعبي والموقف الفصائلي الذي عارض الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية، لهو أشد وطناً باتجاه الأراضي الفلسطينية المحتلة التي تعتبر القدس جزءاً أساسياً منها، علماً أنّ موقف منظمة التحرير يمثل موقف الفصائل المنضوية تحت إطارها. أمّا عن الفصائل غير المنضوية تحت إطار منظمة التحرير فيمكن اختزال موقفها من خلال موقف حركة حماس، ففي البرنامج الانتخابي في كتلة التغيير والإصلاح الجناح السياسي لحركة حماس وفي الحديث عن الأسس والأولويات في السياسة الداخلية ورد فيه " المحافظة على الثوابت الوطنية الفلسطينية، ومقاومة التفريط بها أو التنازل عنها، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة كاملة السيادة وعاصمتها القدس... " (1).

وفي بيان كتلة التغيير والإصلاح الوجه السياسي لحركة حماس في ذكرى النكسة تؤكد الكتلة بقولها: " سنظل ثابتين على ثوابتنا الوطنية، ولن نعترف بالاحتلال لا على أراضي 1948 ولا على أراضي 1967، لأن فلسطين كلها لأهل فلسطين كلهم، ولن نستطيع العدو أن يفرض علينا أمراً واقعاً مهما تقدم الزمن " (2).

من هنا يظهر بوضوح الأهمية التي تحظى بها القدس سواء على المستوى الرسمي أو على المستوى الشعبي والفصائلي، إذ لا يمكن أن يتم التخطي عن قضية القدس وهي تشكل هذا البعد

(1) البرنامج الانتخابي لكتلة التغيير والإصلاح 2006، ص3.

(2) بيان صحفي، كتلة التغيير والإصلاح، 2012/6/5، [www.islah.ps](http://www.islah.ps)

الروحي والمكاني في قلوب الفلسطينيين خاصة والمسلمين عامة، ولذلك لم يستطع قطار المفاوضات أن يتم سيره متجاوزاً حلاً يلبي طموحات الفلسطينيين في هذه المدينة، فكان الفشل يعتري هذه المفاوضات أمام صخرة موضوع القدس الذي لم يجرؤ أحد على تخطيه بحل يسلب الفلسطينيين حقهم التاريخي في هذه المدينة المقدسة.

لقد فشلت مفاوضات كامب ديفد وقد كان السبب الرئيس في فشلها هو موضوع القدس، إذ إنّ العروض التي عرضها المفاوض الإسرائيلي وأمريكا على الوفد الفلسطيني؛ كانت هزيلة مما جعل الرئيس أبو عمار أن يعلن رفض هذه العروض، وفي رده عليها للرئيس كلنتون قائلاً: " لا أستطيع العودة إلى شعبي من دون القدس الشريف وأنا أفضل الموت كإنسان واقع تحت الاحتلال على التنازل والخنوع"<sup>(1)</sup>.

## 2.5 الموقف الإسرائيلي من القدس:

بعد حرب عام 1948 احتلت إسرائيل الجزء الأكبر من مدينة القدس، إلا أنها لم تتمكن من احتلال الجزء الأهم منها وهو البلدة القديمة بما فيها من مقدسات وآثار تاريخية وروحية. وبقيت عين إسرائيل مفتوحة نحو القدس الشرقية، إلى أن شنت عدوان عام 1967 واحتلت فيه القدس الشرقية وأعلنت ضمها مباشرة إلى إسرائيل، ولم يثنها عن ذلك لا القرارات الدولية ولا أي مفاوضات بينها وبين الفلسطينيين أو العرب، وقد عبّر عن تمسك إسرائيل باحتلال القدس الشرقية الكثير من قادة دولة الاحتلال، ففي 8/6/1967، كان الحاخام شلومو غورين - حاخام جيش الاحتلال الإسرائيلي آنذاك، يقف على رأس مجموعة من الجيش بالقرب من الحائط الغربي لحرم القدس الشريف "حائط البراق" وقيم شعائر الصلاة اليهودية، معلناً في ختامها أنّ حلم الأجيال اليهودية قد تحقق، فالقدس لليهود ولن يتراجعوا عنها وهي عاصمتهم الأبدية، وذلك على حد زعمه.

وقد شكلت عقيدة عدم التنازل عن القدس الشرقية ديدناً لأغلب قادة الاحتلال، وقد وظّف قادة الاحتلال الدين اليهودي لتبرير احتلالهم ولحشد الرأي العام واستقدام المهاجرين للاستيطان في

<sup>(1)</sup> قريع، أحمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، مصدر سابق، ص273.

القدس وعدم التراجع عن احتلالها. فقد صرّح شمعون بيرز أنّ أية حكومة يشكلها لن تُدخل أي تغييرات على المنهج الإسرائيلي الحالي إزاء القدس الغربية والمستوطنات المقامة في الأراضي العربية المحتلة. وقد سبق بيرز تصريحات دافيد بن غوريون الذي صرّح بعد احتلال المدينة المقدسة بأنّ شعبه الذي يقف على أعتاب المعبد الثالث لا يمكن أن يتحمل الصبر الذي كان أجداده يتحملوه "حسب زعمه"، وذلك تعبيراً عن احتلالهم الحرم القدسي الشريف. أما مناحيم بيغن فلقد مهد للجولة الأولى من مفاوضات السلام التي حدثت بين مصر وإسرائيل بقوله: " إنّ القدس هي عاصمة إسرائيل الأبدية ولا يمكن إعادة تقسيمها " وتبعه في ذلك موشيه ديّان بقوله: " أن لا عودة إلى الوضع السابق الذي كانت عليه القدس قبل عام 1967"<sup>(1)</sup>.

ولم تكن مواقف الأحزاب الإسرائيلية أقلّ تشدداً في مسألة القدس، فهناك شبه إجماع لدى الأحزاب الصهيونية بعدم الانسحاب من القدس الشرقية، والسيادة الكاملة عليها، ولذلك فإنّ موقف الأحزاب الصهيونية ظهر جلياً في مفاوضات التسوية التي كانت تتعثر مرة بعد الأخرى بسبب موضوع القدس ولم يستطع المفاوض الإسرائيلي أن يقدم التنازلات التي تصل بالمفاوضات إلى مرحلة النجاح التام وهذا ما حصل في مفاوضات كامب ديفد الثانية أو ما كان يحصل في المفاوضات بين حكومة أولمرت والسلطة الفلسطينية.

ففي مفاوضات كامب ديفد الثانية كان المفاوض الإسرائيلي (غلعاد شير) قد عرض على الفلسطينيين عرضاً يتم بموجبه تخلي الفلسطينيين عن 650 كيلو متراً مربعاً إذ قال: " نحن نحتاج إلى 650 كيلو متراً مربعاً كي نضع 80% من المستوطنين في كتل استيطانية تكون ذات صلة جغرافية بدولة إسرائيل، وبصورة تسمح بخلق حدود منطقية ومعقولة لفترة زمنية طويلة، والقدس ليست محسوبة من مجمل النسب الخاصة بالأرض أو السكان، فالقدس عاصمة إسرائيل وهي مدينة تضم أحياءها الجديدة، ونحن لا نعتبر هذه الأحياء مستوطنات... "<sup>(2)</sup>.

أما في المفاوضات التي كانت تجري بين حكومة أولمرت والسلطة الفلسطينية فقد عبّر رئيس الحكومة إيهود أولمرت عن موقف حكومته من قضية القدس، إذ صرّح للإذاعة الإسرائيلية يوم الخميس الموافق 2008/6/5: " أنّ مسألة مدينة القدس لم تطرح على بساط البحث خلال هذه المفاوضات التي تجري مع الجانب الفلسطيني " مشيراً إلى أنّه يجري تفاوضاً جاداً في باقي المسائل<sup>(3)</sup>.

(1) حجّار ، سليم ، القدس في الصراع العربي الإسرائيلي ، 2008/10/10 ، <http://saleem55.maktoobblog.com/1362877>

(2) قريع ، احمد ، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات ، مصدر سابق ، ص284.

(3) أولمرت يعلن رفضه إدراج القدس في المفاوضات ، الأقصى للحوار ، 2008/6/6م <http://alquds-online.com>

ومن جهة فقد نفى مكتب أولمرت بأن تكون إسرائيل بحثت في مسألة القدس، وادعى أن أولمرت اقترح على أبي مازن آلية لمواصلة المفاوضات<sup>(1)</sup>.

وقد صرح أولمرت أن مسألة الوضع المستقبلي للقدس الشديدة الحساسية، ستكون آخر ملف يطرح على طاولة مفاوضات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين، وقال أولمرت في خطاب في القدس: "القدس ستكون آخر موضوع سيتم التفاوض عليه، لقد تمت مناقشة هذا الأمر والموافقة عليه بيني وبين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس" وأردف قائلاً: "القدس هي أكثر الأمور حساسية ولن نبدأ المفاوضات بأكثر المواضيع حساسية... سوف نرجئ معالجة مسألة القدس إلى المرحلة الأخيرة من المفاوضات"<sup>(2)</sup>.

لم يُلن الموقف الإسرائيلي تجاه القدس الشرقية المحتلة، بحيث يمكن أن يصل إلى تطبيق القرارات الدولية التي تعتبر أن القدس الشرقية هي أرض محتلة، بل بقي موقف إسرائيل متشددًا ويزداد صلابة مع مرور الوقت، فبعد رحيل حكومة إيهود أولمرت عام 2009 ومجيء حكومة نتنياهو، لم يلتزم الأخير بوقف الاستيطان بشكل كامل وكشرط لاستئناف المفاوضات، فقد أعلن نتنياهو عن فترة تعليق الاستيطان في الضفة الغربية غير شاملة للقدس المحتلة، وذلك بعد ضغوطات شديدة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، على أن تنتهي هذه الفترة في 2009/11/25، وقد سجلت في فترة التعليق خروقات عديدة لممارسة الاستيطان في الضفة الغربية مع عدم توفقه في القدس التي أعلن صراحة أنها غير مشمولة في وقف الاستيطان<sup>(3)</sup>.

### 3.5 الموقف الأمريكي من الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية:

لقد شكل اهتمام الولايات المتحدة بالصراع العربي الإسرائيلي، جزءاً كبيراً من اهتماماتها الدولية بصورة عامة، وجرى تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال العقود الماضية في سياق الحرب الباردة والتنافس الشديد بين المعسكرين الرأس مالي والاشتراكي بشأن بسط النفوذ في هذه المنطقة المهمة، استراتيجياً واقتصادياً.

(1) الفارق في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين 70 كم فقط، جريدة القدس، العدد 14041، 2008/9/17.

(2) أولمرت: القدس ستكون آخر مسألة يتم التفاوض عليها، جريدة القدس العدد 13827،

<http://www.alquds.com/news.2008/2/17>

(3) أورسون، جيفري، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، نشرة عدد 6، تشرين ثاني كانون أول 2009، ص 1.

لقد بدأ الاهتمام الأمريكي بقضية القدس منذ العام 1944، عندما أنشئت فيها أول قنصلية أمريكية في القدس، وعندما أصدر مجلس النواب الأمريكي قرار رقم (419)، الذي حثّ على وجوب التدخل الأمريكي لفتح أبواب الهجرة اليهودية إلى فلسطين.

عند صدور قرار التقسيم رقم 181، أيدهت الولايات المتحدة الأمريكية، وكان الموقف لدى الولايات المتحدة أن توضع القدس تحت إشراف الأمم المتحدة مع قيام حكم ذاتي لكل من العرب واليهود وفي ظل الأحياء التي توجد لهم فيها أغلبية. إلا أن موقف الولايات المتحدة أخذ بالبعد شيئاً فشيئاً عن ما يمكن أن يسمى حيادية إلى التأييد وتبني ودعم وجهة النظر الإسرائيلية، ويرجع ذلك لأسباب متعددة أهمها تأثير اللوبي الأمريكي الصهيوني المؤيد لإسرائيل، وابتزازه الدائم للأحزاب الأمريكية ومرشح الرئاسة وذلك لقوة ذلك اللوبي في المجتمع الأمريكي. ففي عهد الرئيس جونسون الذي تفوق على الرؤساء الأمريكيين الذين سبقوه في دعم إسرائيل، بحيث وفرّ الرعاية لعدوان حرب 1967، فبعد أسبوع من العدوان على القدس واحتلالها حدد الرئيس جونسون السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وعرض مشروعاً مؤلفاً من عدة نقاط للسلام في المنطقة، ويقول أنه تمشياً مع الاحترام السياسي والسلام الإقليمي لجميع دول المنطقة، فإن ما تحتاج إليه الدول المعنية بالصراع الآن هو حدود معترف بها بدلاً من خطوط الهدنة المعرضة باستمرار للاختراق والتدمير والحرب، وترتيبات تعترف بالمصالح الخاصة للأديان السماوية الثلاث في الأماكن المقدسة في القدس، وفي ذلك إشارة إلى تأكيد احتلال القدس وضمها ودعم إسرائيل بعدم التراجع إلى حدود عام 1967م<sup>(1)</sup>.

في مفاوضات كامب ديفد بين مصر وإسرائيل، وفي أحد الخطابات التي وافق كارتر على توجيهها إلى السادات، والتي تنطوي على اعتبار القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، فقد أثار هذا الموقف ردود فعل إسرائيلية غاضبة، وهدد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن بالانسحاب من المفاوضات إذا ما أصرت الولايات المتحدة على هذه الرسالة، مما أدى بالرئيس الأمريكي جيمي كارتر إلى تعديل تلك النسخة لموقف آخر مقبول لدى الإسرائيليين، حيث أنّ موقفهم الذي لم يتغير منذ احتلال المدينة المقدسة باعتبارها من وجهة نظرهم عاصمتهم الأبدية<sup>(2)</sup>.

كما أنّ موقف الولايات المتحدة تغير مرة أخرى تجاه المدينة المقدسة وانحاز إلى الموقف الإسرائيلي، عندما تبنى الكونجرس الأمريكي مشروع قانون لنقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل

(1) المجالي، عبد السلام، القدس في مفاوضات السلام، مصدر سابق، ص176.

(2) أبو السعود، خلدون، مصدر سابق، ص248.

من تل أبيب إلى القدس، وكان ذلك عام 1995 أي بعد توقيع اتفاق أوسلو. وقد تضارب الموقف بين الإدارة الأمريكية والكونجرس الأمريكي في قضية القدس، حيث ترى الإدارة أنّ البت في موضوع القدس من قبل الولايات المتحدة يؤثر على عملية السلام، في حين يرى الكونجرس في ردّ على الإدارة الأمريكية بعد قرار نقل السفارة " إذا كان هناك من يعتقد أن عملية السلام تتطلب إعادة تقسيم القدس بهذا الشكل أو ذلك عليه إدراك أنّ هذه وصفة مؤكدة لانتهاء عملية السلام برمتها ولذلك يجب على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح أن القدس ستبقى موحدة، عاصمة لإسرائيل إلى الأبد" (1).

لقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في صياغة القرارات الدولية المتعلقة بالقدس، ولكنها برغم ذلك بنت سياستها الخاصة إزاء الصراع، بناءً على عوامل داخلية وخارجية جعلت من مواقفها تتسم بعدم الوضوح في بعض المراحل، وذلك محاولة منها لتبوء موقع الوسيط النزيه، وفي إطار ذلك سعت الولايات المتحدة إلى الحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط عبر تجنب إثارة الرأي العام العربي والإسلامي ضدها، وفي الوقت ذاته عدم إغضاب إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة إلا أنّ هذا الغموض في الموقف لم يبق سيد الموقف، فعلى ساحة المفاوضات دفعت الولايات المتحدة في البداية إلى تأجيل قضية القدس كموضوعٍ تفاوضيٍّ إلى مراحل لاحقة، ورفضت أية مطالبات لها بالضغط على إسرائيل للقبول بقرارات الشرعية الدولية، مبررة ذلك بأنه يجب أن يتم الوصول إلى التسوية عبر الأطراف نفسها دون ضغوط خارجية.

إلا أنّ الولايات المتحدة تبنت الموقف الإسرائيلي في مفاوضات كامب ديفد الثانية، فالرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلنتون ظنّ أنّه بدعوة الرئيس أبو عمار وطاقت مفاوضاته؛ لمفاوضات مكثفة وبتكتم كبير ممكن أن يحقق اختراق في الموقف الفلسطيني في أهم قضية وهي القدس والسيادة عليها، حيث أن إدارة كلنتون قامت بالضغط على الوفد الفلسطيني أثناء وجوده في كامب ديفد، واستخدمت وسائل الترغيب والترهيب؛ لتحصل على موقف يتم فيه إغلاق ملف القدس إلا أنّها لم تتمكن من ذلك. وقد قام الرئيس الأمريكي بيل كلنتون بنفسه بالعروض المتعددة والتي كان يعدها سلفاً مع الجانب الإسرائيلي. ففي اليوم الثامن من المفاوضات اجتمع الرئيس كلنتون بالوفد الفلسطيني وعلى رأسه الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات حيث وجه خطابه قائلاً:

(1) المصدر السابق، ص249.

" لقد بقيت هذا اليوم في كامب ديفد في محاولة ليجاد حل شامل لموضوع القدس وهذه الفرصة مهمة على الرغم من الإحباط الذي سببتموه لنا، وما أقوله الآن هو موقفي أنا شخصياً وهو على النحو التالي، في الإمكان أن تكون (أبو عمار) خادم الأماكن المقدسة كافة وإلى جانبك الأمم المتحدة والمغرب، وهذا الأمر يشمل رفع العلم الفلسطيني على الحرم، إذا قبلت ذلك فأنا على استعداد لأن أضغط على باراك من أجل السيادة الفلسطينية على الحي الإسلامي والحي المسيحي في البلدة القديمة سيادة فلسطينية كاملة ومن الممكن أن يوافق باراك على سيادة فلسطينية على الأحياء العربية خارج البلدة القديمة وفي الضواحي، مثل قلنديا وكفر عقب وسميراميس وضاحية البريد، مع ربط هذه الأحياء بالضفة الغربية، وباراك يريد ( كوريدور) لوصول القدس الغربية بالمستوطنات الواقعة إلى الشرق من المدينة..."(1).

كان هذا هو ما خلص إليه الرئيس كلنتون بعد أسبوع من المفاوضات، وقد أراد بعرضه أن يعرف المدى الذي يمكن أن يصل إليه المفاوضات الفلسطيني، وقد فهم الوفد الفلسطيني من مسألة الوصاية أن الحرم الشريف سيكون له وضع كوضع البعثات الدبلوماسية، أي أن السيادة العليا فيه ستكون لإسرائيل، التي ستعطي الدولة الفلسطينية تعويضاً بالوصاية على الحرم والأماكن المقدسة، كما أن رفع العلم الفلسطيني على الحرم الشريف لا يلغي السيادة الإسرائيلية عليه، والوضع في الأماكن الدينية المسيحية الواقعة خارج الحي الإسلامي لن يكون مختلفاً عن الوضع في الحي الإسلامي، أمّا الحي الأرمني فسيضم إلى إسرائيل ضمّاً كاملاً، وبالنسبة إلى الأحياء العربية خارج السور مثل حي الشيخ جراح ووادي الجوز وشعفاط وبيت حنينا؛ فستكون وفق العرض الرئاسي الأمريكي تحت السيادة الإسرائيلية(2).

ومن هنا يتضح الانحياز التام في الموقف الأمريكي لصالح إسرائيل، بل إن موقف الإدارة الأمريكية لا يستطيع أن يتجاوز العروض الإسرائيلية بمقترحات خاصة ديناميكية قد تخرجه أمام إسرائيل إذا لم يتوافق مع وجهة نظرها.

(1) قريع، احمد، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات، مصدر سابق، ص272.

(2) المصدر سابق، ص273.

لم يقل الدعم السياسي الأمريكي لدولة الاحتلال في عهد الرئيس جورج بوش الابن، بل كان الانحياز الأمريكي تجاه المواقف الإسرائيلية جارفاً، وقد عبّر عن ذلك المواقف المتعددة التي اتخذتها الإدارة الأمريكية آنذاك، ولكن الأهم في تلك المواقف هو رسالة الضمانات التي أرسلها الرئيس بوش الابن لرئيس وزراء دولة الاحتلال، وكان ذلك في أوائل نيسان من العام 2004م، حيث اشتملت تلك الرسالة على مواضيع متعددة، مثل الأمن والانسحاب أحادي الجانب، مع تشجيع دولة الاحتلال بالمحافظة على بعض الثكنات العسكرية على حدود مصر، بالإضافة إلى السيطرة على المعابر المؤدية لقطاع غزة. ولكن الشيء الهام في الرسالة هو ما جاء فيها بالنص مشرعناً للاحتلال ومبرراً عدم العودة عنه إذ قال:

" إن الولايات المتحدة تلتزم بقوة أمن ورفاه إسرائيل دولة يهودية، ويبدو واضحاً أن إطاراً لحل توافقي وعادل ومنصف وواقعي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، كجزء من أي اتفاق على الوضع النهائي، يجب التوصل إليه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين هناك بدل إسرائيل.

وعلى إسرائيل وضمن تسوية نهائية سلمية، أن تحصل على حدود آمنة ومعترف بها دولياً يجري التوصل إليها من المفاوضات بين الأطراف متماثياً مع قراري مجلس الأمن 242 و338. وعلى ضوء الوقائع على الأرض، من ضمن ذلك؛ المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية المتواجدة، لا يمكننا واقعياً أن نتوقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي العودة الكاملة والشاملة إلى خطوط هدنة 1949، وهي النتيجة نفسها التي توصلت إليها كل الجهود السابقة للتفاوض على حل الدولتين. ومن الواقعي أن لا ننتظر التوصل إلى أي اتفاق على الوضع النهائي إلا على أساس تغييرات متبادلة متفق عليها تعكس هذه الوقائع"<sup>(1)</sup>.

لقد كرّست هذه الرسالة الظلم الذي لحق بالشعب الفلسطيني، إذ اعتبرت أنّ العودة لخطوط الهدنة أمر غير واقعي، وبالتالي فإنّ الاستيطان ومصادرة الأراضي في كل المناطق المحتلة بما فيها القدس الشرقية المحتلة أصبح أمراً تدافع عنه الدولة الراعية لعملية السلام، هذا بالإضافة إلى شطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين للأراضي التي هجروا منها قسراً، وتجاوز القرارات الدولية التي تدعو لذلك. إنّ الولايات المتحدة تفرض بهذه الرسالة منطق الأقوى والذي يملك بيده مفاتيح اللعبة السياسية حيث أكد الرئيس بوش في بداية رسالته " أنّ الولايات المتحدة تبقى ملتزمة برؤيتي

(1) وثائق خطة فك الارتباط الإسرائيلية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 15، العدد 58 (ربيع 2004)، ص 170.



وتنفيذها كما وصفت خريطة الطريق، والولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع أي محاولة من جانب أيّ كان لفرض أي خطة أخرى"<sup>(1)</sup>.

بعد مجيء إدارة أوباما للسلطة، وفي أعقاب الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، أثارت هذه الحرب مشاعر غاضبة لدى الشعوب العربية والإسلامية، والتي صبت جام غضبها على الولايات المتحدة لدعمها الغير محدود لما تقوم به إسرائيل على الأرض، والتغطية السياسية للعدوان، مما ألزم إدارة أوباما للبحث في تحريك العملية السياسية المتعثرة بشكل عام.

كانت وجهة نظر إدارة أوباما أنّ على إسرائيل أن توقف النشاطات الاستيطانية التي تعتبر معيقة لعملية السلام، وليس الطلب من إسرائيل بوقفها لأنها غير شرعية، وقد عبّر عن ذلك الطلب المبعوث الأمريكي جورج ميتشل في جولة المحادثات التي جرت بينه وبين نتنياهو في لندن في حزيران من العام 2009 ، وقد عبر الإسرائيليون عن سخطهم للموقف الأمريكي والطلب الذي تقدموا به، حيث كان الموقف الإسرائيلي متشدداً آنذاك؛ إذ قال مصدر سياسي رفيع المستوى في تل أبيب " نحن خائبو الأمل... كل التفاهات التي توصلنا إليها في فترة الرئيس السابق جورج بوش لا تساوي شيئاً بنظر الإدارة الأمريكية الجديدة " ، وقد رفضت حينئذٍ الولايات المتحدة كل الاقتراحات الإسرائيلية بلورة تفاهات جديدة حول البناء في المستوطنات ، وكانوا يضغطون باتجاه إحداث التحسينات على حياة الفلسطينيين، وربط الإسرائيليون هذا الموقف من الإدارة الأمريكية للتقرب من العالم العربي والإسلامي"<sup>(2)</sup>.

إلا أنّ الموقف الأمريكي بدأ بالتنازل عن مطلبه بوقف الاستيطان شيئاً فشيئاً، فقد صرّح المتحدث باسم الخارجية الأمريكية فيليب كرولي، أن موقف إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما من الاستيطان اليهودي (لم يتغير) غير أنّ الهدف الرئيس هو إعادة إطلاق المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، وأضاف المتحدث: " يجب أن لا ننسى الهدف الذي نأمل في تحقيقه أنّ الأساس هو المفاوضات" كما أقرّ مسؤول كبير في الخارجية الأمريكية بأن واشنطن سعت إلى معرفة ما إذا كان الفلسطينيون والعرب يقبلون تسوية لاستئناف المفاوضات التي علقت عقب رحيل حكومة إيهود

(1) المصدر السابق.

(2) إسرائيل مصابة بالذهول من موقف أوباما من الإستيطان، جريدة الشرق الأوسط ، العدد 11143، 2009/7/1 .

<http://www.aawsat.com>

أولمرت ويقول هذا المسؤول الأمريكي: " لقد حددنا سقفاً عالياً والهدف الآن هو معرفة إلى أي حد يمكننا الاقتراب من هذا الهدف... إذا اقتربنا بشكل كاف من هذا الهدف وإذا قبلته الأطراف المعنية فإنّ واشنطن ستقبله"<sup>(1)</sup>.

إنّ صيغة التصريحات الأمريكية أوضحت تماماً؛ أنّ الولايات المتحدة لها هدف واضح هو الحفاظ على مصالحها أولاً، وهي تعتقد أنّ مصالحها تتحقق من خلال دعمها الدائم لإسرائيل، ولذلك هي تغيير تصريحاتها وتراجع عن رفضها للاستيطان، وتعتبره بدل أنه غير شرعي ويجب إيقافه، أنّ استمراره لا يساعد على تحسين الأجواء للعودة للمفاوضات. وفي مراحل لاحقة فقد ظهر أنّ إدارة أوباما ضغطت على الرئيس أبو مازن، ليسحب قراراً مقدماً للأمم المتحدة يدين فيه الاستيطان، وقد استخدمت إدارة أوباما نوعاً من التهديد، وكان ذلك من خلال مكالمة هاتفية بين الرئيس الأمريكي وأبو مازن رئيس السلطة الفلسطينية، حيث هدد الرئيس الأمريكي بوقف المساعدات الأمريكية والمقدرة بمئات الملايين من الدولارات، وبأنه ستكون هناك آثاراً على العلاقات الفلسطينية الأمريكية، وقد عرض أوباما على رئيس السلطة الفلسطينية رزمة بسيطة، الأمر الأول يشتمل على تعديل القرار؛ فبدلاً من قرار يدين الاستيطان من مجلس الأمن، يتم إصدار قرار من مجلس الأمن مخفف، وقال أوباما صراحة أنه لا يستطيع الوعد بذلك. والأمر الثاني يتم فيه حذف كلمة ( الاستيطان غير قانوني) وتبقى كلمات أنه ضد السلام ويعطله. إلا أنّ القرار قدّم من المجموعة العربية ليدين الاستيطان الإسرائيلي في القدس الشرقية والأراضي المحتلة الأخرى، ويطلب بوقفه باعتباره غير شرعي، وقد صوتت الولايات المتحدة ضد القرار، وبذلك تظهر أمريكا مرة أخرى راعية لدولة الاحتلال وتوفر لها الغطاء في إجراءاتها دون أن تستطيع من إحداث أي تغيير في موقف إسرائيل<sup>(2)</sup>.

خلاصة القول فإنّ الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتكرر القرارات الدولية التي تعتبر أنّ القدس الشرقية جزء من الأراضي المحتلة، وهي ترى الآن الاستيطان الإسرائيلي في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية يسمم أجواء السلام ويعيق عملية التسوية، إلا أنّها لم تتمكن من ثني الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على إيقافها، وإنّ محاولاتها في ذلك محدودة لأنّ الإعلان عن بعض المواقف

(1) كرولي، موقف أوباما من الإستيطان اليهودي لم يتغير، إيلاف، يومية إلكترونية، 2009/8/28م،

[www.elaph.com/wep/politics/2009](http://www.elaph.com/wep/politics/2009)

(2) الرئيس عباس للرئيس أوباما، لا أستطيع أن أعارض مصلحة شعبي، جريدة القدس الفلسطينية، العدد 14914، 2011/2/21.

<http://www.alquds.com/news>

الأمريكية المخالفة لرغبات إسرائيل تسيء لمعلنها وتخلط الأوراق الانتخابية بين الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة. كما أنّ الإدارة الأمريكية ترى أنّه في أيّ تسوية لا يمكن الرجوع إلى حدود عام 1967، لأنّ هناك حقائق على الأرض من الصعب تغييرها، وأنّه لا بد من سياسة الإيمان بالواقع الموجود مع إيجاد بدائل بمسميات مختلفة، ولهذا فالولايات المتحدة في كل عملية مفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين تمارس ضغوطاتها على الفلسطينيين على اعتبار أنّهم الأضعف ومقابل إقناع إسرائيل بأيّ تنازلات بسيطة وغير جوهرية تقوم الولايات المتحدة بتعويضها بمساعدات متعددة وخاصة المساعدات العسكرية.

يتضح مما سبق أنّ الولايات المتحدة راعٍ غير نزيه للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، وأنّها في كل الأحوال العملية؛ تتبنى وجهة النظر الإسرائيلية، وتعمل من أجل تحقيقها حتى لو كان ذلك بسبب ضغوطات اللوبي الصهيوني الأمريكي في الولايات المتحدة، وليس بسبب قناعات الإدارة الأمريكية التي تبقى حساباتها محصورة في الصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية.

#### 4.5 تأثير الإجراءات الإسرائيلية على واقع مدينة القدس المحتلة:

ترى دولة الاحتلال أنّ حسم الصراع على مدينة القدس لا بدّ وأن يكون له نهاية سريعة، وذلك من خلال حسم مصير القدس كعاصمة يهودية السكان والأرض والدين والثقافة، وهناك عوامل عديدة دفعت بقضية القدس إلى صدارة أولويات الاحتلال في السنوات الأخيرة؛ منها ما هو سياسي يتعلق بانعدام الرؤية المستقبلية، ومنها ما له علاقة بالتنافس بين الأحزاب الإسرائيلية المختلفة، ومنها ما يتعلق بطبيعة الدولة ونظرة المجتمع لها وثقته بقدرتها على الاستمرار؛ وذلك بعد فشلها حسب وجهة نظر معينة في حربيّ لبنان وغزة، وفشلها في حسم مصير المدينة بعد مرور عشرات السنين من الاحتلال. كما أنّ هناك عوامل دينية متعلقة بتغيير نظرة المتدينين اليهود إلى المسجد الأقصى، حيث يزعم أولئك المتدينون أنّ المسجد الأقصى والمنطقة المقدسة المقام عليها هي (جبل الهيكل) ذي المكانة الدينية المقدسة عند اليهود بحسب زعمهم.

لقد انعكست هذه التطورات على الأرض على شكل هجمة تهويدية وعدوانية على مدينة القدس كماً ونوعاً لم يسبق لها مثيل، طالّت كل شيء في المدينة بدءاً بمقدساتها وأرضها وسكانها وحتى هويتها الثقافية والعربية.

فمن يرى مدينة القدس اليوم يشهد ارتفاع وتيرة عمل الجمعيات الاستيطانية المرتبطة ارتباطاً مباشراً بحكومة الاحتلال وبلديته، ويتركز عمل هذه الجمعيات بشكل رئيس في البلدة القديمة. لقد تمكنت هذه الجمعيات من الاستيلاء على عدد ليس بالقليل من عقارات المواطن الفلسطيني المقدسي مع توفير غطاء قانوني وأمني كامل من حكومة الاحتلال.

لقد انعكس الوجود اليهودي داخل البلدة القديمة على حياة المواطنين الفلسطينيين؛ سواء من خلال المضايقات اليومية التي يعاني منها المواطن المقدسي، أو على الصعيد الاقتصادي المتدهور يوماً بعد يوم.

إنّ الوجود الاستيطاني في البلدة القديمة وخاصة خارج حارة اليهود، يشكّل أحد أهم عوامل الإعاقة المستقبلية لأيّ تسوية ممكنة بين الفلسطينيين والاحتلال، وهو إشارة إلى أنّ نظرة الاحتلال لمدينة القدس الشرقية تعتبر مصيرية في ظل الوضع الفلسطيني الضعيف، حيث أنّ سلطات الاحتلال تفرض وقائع الأمر على الأرض حتى يرضخ المفاوض الفلسطيني للإرادة الاحتلالية.

أمّا على صعيد مدينة القدس خارج أسوار البلدة القديمة، فقد استطاعت إسرائيل من خلال الاستيطان وشق الشوارع الكبيرة وبناء الجسور وإقامة سكك الحديد الداخلية؛ من تقسيم المدينة العربية إلى قطع فسيفسائية تعيق وبشكل كامل من جعل المدينة عاصمة للدولة الفلسطينية.

أمّا على مستوى الهوية الدينية، فإنّ دولة الاحتلال تسابق الزمن من خلال الحفريات التي تقوم بها أسفل المسجد الأقصى، وقيامها ببناء المنشآت والطرق والمعابد أسفل البلدة القديمة؛ مقيمة بذلك ما تسميه دولة الاحتلال بمدينة داوود أو المدينة اليهودية المقدسة، إضافة إلى الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى التي تسعى وبدون أدنى شك لتقسيمه بين المسلمين واليهود؛ لتنتهي بذلك الحصرية الإسلامية للمسجد الأقصى ممثلة بالأوقاف الإسلامية، كما أنّ قيام دولة الاحتلال ببناء المزيد من المعالم والرموز الدينية اليهودية لهو ترسيخ للاحتلال، فبعد افتتاح (كنيس الخراب) الذي يمثل الرمز اليهودي الأهم والأكبر في القدس القديمة، من المتوقع أن تقوم سلطات الاحتلال بمشاريع بناء إضافية تعزز وجودها الاحتلالي الديني في المدينة.

أما على مستوى السكان، فقد تصاعدت وتيرة سحب الهويات بشكل لم يسبق له مثيل كسلاح للتخلص مما أمكن من السكان، إضافة لما تم إخراجهم من السكان من خلال بناء الجدار الفاصل،

حيث تم إخراج الآلاف من الفلسطينيين وفي المقابل تم ضم مساحات كبيرة من الأراضي بما فيها من المستوطنين لصالح كفة الاحتلال في مدينة القدس.

وعلى صعيد المعركة الثقافية فلم تتوقف عملية تهويد أسماء المعالم والشوارع الفلسطينية، وما تشهده المعالم الإسلامية من أعمال إعادة تصميم وترميم مثل ما تقوم به حكومة الاحتلال وبلدياته في باب العامود أهم أبواب البلدة القديمة، لتغيير طرازه المعماري وإخراجه بشكل جديد وفق الطراز ( الهيروديانى) وهي أعمال ستتطلب إغلاق الباب لفترة طويلة من الزمن في منطقة تشكل العصب الأبرز لاقتصاد البلدة القديمة<sup>(1)</sup>.

لقد شهدت مدينة القدس تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية والاقتصادية؛ كنتيجة مباشرة للاحتلال وما يتبع ذلك من قوانين وإجراءات عنصرية هادفة إلى إحكام السيطرة على المدينة، وطمس وتزوير هويتها العربية والإسلامية، وإزالة سكانها الأصليين في محاولة لتهويدها من خلال حملة الإجراءات الاحتلالية والتي أثرت بشكل مباشر على الوضع الاجتماعي الاقتصادي في المدينة، مثل مصادرة أراضي المواطنين، الاستيطان، الطوق الأمني، الجدار، الحواجز، تردي الوضع الأمني، هدم المنازل، الحرمان من التعليم، إغلاق المؤسسات الاجتماعية والوطنية، الاعتداء والإهانة اليومية، فرض الضرائب، الحرمان من جمع الشمل، الحرمان من مخصصات الأولاد، الإبعاد عن القدس، الاعتقالات، منع السفر وتقييد الحركة، عدم السماح لأعمال الترميم، استهداف المقدسات الإسلامية والمسيحية، منع حرية الصلاة، وغير ذلك من الإجراءات العنصرية... الخ.

إنّ ما قامت به دولة الاحتلال في مدينة القدس من إجراءات ووقائع ثابتة على الأرض، إنّما هي إجراءات تشكل عقبة كبيرة لعملية التسوية التي بدأت من قبل ما يقارب عشرين عاماً، والتي كان من بعض أسباب إقدام منظمة التحرير الفلسطينية للمضيّ فيها، هو وقف نزيّف الاستيطان ومصادرة الأراضي، إلاّ أن السير والمضي في جولات التفاوض المختلفة، وتوقيع الاتفاقيات العديدة، لم يحقق هذا الهدف، بل على العكس تماماً فإنّ دولة الاحتلال سارعت خطواتها بعد اتفاقات أوسلو نحو تهويد مدينة القدس ومصادرة أراضيها وتقطيع أوصالها، مما جعل السلطة الفلسطينية وعقب رحيل حكومة إيهود أولمرت، تنتسب بشرط وقف الاستيطان كشرط للرجوع لعملية التفاوض، مع وجود ضغوطات عديدة عليها بالرجوع إلى طاولة المفاوضات كطريقة وحيدة لتسوية الخلافات؛ وذلك حسب وجهة الأطراف الراعية لعملية التسوية على الأقل. فقد أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون على أهمية استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط

(1) مشروع التهويد في ذروته، تقرير القدس 2010، مؤسسة القدس الدولية، بيروت: 2010، ص12.

بأسرع وقت ممكن ومن دون شروط مسبقة قائلة: إن ذلك يصب في مصلحة جميع الأطراف، وقد أوضحت أنّ قضايا الحل النهائي مثل الحدود والقدس ستعالج تلقائياً قضية المستوطنات، وذلك إشارة إلى تخلي إدارة الرئيس أوباما عن مطلبها بتجميد الاستيطان قبل بدء استئناف المفاوضات المباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين<sup>(1)</sup>.

إلا أنّ الدكتور نبيل شعث وهو عضو في الوفد الفلسطيني إلى المفاوضات المباشرة؛ كان قد أكد أنّ لا مفاوضات فلسطينية إسرائيلية مباشرة في ظل الاستيطان؛ دون أن تعلن حكومة نتينياهو التزامها العلني والصريح بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية في القدس وباقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، مستهجنا كيف يمكن أن يستمر الاستيطان وقضم الأرض التي يجب أن تبادلهما بالسلام<sup>(2)</sup>.

إنّ الموقف الفلسطيني المعلن حول وقف الاستيطان إنّما هو إشارة إلى الواقع المرير الذي وصلت إليه مدينة القدس عقب الإجراءات الإسرائيلية المتنوعة والمتعددة، والتي جعلت من مدينة القدس مدينة مختلفة عن الواقع إبان احتلالها عام 1967م، فمن غاب عن القدس عشر سنوات من 2000-2010 يلاحظ البون الشاسع في صورة المدينة العربية المحتلة التي تغيرت بشكل لافت للنظر مما يجعل الإصرار على وقف الاستيطان والإجراءات الاحتلالية المتنوعة، ضرورة ملحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من الحق العربي.

## 5.5 إمكانية تحقيق التسوية السلمية في ظل واقع القدس الحالي:

لقد أقدمت منظمة التحرير على عملية التسوية السلمية منذ مدريد؛ في ظروف إقليمية ودولية كانت دافعاً للقيادة الفلسطينية لخوض مغامرة لم تكن محسوبة بالشكل الكافي حسب وجهة نظر البعض، وكان من مبرراتها حماية ما تبقى من الأرض الفلسطينية من المصادرة والاستيطان، ونقل دفة الصراع داخل الأرض الفلسطينية، إلا أنّ قواعد التفاوض التي انتهجتها القيادة الفلسطينية لم تكن مجدية لتحقيق أهم أهدافها وهو حماية الأرض التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية، والتي تقرّ

(1) كلنتون تطالب باستئناف مفاوضات السلام عاجلاً ودون شروط مسبقة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11365، 2010/10/9م.

<http://www.aawsat.com>

(2) شعث: إذا فشلت المفاوضات فلدينا بدائل سنعلنها في الوقت المناسب، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5369، 2010/10/12.

<http://www.alhayat-j.com/newsite>

المواثيق والقرارات الدولية بأنها أراضٍ محتلة، فحسب وجهة نظر منظمة التحرير؛ فقد قامت المفاوضات بين الأطراف على مبدأ " الأرض مقابل السلام " وأنّ النشاطات الاحتلالية من استيطان وغيره تمحو ثقة الفلسطينيين في رغبة الإسرائيليين في السلام وعملية السلام والمبدأ التي قامت عليه المفاوضات.

إنّ النشاط الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يشكل التهديد الرئيس والأكبر أمام قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات تواصل جغرافي، وبذلك فهو يشكل عائقاً كبيراً أمام قيام سلام عادل وشامل بين إسرائيل كدولة محتلة والفلسطينيين أصحاب الحق<sup>(1)</sup>.

## 6.5 رؤية إسرائيلية لحل قضية القدس الشرقية:

تصر دولة الاحتلال بحكوماتها المتعاقبة، على اعتبار مدينة القدس عاصمةً موحدةً لدولة الاحتلال وتحت سيادتها ، مع ضمان حرّية العبادة للمسيحيين والمسلمين والسماح لهم بإدارة أماكنهم الدينية الخاصة بهم ؛ وفق ترتيبات تنحصر في شؤون الإدارة والتنظيم لا ترقى بأي حال إلى مستوى السيادة، وقد عرضت إسرائيل لذلك سيناريوهات عديدة ضمن ترتيبات مع الفاتيكان ومختلف الكنائس ذات العلاقة، وترتيبات مماثلة مع أطراف إسلامية ، قد تنحصر في الفلسطينيين أو تتوسع لتشمل دولاً أخرى مثل الأردن. وتمتد العروض الإسرائيلية إلى إعطاء الفلسطينيين في القدس الشرقية؛ حكماً ذاتياً إدارياً بلدياً وظيفياً ، يمكنهم من تسيير شؤون حياتهم اليومية في ظل الحفاظ على وحدة المدينة تحت السيادة الإسرائيلية<sup>(2)</sup>.

وحول هذه الرؤية ينقسم الاسرائيليون، فمنهم من يرى أنّ الصراع يقوم على أساس عرقي بين أقلية عربية وأكثريّة يهودية، ولا حاجة إلى أن يتفاوض الاسرائيليون حول وحدة المدينة الجغرافية والسيادة عليها، ويكفي للأقلية العربية أن تدير شؤونها بنفسها دون أن تقترب من السيادة. ويرى طرف آخر من الإسرائيليين؛ أنّ للصراع بُعد سياسي بشأن القدس، إلاّ أنّه غير قابل للتسوية، ولذلك يحرص هذا الطرف على تأجيل الحديث مع الفلسطينيين في وضع القدس ومستقبلها، ويمكن

(1) تجميد الإستيطان انقاذ الحل القائم على دولتين، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات ، 2007، www.interec5.ps

(2) أن لاتندرس ، السياسة الإسرائيلية تجاه القدس ، تحرير صالح عبد الجواد ، نحو استراتيجية موحدة فلسطينية تجاه القدس ، جامعة بيرزيت ، (1980) ، ص31-45.

أن يتعامل مع قضية القدس بعدة سيناريوهات، حيث عرض الجانب الإسرائيلي بعض هذه السيناريوهات ، وإن كان عرض بعضها بطريقة غير رسمية. فقد عرض "ميرون بنفنتي" مستشار رئيس بلدية القدس السابق "تيدي كوليك" مشروعاً نصّ على إقامة إدارة مزدوجة على غرار مجلس مدينة لندن الكبرى، ويتم حسب ذلك المشروع تقسيم المدينة إلى أحياء أو مجالس بلدية ضمن مجلس بلدي فدرالي، وتحدد الصلاحية والمسؤوليات لكل قطاع ، على أن تبقى القدس عاصمة لإسرائيل.

كما عرض "رافل بنكر" مشروعاً آخر نص على تقسيم المدينة إلى ثماني بلديات فرعية ، خمسة منها للعرب وثلاث لليهود، بحيث تضم البلديات العربية؛ المدن والقرى الفلسطينية القريبة من مدينة القدس، في حين تضم البلديات اليهودية الجزء الغربي من المدينة إضافة إلى الأحياء اليهودية الحالية ، التي كانت تحت السيادة الأردنية قبل احتلال المدينة عام 1967م.

لقد اعتمدت المشاريع الإسرائيلية الحالية على المشاريع آنفة الذكر، مثل مشروع شمعون شامير سفير إسرائيل في الأردن، الذي بدوره عرض مشروعه أمام شخصيات رفيعة المستوى من منظمة التحرير، وكذلك مشروع أعده طاقم خاص من الباحثين في معهد القدس لدراسات إسرائيل، ومشروع آخر عرف باسم معدّيّه وهم "فونداك وهيرشفيدل" اللذان أشرفا على إعداد اتفاق أوسلو(ب)، كذلك فقد قدّم رعانان فايس مشروعاً خاصاً لحل قضية القدس قدّمه للسلطة الفلسطينية عبر نبيل شعث وزير التخطيط والشؤون الخارجية سابقاً<sup>(1)</sup>.

ويمكن إجمال بعض الصور المستقبلية لحل قضية القدس وفق الرؤيا الإسرائيلية كما يلي:

### 1.6.5. المشهد الوظيفي

يدعو هذا التصور إلى إدارة الصراع حول مدينة القدس، باللجوء إلى المشهد الوظيفي كتسوية مؤقتة ، تحرص إسرائيل على تثبيتها كوضع دائم وعندها تتحل مشكلة السيادة بشكل تلقائي، إذ تحرص إسرائيل على تهميش مطالب الفلسطينيين السيادية واستبدالها بتقديم صلاحيات وظيفية على

(1) الأسطل، كمال، سيناريوهات ومواقف وحلول مقترحة لمستقبل مدينة القدس، 2011/1/24، [www.k-astal.com/index.php?](http://www.k-astal.com/index.php?)



أنها صلاحيات سيادية كتعويض نفسي ونوع من الاحتيال على الواقع. وتتعلق هذه الصلاحيات بمسائل الحياة اليومية للفلسطينيين، كخدمات البلدية والتعليم والصحة.

### 2.6.5. القدس البديلة:

إضافة إلى العرض (الوظيفي الإداري) فإن إسرائيل لديها عرض يمكن أن تقبل به؛ وهو توسيع مدينة القدس باتجاه الضفة الغربية وإقامة عاصمة فلسطينية بديلة تحمل اسم القدس، خارج الحدود البلدية للقدس الحالية، وهذا الحل يعتبر القدس البديلة، وقد ورد هذا العرض في محادثات أبو مازن بيلين ، حيث تكون أبو ديس أو العيزرية عاصمة للدولة الفلسطينية. ويعترف الفلسطينيون بشطري مدينة القدس عاصمة لإسرائيل، أو على أقل تقدير إبقاء القدس الشرقية قيد التفاوض لفترة زمنية طويلة تمنح إسرائيل فرض إرادتها وهجمتها عليها، مع إعطاء البلدة القديمة مكانة خاصة يشرف علي إدارتها الطرفان. ويشكل هذا التصور فرصة لإسرائيل للاحتفاظ بالسيطرة الكاملة على القدس، مع إعطاء انطباع أنها قدمت تنازلات تسمح بإقامة عاصمة للفلسطينيين على حساب الضفة الغربية<sup>(1)</sup>.

### 3.6.5. إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية:

يشتمل هذا المقترح على صيغة تسمى "السيادة المبعثرة"، بحيث يدعو إلى إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية باستثناء المستعمرات الإسرائيلية والبلدة القديمة، ويكون لها اتصال جغرافي بالدولة الفلسطينية المقترحة، ويكون بذلك للفلسطينيين سيادة على مناطق التركيز الفلسطيني من دون البلدة القديمة، وسيادة الإسرائيليين على المناطق التي ستضم لهم من القدس الشرقية، مع استمرار الاعتراف بوحدة المدينة، التي سيكون فيها بلديتين بينهما تعاون مشترك في مسائل متعددة لتسيير شؤون المدينة التي يوجد فيها ترابط؛ كالبنى التحتية من مجاري وشوارع وماء وكهرباء وغير ذلك، وترتبط هاتان البلدتان بمكتب تنسيق مشترك يرأسه يهودي كرمز للسيادة الإسرائيلية، وقد اختلفت الآراء الإسرائيلية حول هذا المشهد، حيث يرى المعارضون أنه لا يلبي المطالب الإسرائيلية في قدس كاملة موحدة، وأنه لا يلي كامل الاحتياجات الإسرائيلية الأمنية، وأنه يشجع

(1) المدلل ، وليد ، الاحتلال الإسرائيلي للقدس ومستقبل التسوية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 70 ، (2007) ، ص6.

الفلسطينيين على المطالبة بالمزيد. في حين يرى المؤيدون لهذا المشهد أنه فرصة لفرض السيادة الإسرائيلية على مساحة كبيرة من القدس بما فيها البلدة القديمة، كما أنه يُمكن إسرائيل من التخلص من الأغلبية الفلسطينية في ذلك الجزء الذي ستتحلى عنه<sup>(1)</sup>.

## 7.5 الموقف الفلسطيني من الرؤى الإسرائيلية وآفاق التسوية:

لم تتوصل منظمة التحرير الفلسطينية إلى صيغة متفق عليها مع الاحتلال حول مدينة القدس، على الرغم من مسيرة التفاوض الطويلة والشائكة، ولم يكن ذلك إلا بسبب العروض الإسرائيلية الهزيلة وخاصاً في مفاوضات كامب ديفيد؛ التي لم تصل فيها العروض الإسرائيلية لمستوى حتى طموح المفاوضات الفلسطيني، والذي قد يُعتبر واقعياً أكثر من غيره من الفلسطينيين وذلك حسب وجهة نظر المفاوضات الإسرائيلي، ولذلك فقد كانت وجهة نظر الفلسطينيين في عرض إسرائيل حول المشهد الوظيفي للحل في مدينة القدس؛ أنه يفتقد للسيادة الفلسطينية على المدينة وإن كان يلبي بعض الرغبات في السيطرة على الأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية.

وقد رفضت منظمة التحرير الفلسطينية كذلك المشهد الإداري الوظيفي، لأنه يتعامل مع الفلسطينيين في القدس على أساس أقلية عرقية، ويفصل السكان عن الأرض، فهم في الوقت الذي ينتمون إلى الدولة الفلسطينية، إذ ليس لهذه الدولة صلاحيات أو سلطات في القدس، كما أن مواطني القدس ومنذ اللحظة الأولى للاحتلال في مدينة القدس، كانوا قد رفضوا هذا الطرح من خلال المقاطعة لانتخابات البلدية، أو المشاركة في أي مجلس بلدي وظيفي؛ معتبرين أنّ المشاركة هي عبارة عن اعتراف بالاحتلال الذي يعتبر الفلسطينيين في القدس مقيمين لا مواطنين.

كذلك رفض الفلسطينيون العروض الإسرائيلية القائمة على حل قضية القدس على أساس جغرافي، وذلك من خلال تقسيم القدس الشرقية إلى أجزاء سواء كانت متواصلة أو مبعثرة، والسبب الأساسي في ذلك أنّ القدس العربية المحتلة هي ما تمّ السيطرة عليه واحتلاله عقب حرب عام 1967م، والذي كان تحت حكم السلطات الأردنية، وكلّ العروض التي تم عرضها أمام المفاوضات الفلسطيني هي عروض أقلها فداحة ما ينتقص من الحل المقترح للقدس البلدة القديمة، وفق صيغ يلفها الضبابية وعدم الوضوح ويحرم الفلسطينيين من السيادة على مدينتهم المحتلة.

<sup>(1)</sup> المدلل، وليد، المصدر السابق، ص6.

إضافة إلى ذلك فإنّ كل العروض التي تمت من خلال الضغوطات التي مارستها الإدارة الأمريكية في مفاوضات كامب ديفيد الثانية والتي تخص مدينة القدس، كانت قد تم رفضها. بل وكما تمّ الإشارة إليه في ما سبق كانت تلك العروض سبباً أساسياً في انهيار تلك المفاوضات.

من هنا يتضح لنا أقصى ما يمكن أن يقدمه الاحتلال لتسوية قضية القدس ، ففي كل العروض التي قدمها الاحتلال لم يتنازل عن السيادة العليا على مدينة القدس الشرقية . وفي ذلك إجماع بين الأحزاب السياسية الإسرائيلية بشكل مجمل، حيث يرى الإسرائيليون أنّ مستقبل أي سياسي إسرائيلي أو أي حزب سياسي؛ يساري كان أم يميني، سواء يؤمن بالتسوية السلمية للصراع أم لا، أنّ قبول التنازل عن السيادة على القدس الشرقية لغير حكومة الاحتلال، قد تحدد مستقبل ذلك الشخص أو الحزب، بل قد تكون سبباً في إنهاء وجوده. كذلك الأمر بالنسبة للشعب الفلسطيني فإنّ الأمر يعتبر خطأً أحمر، فلا يوجد في الشعب الفلسطيني وفي مستقبل أي تسوية دائمة بين الاحتلال والفلسطينيين من يجرؤ على التنازل عن الحق الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة، سواء كان ذلك عن الأرض أو السيادة عليها. ولن تأت شخصية فلسطينية لها القدرة على فرض حلّ على الفلسطينيين كشخصية الرئيس الراحل أبو عمار، الذي وقف عند هذا الحدّ ولم يتعداه، وآثر القبول بفشل المفاوضات في كامب ديفد على القبول بأي تنازل يخدش عروبة القدس والحق التاريخي والديني للشعب الفلسطيني فيها، وترك الأمر للأجيال القادمة لتحقيق الهدف بتحرير القدس المحتلة وإعادة السيادة العربية عليها كرمز للتحرر الوطني.

ولكن السؤال الذي يمكن أن يطرح ، "ما هي الصيغ التي يمكن أن يتقبلها الفلسطينيون في مسألة القدس؟".

في الوقت الذي يتمرس فيه الإسرائيليون عند السيادة المطلقة على مدينة القدس، وفي الوقت الذي لا يقبل فيه الفلسطينيون الانتقاص من حقهم في السيادة على المدينة المقدسة، وعلى المناطق التي ستصبح تابعة بصورة أو بأخرى للدولة الفلسطينية، نجد أنّ المفاوضات الفلسطينية يعاني من صعوبة انتزاع أي سيادة على المدينة المقدسة، بل يعاني من أقل من ذلك بكثير، وهو شروط الجلوس على طاولة المفاوضات بشكل عام وفيما يخص مدينة القدس بشكل خاص، حيث وضع المفاوضات الفلسطيني شرطاً للعودة لطاولة التفاوض؛ وهو وقف الأعمال الاستيطانية التي تعني في المفهوم الفلسطيني؛ القضاء على حلم إقامة دولة فلسطينية على كامل أراضي عام1967، إذ لا معنى

للمفاوضات باستمرار عمليات الاستيطان، وقد حاولت الولايات المتحدة إجبار إسرائيل على وقف الاستيطان ولفترة مؤقتة عام 2009، وصدر بذلك إعلاناً إسرائيلياً يقيد عمليات البناء من خلال عدم إصدار تراخيص جديدة في الضفة الغربية ولمدة عشرة أشهر، في حين أن أعمال البناء في القدس الشرقية ستستمر بدون قيود، وقد أعلن نتنياهو أنه عندما تنتهي فترة تعليق الإعمار في 25/11/2009، بأن حكومته سوف تقوم بالرجوع إلى سياسات الحكومات السابقة بخصوص الإنشاءات<sup>(1)</sup>.

وما كان ذلك إلا حيلةً للضغط على الفلسطينيين وجلبهم إلى المفاوضات التي يشترطون للمجيء إليها وقف الاستيطان. فقد علّق الرئيس أبو مازن في مؤتمر صحفي بتاريخ 2009/11/28، أنه ما دامت إسرائيل تفشل في الإيفاء بالتزاماتها تجاه وقف الاستيطان والاستمرار في البناء في جميع الأراضي المحتلة بما فيها القدس الشرقية، فإننا لن نعود لطاولة المفاوضات. وأضاف قائلاً بأن بيان نتنياهو بخصوص تجريد الاستيطان ليس إلا بيان بدون أي دعم على كلا الصعيدين التصريحي والممارسة والتطبيق.

لقد قادت الخطوة التي أعلن عنها نتنياهو بتجميد الاستيطان؛ إلى جولة من المفاوضات المباشرة والتي لم يتم التوصل فيها إلى شيء ملموس، كما أنّ هذه المفاوضات بقيت رهينة لخطوة تجريد الاستيطان، حيث أعلن الرئيس الفلسطيني أبو مازن في 2010/9/7م، أنّ المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية المباشرة ستكون لمدة الشهر الحالي، فإذا مددت الحكومة الإسرائيلية قرار وقف الاستيطان، فإننا سنستمر في المفاوضات وإذا لم تمدد، فسندرج من المفاوضات. وأضاف أنّ هذا الكلام كان واضحاً أمام الرئيس الأمريكي باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلنتون وأيضاً بيني وبين نتنياهو. وأضاف أنّ هناك تجميداً قائماً، والخوف هو أن يتم إلغاء هذا التجميد وأن يعود الإسرائيليون للاستيطان في كل مكان، مشيراً إلى أنّه إذا لم يتم تمديد التجميد فلن يكون هناك مفاوضات وستكون هناك عبثية<sup>(2)</sup>.

(1) أورشون، جيفري، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة، ملف 19، عدد 6، (2009)، ص 1.

(2) الاستمرار في المفاوضات المباشرة رهون بتجميد الاستيطان، جريدة الأهرام، العدد 2010/9/7، 45200.

<http://www.ahram.org.eg/>

إنّ ما حدث فعلاً هو عودة إسرائيل للنشاط الاستيطاني وانهيار المفاوضات المباشرة بين الجانبين، حيث أعلن المبعوث الأمريكي جورج ميتشل عن توقف المفاوضات المباشرة بين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس ورئيس الحكومة الإسرائيلية بينامين نتنياهو<sup>(1)</sup>.

إذا كانت الحالة بهذه الصورة ، مفاوضات من أجل التمكن من الجلوس على طاولة المفاوضات، وشروط مهمة من قبل الجانب الفلسطيني إن أمكن الإيفاء بها من قبل الاحتلال يسمح ذلك بالعودة للمفاوضات.

ولكن وفي الوقت الذي تم فيه استكشاف الموقف الإسرائيلي بشأن التنازلات التي يمكن أن يقدمها، وخاصة في مسألة القدس، عدا عن الملفات المؤجلة الأخرى، حيث عرضت إسرائيل مواقفها في مفاوضات كامب ديفيد الثانية الأوضح من غيرها، أو ما تم بعد ذلك من خلال المفاوضات التي جرت بين حكومة أولمرت وطاقم المفاوضات الفلسطيني، ثم بعد ذلك من خلال المفاوضات المباشرة التي جرت مع حكومة نتياهو، وقد تبين من ذلك أنّ أيّ من هذه المفاوضات لم تقد المفاوضات الفلسطيني إلى مبتغاه .

علماً أنّ وثائق سرّية كانت قد نشرتها شبكة الجزيرة الإخبارية، تحدثت عن بعض محاضر الاجتماعات التي حدثت بين الوفدين الإسرائيلي والفلسطيني ، وقد تحدثت هذه الوثائق عن تنازلات في مستوى المطالب الفلسطينية بشأن القدس إيّان مفاوضات كامب ديفيد الثانية ، والتي صمدت في حدود الثوابت الفلسطينية. في حين كشفت هذه الوثائق أنّ المفاوضات الفلسطيني تنازل عن تلك المطالب بإزالة كل المستوطنات الصهيونية الإسرائيلية في القدس الشرقية باستثناء مستوطنة جبل أبو غنيم، وبحسب محاضر اجتماع بتاريخ 2008/6/15م ، حضره مفاوضون أمريكيون وإسرائيليون، قال فيه رئيس طاقم المفاوضات في السلطة الفلسطينية أحمد قريع؛ إنّ هذا المقترح يمكن أن يساعد في عملية التبادل (يقصد تبادل الأراضي). وأضاف: اقترحنا أن تضم إسرائيل كل المستوطنات في القدس ما عدا جبل أبو غنيم(هارحوماه)، ويتابع، هذه أول مرة في التاريخ نقدم فيها مقترحاً كهذا، وقد رفضنا أن نفعل ذلك في كامب ديفيد. وقد نحا كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات نفس المنحنى عندما قال في اجتماع بتاريخ 2009/10/21 مع المبعوث الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط جورج ميتشل وفقاً لوثيقة سرّية " بالنسبة للمدينة القديمة فإنّها

(1) ميتشل غادر بدون نتائج ، المفاوضات المباشرة توقفت رسمياً، وكالة معاً الإخبارية، 2010/10/1 www.maannnews.net

تكون تحت السيادة الفلسطينية ما عدا الحي اليهودي وجزء من الحي الارمني" ، كما ورد على لسان قريع في أحد اللقاءات " في إطار تبادل الأراضي بالنسبة لمنطقة في الشيخ جراح لا بد أن أحصل على منطقة مكافئة". وترد عليه تسيبي ليفني في حديثها لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندليزا رايس " لن نعوضهم عن أي أرض هي جزء من إسرائيل" قاصدة بذلك القدس الشرقية التي ضمتها إسرائيل لسيادتها.

وكشفت الوثائق أنّ صائب عريقات صرّح عن وجهة نظر فلسطينية حول الحرم القدسي في حديثه مع جورج ميتشل بتاريخ 2010/10/21 " الحرم يمكن تركه للنقاش هناك طرق خلاقة كتكوين هيئة أو لجنة، الحصول على تعهدات مثلاً بعدم الحفر"(1).

تعتبر المفاوضات التي جرت بين حكومة أولمرت والسلطة الفلسطينية ، مصدراً يعبر عن وجهة نظر الفلسطينيين أو استكشاف ما لديهم باتجاه قضايا التفاوض وخاصة قضايا الحل الدائم، علماً أنّ السلطة الفلسطينية وعبر رئيس دائرة المفاوضات في منظمة التحرير صائب عريقات كانت قد رفضت ما كشفت عنه الجزيرة من وثائق واعتبرت أنّ ما جاء فيها كان مفبركاً، وأكد عريقات للجزيرة أنّ الفلسطينيين لم يتخلوا قط عن مواقفهم التي دافع عنها الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وأضاف أنّ مواقف الوفد الفلسطيني بشأن القدس الشرقية ثابتة، وأضاف أنّ الفلسطينيين ملتزمون بالقانون الدولي في تلك المفاوضات، واعتبر أنّ مبدأ تبادل الأراضي ليس سرّاً(2).

من هنا يتبين أنّ مسألة القدس من وجهة نظر فلسطينية رسمية هي مسألة حاسمة، وإنّ المفاوضات الفلسطيني إذا ما بقي متمسكاً بمطالبه بالسيادة التامة على القدس، وإرجاع كامل الأراضي العربية المحتلة؛ فإنه يعبر عن وجهة نظر المواطن الفلسطيني والعربي والإسلامي. ولا شك أنّ هذا الموقف وفي ظل الموازين والمعايير الدولية الموجودة في هذه اللحظة، سيكون من المستحيل الوصول إلى تسوية سلمية دائمة ، ولكن وبلا شك فإن موقف السلطة الفلسطينية سيكون صعباً لدى شعبها وأمتها العربية؛ إذا وصلت إلى تسوية سلمية يكون فيها انتقاص للحق العربي التاريخي في مدينة القدس. وحتى وإن تم تسمية أي تنازل بمسميات براقّة تنثي النظر عن حقيقة وواقع أي تنازل يمكن أن يراه المواطن الفلسطيني بعينه، ولذلك عندما قامت الجزيرة بنشر تلك الوثائق السريّة

(1) وثائق سرية ، المفاوضات ، طريق تنازل السلطة عن القدس ، وثائق سرية تكشفها

الجزيرة، 2011/1/24، [www.aljamaa.net/document](http://www.aljamaa.net/document)

(2) السلطة مستعدة لنشر وثائق المفاوضات، الجزيرة، 2011/1/24، [www.aljazeera.net/news/pages](http://www.aljazeera.net/news/pages)

سواء كانت صحيحة أم مفبركة، هبت السلطة والمفاوض الفلسطيني للدفاع عن النفس وتم نفي ما عرضته الجزيرة في تلك الوثائق، وعبرت السلطة بأنه لا يوجد أي تنازل، وهذا من وجهة نظر البعض شيء إيجابي، فهو يشير إلى أن أي قوى ضغط فلسطينية توجه وتراقب عملية التفاوض قد تؤثر في مسيرة التفاوض، وتضع كوابح وتنبهات للمفاوض الفلسطيني، علماً أن قوى الضغط المنظمة فيما يخص عملية المفاوضات وتفصيلها غير موجودة وقد يتحمل مسؤوليتها النخب السياسية والثقافية، والفصائل الفلسطينية وخاصة الفصائل المؤيدة للمفاوضات، فهي مطالبة أكثر من غيرها من وضع رقابة مباشرة على ما يحدث في أي جولات تفاوض قد تحدث، ومطالبة بالإطلاع على ما يتم في غرف التفاوض مستقبلاً، علماً أن مسألة القدس والموقف الفلسطيني والإسرائيلي منها، يشير إلى أن هذه المسألة ولفترة ليست بالقريبة؛ ستبقى عائق أمام أي تسوية دائمة.

## الخاتمة

لقد حققت إسرائيل من عدوانها عام 1967م على عدة جبهات أهدافاً متعددة؛ ولكن وبلا شك فإن احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يكن الأهم خسارة للفلسطينيين وانتصاراً للإسرائيليين بدون مدينة القدس العربية. كان وقع الخسارة العربية لمدينة القدس الأشدّ إيلاًماً وأثراً على كل المستويات، وبشكل نهائي على المستوى الوطني والقومي.

فمنذ البداية بذلت حكومة الاحتلال جهوداً جبارة لتمكين احتلالها للقدس العربية، واستطاعت من خلال ما قامت به أن تحقق ما خطت له من سيطرة شبه تامة على الأرض والمكان في القدس المحتلة، إضافة إلى تقييد الحياة العربية المقدسية إلى أدنى مستوياتها.

إنّ الذي لا يعرف مدينة القدس قبل احتلالها لا يمكن له أن يقر ويحكم بخالص عروبتها؛ عندما يرى الاستيطان المنزرع في كل زاوية من زواياها، ويرى الوجود الاحتلالي في كل سكنة من سكناتها، لقد تهودت القدس العربية بصورة كبيرة، وأحكم الاحتلال سيطرته على مجريات حياتها بصورة أكبر، هذا الواقع الذي تحياه المدينة العربية المحتلة لا يعني قلع الوجود العربي الأصلي منها على الرغم من كل إجراءاته الاحتلالية الغاشمة؛ بل إنّ أعداد المواطنين المقدسين في زيادة لا تقل عن أعداد الزيادة الطبيعية فيها، بل إنّ بعض دراسات ترى أنّ أعدادهم ستكون أعلى مما عليه الآن من الناحية النسبية وهذا ما سيفشل بعض مخططات الاحتلال.

إنّ الجهود التي بذلت لإرجاع مدينة القدس للسيادة العربية من خلال المفاوضات والاتفاقيات، لم تحقق نتيجة ايجابية بل على العكس تماماً، فقد استطاع الاحتلال أن يستفيد من الوقت ويكتف من إجراءاته الاحتلالية لتصبح واقعاً يفرض في أي تسوية مستقبلية ويتم بذلك خلط أوراق التفاوض على مدينة القدس ويحقق في ذلك مكاسب معترفاً بها. إلا أنّ نظرة الاحتلال لموضوع القدس وعدم انصياعه للتراجع عن احتلالها أو التنازل عن السيادة عنها؛ كان سبباً رئيساً في فشل المفاوضات على قضايا الحل الدائم في كامب ديفد الثانية عام 2000م.



قد لا يدرك الاحتلال القيمة المعنوية لمدينة القدس بالنسبة للشعب الفلسطيني، ولذلك هو يعرض على الفلسطينيين عروضاً لا تمس طموحاتهم الوطنية والدينية والتاريخية في هذه المدينة المحتلة، فلا الشعب الفلسطيني ولا قيادته أيّ كانت لديهم القدرة على تخطي موضوع القدس المحتلة من خلال فتات يعرض عليهم؛ لينتقص من حقهم التاريخي فيها ويتجاوز سيادتهم عليها. ولذلك فإنه من الطبيعي أن تكون قضية القدس على الطريقة السابقة سبباً في فشل المفاوضات السابقة وستكون كذلك سبباً في فشل أي تسوية شاملة في المستقبل.

## النتائج

وقد تم التوصل في هذه الدراسة إلى النتائج التالية:-

- 1- لم تلتزم إسرائيل بما تم الاتفاق عليه في اتفاقية أوسلو، وقامت بإجراءات احتلالية من طرف واحد في مدينة القدس الشرقية المحتلة.
- 2- كان للإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية تأثير كبير، وذلك من خلال إحكام السيطرة الاحتلالية على المدينة؛ وإحداث تغيير كبير في صورة المدينة العربية من خلال تكثيف الاستيطان فيها، وتغيير جزء كبير من معلمها وطابعها العربي.
- 3- يعاني المواطن العربي في القدس الشرقية من إجراءات الاحتلال لدفعه للرحيل من المدينة المحتلة، ويعيش حياة صعبة في كل تفاصيل حياته.
- 4- تتعرض المقدسات الإسلامية والمسيحية والآثار العربية في القدس المحتلة لهجمة ممنهجة بهدف طمسها ومحو أي شكل من أشكالها.
- 5- وجود استيطاني مكثف داخل البلدة القديمة، والمتمثل بكثرة البؤر الاستيطانية، والتي يكثر فيها المدارس والمعاهد والكنس الدينية، هذا بالإضافة إلى حجم الحفريات الهائل الموجود أسفلها وفي محيطها.
- 6- كان موضوع القدس سبباً رئيساً في فشل مفاوضات كامب ديفد الثانية، وسيكون عائقاً ومن الممكن مانعاً لأي اتفاق دائم، ما دامت إسرائيل غير مستعدة للتراجع عن احتلالها للمدينة وما دامت ظروف الأطراف المعنية على حالها.
- 7- عدم وجود راعٍ نزيه لعملية التسوية "الولايات المتحدة الأمريكية" وتجاوزه للقرارات الدولية في موضوع القدس كان سبباً في فشل المفاوضات والوصول إلى تسوية دائمة.

## التوصيات:

- 1- على المهتمين في دراسة موضوع القدس أن يركزوا اهتمامهم على الأمور التالية:-
  - أ- تركيز الدراسة على الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد عام 2010 وبشكل شمولي.
  - ب- دراسة خطة وزير الدفاع ايهود باراك، الانسحاب الإسرائيلي من جانب واحد من الضفة ومدى تأثير وانعكاس هذا الانسحاب على موضوع القدس الشرقية المحتلة.
  - ت- دراسة حول الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية وخاصة المسجد الأقصى والاحتفالات التي تُسبّر على شكل زيارات سياحية يومية من قبل المستوطنين باتجاهه. وتأثيرها على مستقبل هذه المقدسات.
- 2- متابعة ودراسة المشاريع الإسرائيلية المتجددة المقترحة لتسوية موضوع القدس، والبحث في أبعادها وتأثيرها وأضرارها على مستقبل مدينة القدس المحتلة.
- 3- وضع دراسات منفصلة حول الإجراءات التي يتعرض لها المواطن المقدسي، والبحث في كيفية دعمه وترسيخ صموده.
- 4- البحث في موضوع الآثار العربية الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة، ووضع الدراسات المتخصصة فيما يخص مصادرتها أو الاعتداء عليها أو طمس هويتها.

## أولاً: المراجع والمصادر:

- 1 . ابحيص، حسن وخالد عايد، الجدار العازل في الضفة الغربية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، (2010).
- 2 . أبو السعود ،خلدون، أثر الاحتلال الإسرائيلي وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي، رام الله، وزارة الثقافة الفلسطينية، ط1، 2001.
3. أبو جابر، إبراهيم، مستقبل القدس وسبل إنقاذها من التهويد، أم الفحم، مركز الدراسات المعاصرة، (1997).
- 4 . أبو جابر، إبراهيم وآخرون، قضية القدس ومستقبلها في القرن الحادي والعشرين، عمان الطبعة الأولى ، (2002).
- 5 . أبو عصبه ، خالد ، جهاز التعليم في إسرائيل، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، ط1، (2006).
- 6 . أحمد الرويضي، تقييد الوجود العربي وتعزيز التواجد اليهودي في القدس ، القدس، مركز القدس للنساء ، ط1، (1993) .
- 7 . أحمد علي القضماني ، مؤتمر مدريد للسلام ، 2005/11/11
- 8 . أحمد قريع أبو علاء، الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق، رام الله ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، (2007).
- 9 . ادوارد سعيد ، نهاية عملية السلام أوسلو وما بعدها، بيروت، دار الآداب، (2002).
- 10 . اسكافي، ابتسام ، القدس الهوية والاقتراع، المركز الفلسطيني للدراسات ، القدس، ط1، (2005) .
- 11 . اورسون، جيفري، سياسة الأمر الواقع في الضفة الغربية، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، (1990).
- 12 . الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، (2009) 42 عاما على الاحتلال.
- 13 . الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، 43 عام من الاحتلال، 2010.

- 14 . الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، دليل المؤسسات الأهلية في القدس،(2007).
- 15 . الأمانة العامة لمجلس الوزراء الفلسطيني، القدس تهديدات ومخاطر،(2007).
- 16 . الأمانة العامة لمجلس الوزراء الحكومي، الإدارة العامة لجودة الأداء الحكومي،القدس
- تحديات ومخاطر،(2007).
- 17 . التفكجي،خليل،المستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية،القدس ،جمعية الدراسات العربية، ط1 ،(1994).
- 18 . الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،المسح الديموغرافي، 1996 .
- 19 . الخطيب، روجي، تهويد القدس، عمان، ط1، (1970) .
- 20 . الرئيس ،ناصر ، جدار الضم والإلحاق في ضوء القانون الدولي، القدس، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس ، (2008).
- 21 . الرويضي وآخرون، هدم المنازل في القدس 1967-2007،الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين،القدس، (2007).
- 22 . الزعتري، معاذ وجوناثان مولوني، سياسة هدم المنازل في قرية سلوان، مؤسسة المقدسي لتنمية المجتمع،(2010).
- 23 . الزغير ، هنادي وآخرون، هدم المنازل في القدس، الملتقى الفكري العربي ، القدس، (2007).
- 24 . السفير طاهر شاش ، مفاوضات التسوية النهائية والدولة الفلسطينية الآمال والتحديات، القاهرة ،دار الشروق ، (1999م).
- 25 . القدس تحت الاحتلال، مركز أبحاث الأراضي، جمعية الدراسات العربية،(2010).
- 26 . القيمري، يوسف،القدس من بن غوريون إلى نتنياهو، مركز الدراسات الأوروبي،ط1، (1997).

- 27 . النمري ، طاهر ، واقع واحتياجات التعليم الفلسطيني في مدينة القدس ، القدس ،  
الملتقى الفكري العربي، ط1، (2001).
- 28 . بلال الحسن، الخداع الإسرائيلي رؤية فلسطينية لمفاوضات كامب ديفد وتوابعها،  
بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، (2003).
- 29 . بلال الحسن ، قراءات في المشهد الفلسطيني ، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات  
والنشر، (2008).
- 30 . جبريل، سمير ، تعدد مرجعيات التعليم في القدس واقع وتحديات، القدس، ط1،  
(2008) .
- 31 . جويلس ، نائلة وعزام أبو السعود، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات  
الاقتصادية في القدس، القدس، الغرفة التجارية الصناعية العربية، (2008).
- 32 . حلبي، أسامة. آثار "ضم القدس إلى إسرائيل" على حقوق ووضع سكانها العرب،  
القدس، الجمعية الفلسطينية الأكاديمية، ط1، (1990).
- 33 . حلبي ، أسامة ، المكانة القانونية لسكان القدس، القدس ، الائتلاف الأهلي للدفاع عن  
حقوق الفلسطينيين في القدس، ط1، (2008).
- 34 . سامي خضر ونجوى رزق ، الاستيطان والترميم داخل البلدة القديمة ، حوليات  
القدس، العدد الثاني، (2004).
- 35 . سعيد الحسن ، حول اتفاق غزة أريحا أولاً وثائق ودراسات ، عمان، دار الشروق ،  
الإصدار الثاني ، (1995).
- 36 . شحادة ورجاء، قانون المحتل إسرائيل والضفة الغربية، بيروت ، ط1، (1990)،  
ص33.
- 37 . صالح ، بلال محمد ، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية  
السياسية ، 2010 م .
- 38 . عبد الحميد مسلم المجالي، القدس في مفاوضات السلام ثلاثون عاماً من التجاذبات ،  
عمان، وزارة الثقافة ، (2009).

39 . عبد اللطيف عربيات وآخرون ، مصير القدس في ضوء خريطة الطريق ، بيروت ،

مؤسسة القدس الدولية ، ط1، (2003).

40 . عصام نصار ، القدس تاريخ المستقبل، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1،  
(2010).

41 . عليان الهندي، سياسة الفصل والعزل - قراءة في المخطط الإسرائيلي ، رام الله ،  
هيئة شؤون المنظمات الأهلية ، (2002).

42 . عناب، محمد رشيد ، الاستيطان الصهيوني في القدس 1967-1993م، القدس،  
ط1،  
(2001).

43 . مارجليت ، مائير ، إسرائيل والقدس الشرقية استيلاء وتهويد ، ترجمة مازن  
الحسيني، (2011).

44 . مركز أبحاث الأراضي ، القدس تحت الاحتلال، جمعية الدراسات  
العربية،(2010).

45 . مركز القدس للإعلام والاتصال، سلسلة الوثائق الفلسطينية ، مذكرة واي رفر،  
نابلس  
(1998) ،

46 . مؤسسة القدس الدولية ، مشروع التهويد في ذروته ، تقرير القدس 2010، بيروت ،

(2010) .

47 . مؤسسة القدس الدولية، القدس في قبضة الجدار، بيروت ،(2008).

(3) محمد نياض ابو صالح ، الاستيطان اليهودي في القدس .

48 . مصاروة ،إيمان ، الاستيطان في القدس القديمة، القدس، مركز القدس للحقوق

الاجتماعية والاقتصادية، ط1، (2004) .

49 . منظمة التحرير الفلسطينية، ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ  
حزيران

(1967-2009)، دائرة شؤون القدس، (2010).

50 . منظمة التحرير الفلسطينية، ممارسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي منذ

حزيران 1967-2009، سلسلة تقارير القدس 1، القدس (2010).

51 . نجم، رائف وآخرون، وقائع فلسطينية، اللجنة الوطنية الأردنية للدفاع عن القدس،

عمان، (2000).

52 . هنادي الزغير، التهجير الصامت إلغاء الإقامة الفلسطينية من القدس، القدس،

الملتقى

الفكري العربي، ط1، (2007).

53 . هيكل، محمد حسنين، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، القاهرة، دار

الشروق، ط1 ، (1996).

54 . هيلدا هينركس فوغ، ترجمة معتصم محمود حياتلة، تفسير قناة أوسلو السرية،

أوسلو

، معهد أبحاث السلام الدولي ، (2000).

55 . وثيقة القدس، منظمة المؤتمر الإسلامي، لجنة القدس (1984) .

56 . يعقوب عودة، الحق في السكن، القدس، جمعية الدراسات العربية، ط1، (2008).

## ثانياً: المراجع الأجنبية:

1 . East Jerusalem- Key Humanitarian Concerns, united nations office  
for the coordination Humanitarian affairs – 2011 , page 53-58

## ثالثاً: التقارير:

1 . الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة ،

المستجدات المتعلقة بالجدار (تقرير خاص)، (2011).



2 . الأمم المتحدة ، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ، الجدار الفاصل في الضفة الغربية وآثاره الإنسانية على التجمعات السكانية الفلسطينية ، تقرير رقم(7)،(2007).

3 . الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ،تقرير خاص القدس الشرقية مخاوف رئيسة إزاء الأوضاع الإنسانية،القدس،2011.

4 . جيفري أورسون، تقرير حول الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي المحتلة ، نشرة عدد6، تشرين ثاني كاون أول 2009.

#### رابعاً: الدوريات:

1 . جريس، صبري، القوانين الإسرائيلية لضم القدس (1980)، مجلة شؤون فلسطينية، العدد106 ، (1980) .

2 . هالبر، جف ، القدس في المخططات الإسرائيلية، حوليات القدس، العدد الأول،(2003) 3 . خليفة، أمل ، الاستيطان وتغيير المعالم الحضارية لمدينة القدس، صامد الاقتصادي ، عدد 157 ، (2009) م.

4 . عليان، نور الدين ، رصد لردود الفعل حول قرار البناء فب أبو غنيم ، صامد الاقتصادي ، العدد 110 ، (1997) م .

5 . صلاحات ،محمد ، الاستيطان في جبل أبو غنيم ، مجلة السياسة الفلسطينية ، العدد الرابع عشر، (1997) م.

6 . التفكجي ، خليل ، الاستيطان في مدينة القدس الأهداف والنتائج ، مجلة أوراق فلسطينية ،العدد الأول ، (2008) م .

7 . الجعبة ، نظمي، القدس بين الاستيطان والحفريات، ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 79، (2009) .

8 . جمعة ،جمال ، الجدار وتهويد القدس ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد85،(2011).

9 . يعقوب عودة ، إغلاق مؤسسات القدس تطهير عرقي لمدينة القدس العربية، حوليات القدس،العدد الثامن،(2009-2010).

10 . مذكرة مقدمة من الوفد الفلسطيني إلى الوفد الإسرائيلي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد12،(1992).وثيقة

#### خامساً: الصحف:

1 . احتفال بئندشين بؤرة استيطانية جديدة في حي راس العامود بحضور رسمي إسرائيلي، جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 5520، 2011/5/26.

2. إسرائيل مصابة بالذهول من موقف أوباما من الإستيطان، الشرق الأوسط ، العدد 11143 ، 2009/7/1 .

3 . اسرائيل تعلن عن بناء 14 وحدة سكنية استيطانية في القدس الشرقية، جريدة القدس الفلسطينية ، العدد15199، 2011/12/9.

4. الرئيس عباس للرئيس أوباما ، لا أستطيع أن أعارض مصلحة شعبي ، جريدة القدس ، العدد 14914، 2011/2/21.

5 . الفارق في المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين 70كم فقط ، جريدة القدس الفلسطينية ، العدد14041، 2008/9/17.

6 . القصة الكاملة لمحاولة الاستيلاء على كرم المفتي ، صحيفة الأيام الفلسطينية ، العدد 4164 ، 2007/8/20.

7 . اولمرت: القدس ستكون آخر مسألة يتم التفاوض عليها ، جريدة القدس ، العدد 13827 ، 2008/2/15.

8 . بحسب برقيات ويكيلكس : هكذا سرّب حارس أملاك الغائبين فندق شبرد للمستوطنين ، صحيفة القدس الفلسطينية، العدد 15124 ، 2011/9/21.

9 . شعث: إذا فشلت المفاوضات فلدينا بدائل سنعلنها في الوقت المناسب، جريدة الحياة الجديدة، العدد 5369 ، 2010/10/12.

10 . قوات الاحتلال تشرع بهدم فندق شبرد التاريخي المملوك لمفتي القدس أمين الحسيني، صحيفة القدس الفلسطينية، العدد 14871 ، 2011/1/9.

11 . كلنتون تطالب باستئناف مفاوضات السلام عاجلاً ودون شروط مسبقة، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11365 ، 2010/1/9.

12 . مشروع القطار الخفيف في القدس صمم لينسجم مع الأسطورة الإسرائيلية في المدينة صحيفة القدس ، العدد 15092 ، 2011/8/18.

سادساً: الإنترنت:

1. [www.knesset.org](http://www.knesset.org)
2. [www.alquds.online](http://www.alquds.online)
3. [www.alquds.online](http://www.alquds.online)
4. [www.jcser.org](http://www.jcser.org)
5. [www.alzaytouna.net](http://www.alzaytouna.net)

6. [www.pocia.org](http://www.pocia.org)
7. [www.gateway.edu](http://www.gateway.edu)
8. [www.alresalah.ps](http://www.alresalah.ps)
9. [www.bokra.net](http://www.bokra.net)
10. [www.pnn.ps](http://www.pnn.ps)
11. [www.silwannet.net](http://www.silwannet.net)
12. [www.mftah.org](http://www.mftah.org)
13. [www.falstiny.com](http://www.falstiny.com)
14. [www.btselem.org](http://www.btselem.org)
15. [www.safa.ps](http://www.safa.ps)
16. [www.silwanic.net](http://www.silwanic.net)
17. [www.maannews.net](http://www.maannews.net)
18. [www.almaqdeese.org](http://www.almaqdeese.org)
19. [www.alquds-online.org](http://www.alquds-online.org)
20. [www.palestine-info.info](http://www.palestine-info.info)
21. [www.poica.org/editor/case\\_studies/view](http://www.poica.org/editor/case_studies/view)
22. [www.mongoa.gov.ps/arabic/owneh](http://www.mongoa.gov.ps/arabic/owneh)
23. [www.iaqsa.com](http://www.iaqsa.com)
24. [www.oppc.pna.net/mag9-10/new-page-4.htm](http://www.oppc.pna.net/mag9-10/new-page-4.htm)
25. [BBC.Arabic.com](http://BBC.Arabic.com)
26. [paltoday.ps/ar/post/92256](http://paltoday.ps/ar/post/92256)
27. [www.islah.ps](http://www.islah.ps)
28. [www.palestine-info.info/arabic](http://www.palestine-info.info/arabic)
29. <http://saleem55.maktoobblog.com/1362877>
30. <http://alquds-online.com>
31. [www.elaph.com/wep/politics/2009](http://www.elaph.com/wep/politics/2009)

## الملاحق والفهارس























## فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	إقرار
ب	شكر وتقدير
ج	الملخص باللغة العربية
هـ	الملخص باللغة الإنجليزية
	<b>الفصل الأول: خلفية الدراسة</b>
2	1.1 المقدمة
3	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أهداف الدراسة
4	4.1 أسئلة الدراسة
4	5.1 فرضية الدراسة
5	6.1 حدود الدراسة
5	7.1 أهمية الدراسة
6	8.1 منهجية الدراسة
6	9.1 إجراءات الدراسة
6	10.1 الأدبيات السابقة
8	11.1 مصطلحات الدراسة
9	12.1 فصول الدراسة
10	<b>الفصل الثاني: الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية قبل عام 1997م</b>
11	1.2 احتلال القدس عام 1967م
11	2.2 سياسة إسرائيل تجاه القدس المحتلة
12	3.2 القوانين الإسرائيلية الصادرة بشأن القدس
13	4.2 قوانين إسرائيل بعد احتلال القدس عام 1967م
13	1.4.2. قانون ضم القدس إدارياً وقضائياً
14	2.4.2. تعديل قانون أنظمة السلطة والقضاء 1967م
15	3.4.2. قانون التنظيمات القانونية والإدارية لسنة 1968م
16	4.4.2. قانون الإشراف على المدارس لسنة 1969م
17	5.2 القوانين المتعلقة بمصادرة الأراضي
17	1.5.2. قانون أملاك الغائبين
18	2.5.2. قانون التعويضات 1973م
18	3.5.2. قانون أراضي الدولة المسجلة
19	4.5.2. قانون استرجاع اليهود لعقاراتهم 1968م



19	5.5.2. إعلان أراضي غير مسجلة على أنها أراضي دولة
19	6.5.2. قانون أساس "القدس عاصمة إسرائيل"
20	6.2. الإجراءات الإسرائيلية بين عامي 1967م-1993م
21	1.6.2. مصادرة الأراضي
22	2.6.2. الاستيطان بين عامي 1967م - 1993م
22	- الحي اليهودي في القدس القديمة
23	- راموت
23	- التلة الفرنسية
23	- الجامعة العبرية
23	- ماميلا "كفار دافيد"
24	- رامات اشكول وجفعات همفتار
24	- معلوت دفنا
24	- نفي يعقوب
25	- تلببوت الشرقية
25	- جيلو
25	- بسغات زنيف
26	- بسغات عومر
26	- جفعات همتوس
26	- هارحوما "جبل أبو غنيم"
26	- عطروت "منطقة صناعية"
27	3.6.2. البناء وإصدار الرخص
30	4.6.2. واقع التعليم في القدس المحتلة بعد عام 1967م
30	1.4.6.2. سياسة الاحتلال تجاه التعليم في القدس المحتلة
33	2.4.6.2. مشكلات التعليم في القدس الشرقية بعد احتلال عام 1967م
37	5.6.2. التجارة والإقتصاد
38	1.5.6.2. الضرائب التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي
43	<b>الفصل الثالث: الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية بعد اتفاقية أوسلو</b>
44	1.3. المشاريع الاستيطانية
45	1.1.3. مشروع القدس الكبرى
47	2.1.3. مشروع القدس 2020
50	3.1.3. المشروع الاستيطاني E1
51	2.3. الجمعيات الاستيطانية العاملة في القدس
51	1.2.3. عطيرت كوهانيم
52	2.2.3. تورا كوهانيم

52	3.2.3. عطيرت ليوشونا
52	4.2.3. العاد
53	3.3 دور سلطات الاحتلال في دعم الجمعيات الاستيطانية
55	4.3 الاستيطان
55	1.4.3. مواصلة الاستيطان في البلدة القديمة
58	2.4.3. الاستيطان خارج أسوار البلدة القديمة
59	1.2.4.3. مستوطنة هارحوماه"جبل أبو غنيم"
60	2.2.4.3. مواصلة الاستيطان في الأحياء الاستيطانية في القدس الشرقية
59	3.2.4.3. الاستيطان في بلدة سلوان
71	4.2.4.3. الاستيطان في حي البستان ووادي حلوة
73	5.2.4.3. الاستيطان في حي الشيخ جراح
75	- منطقة كرم الجاعوني
75	- منطقة وقف آل السعدي"كبابية أم هارون"
77	- فندق الرعاة "شبيرد"
78	- كرم المفتي
79	- مقر منظمة أمانا الاستيطانية
81	6.2.4.3. الاستيطان في الطور "جبل الزيتون"
82	7.2.4.3. الاستيطان في جبل المكبر
83	8.2.4.3. الاستيطان في واد الجوز
84	5.3 الحفريات
85	1.5.3. الحفريات داخل البلدة القديمة
87	2.5.3. الحفريات خارج أسوار البلدة القديمة
88	6.3 هدم المنازل
90	1.6.3. ذرائع الاحتلال لهدم المنازل هدم المنازل
92	2.6.3. إجراءات الاحتلال قبل عملية الهدم
97	7.3 الجدار العازل
99	1.7.3. الآثار السلبية للجدار العازل
100	2.7.3. حقائق وأرقام حول الجدار
101	3.7.3. التجمعات الفلسطينية التي سيعزلها الجدار
102	4.7.3. التجمعات الاستيطانية التي سيضمها الجدار
103	5.7.3. تأثير الجدار على الاقتصاد المقدسي
106	6.7.3. الموقف القانوني من الجدار العازل
108	8.3 سحب الهويات
109	1.8.3. قانون الجنسية لسنة 1952م

110	2.8.3. سياسة مركز الحياة
112	3.8.3. الحالات التي يستخدمها الاحتلال لسحب هويات المقدسيين
114	4.8.3. إحصاءات حول سحب هويات المقدسيين
116	9.3 إغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة
117	1.9.3. أنواع المؤسسات الفلسطينية في القدس المحتلة
118	2.9.3. تأثير إغلاق المؤسسات الفلسطينية على مدينة القدس ومواطنيها
119	3.9.3. أهم المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس المحتلة
122	10.3 مشروع القطار الخفيف والشوارع الاستيطانية في القدس الشرقية
125	<b>الفصل الرابع: القدس في المفاوضات والاتفاقيات الثنائية</b>
126	1.4 القدس ومؤتمر مدريد
129	2.4 القدس في اتفاقية أوسلو
132	3.4 القدس في اتفاقية كامب ديفيد الثانية عام 2000م
137	4.4 القدس في خطة خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس
139	5.4 أثر المفاوضات والاتفاقيات على واقع القدس الشرقية
142	<b>الفصل الخامس : تأثير السياسة والإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية على مستقبل التسوية</b>
143	1.5 الموقف الفلسطيني من القدس
145	2.5 الموقف الإسرائيلي من القدس
147	3.5 الموقف الأمريكي من الإجراءات الإسرائيلية في القدس الشرقية
154	4.5 تأثير الإجراءات الإسرائيلية على واقع مدينة القدس المحتلة
157	5.5 إمكانية تحقيق التسوية السلمية في ظل واقع القدس
158	6.5 رؤى إسرائيلية لحل قضية القدس الشرقية
159	1.6.5. المشهد الوظيفي
160	2.6.5. القدس البديلة
160	3.6.5. إقامة عاصمة فلسطينية على جزء من القدس الشرقية
161	7.5 الموقف الفلسطيني من الرؤى الإسرائيلية وآفاق التسوية
167	<b>الخاتمة</b>
169	<b>النتائج</b>
170	<b>التوصيات</b>
171	<b>المصادر والمراجع</b>
180	<b>الملاحق</b>
191	<b>فهرس المحتويات</b>
196	<b>فهرس الجداول</b>
197	<b>فهرس الملاحق</b>

## فهرس الجداول

الرقم	اسم الجدول	رقم الصفحة
1	جدول رقم(1.2) معطيات حول بدء البناء داخل المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة بين عامي (2005-2000)	61
2	جدول رقم (2.2) معطيات حول بدء البناء داخل المستوطنات في القدس الشرقية المحتلة بين عامي (2010-2006)	61
3	جدول رقم(3.2) معطيات حول بدء البناء داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة بين عامي (2004-2000)	62
4	جدول رقم (4.2) معطيات حول بدء البناء داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة بين عامي (2007-2005)	63
5	جدول رقم (5.2) معطيات حول بدء البناء داخل الأحياء الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة بين عامي (2010-2008)	64
6	جدول رقم(6.2 أ) المستوطنات الاسرائيلية التي كان يجري العمل فيها أو المصادق على البناء الاستيطاني فيها في القدس الشرقية المحتلة	65
7	جدول رقم(6.2 ب) المستوطنات الاسرائيلية التي كان يجري العمل فيها أو المصادق على البناء الاستيطاني فيها في القدس الشرقية المحتلة	66
8	جدول رقم (7.2) البيوت المهدومة بين عامي (1999-1994)	93
9	جدول رقم (8.2) البيوت المهدومة بين عامي (2009-2000)	94
10	جدول رقم (9.2 أ) البيوت المهدومة بين عامي (2009-2000) حسب الموقع	94
11	جدول رقم (9.2 ب) البيوت المهدومة بين عامي (2009-2000) حسب الموقع	95
12	جدول رقم (10.2 أ) التجمعات الفلسطينية التي سيتم عزلها بالجدار في القدس الشرقية المحتلة	100
13	جدول رقم (10.2 ب) التجمعات الفلسطينية التي سيتم عزلها بالجدار في القدس الشرقية المحتلة	101
14	جدول رقم (11.2 أ) المستوطنات الاسرائيلية التي ضمتها والتي ستقوم حكومة الاحتلال بضمها من خلال الجدار في القدس الشرقية المحتلة	101
15	جدول رقم (11.2 ب) المستوطنات الاسرائيلية التي ضمتها والتي ستقوم حكومة الاحتلال بضمها من خلال الجدار في القدس الشرقية المحتلة	102
16	جدول رقم(12.2) عدد بطاقات الهوية المسحوبة من المقدسيين من عام (2010-1993)	113
17	جدول رقم (13.2) عدد بطاقات الهوية المسحوبة من المقدسيين من عام (1993-1967)	114
18	جدول رقم (14.2) المؤسسات واجمعيات والنقابات التي أغلقها الاحتلال في القدس الشرقية المحتلة منذ عام (2010-1993)	121

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	اسم الملحق	الرقم
181	المشروع الاستيطاني E1	1
182	مستوطنات اسرائيلية في أحياء سكنية فلسطينية	2
183	الأحزمة الاستيطانية في منطقة القدس	3
184	حي البستان - سلوان	4
185	الاستيطان في حي البستان ووادي حلوة	5
186	حي الشيخ جراح	6
187	الحفريات اسفل المسجد الأقصى	7
188	نموذج من هدم المباني 2010	8
189	تجمعات فلسطينية عزلها الجدار عن القدس	9
190	بيت الشرق	10